أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
13 يناير 2025
13 رجب 1446هـ
العدد العاشر

«مضى نصف الأمل»

تجربة قاسية بمشاعر متباينة في ظل أوضاع أمنية معلومة للجميع.. ماذا يعني ختام امتحانات الشهادة في 64 محلية من مجمل 190 وحدة إدارية في السودان؟

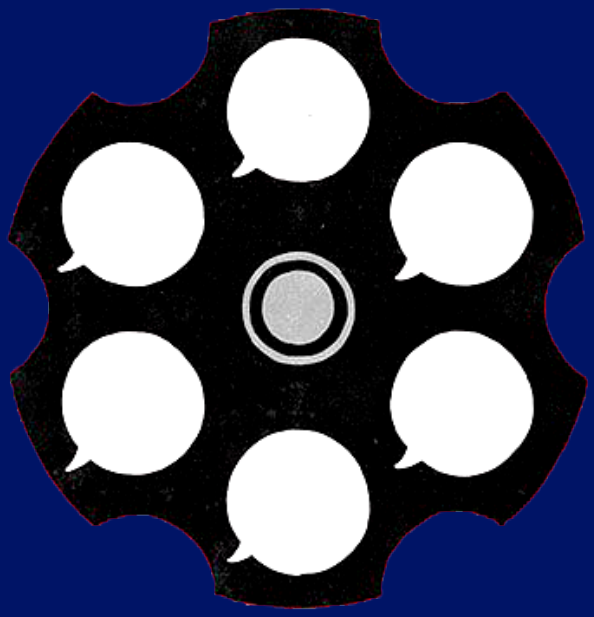

ردود أفعال واسعة حول أحداث كمبو طيبة:

الطريق إلى المجازر محفوف بفوهات الكراهية وخطابات التحريض

ثــم مــاذا بعــد؟

بلا شك تمثل عودة الجيش إلى حاضرة ولاية الجزيرة مدينة ود مدني تحولًا مهمًا ونقطة جوهرية في الحرب الدائرة منذ الخامس عشر من أبريل الماضي، التي خسرت فيها البلاد ولا زالت تخسر الكثير من مقدراتها البشرية والمادية، وحق للمواطنين المغلوبين على أمرهم الفرحة بالعودة إلى الديار التي هجروا منها قسرًا، ولكن يظل السؤال شاخصًا ينتظر الإجابة ثم ماذا بعد؟ وهذه الحرب تنشط فيها عدة جهات ذات أجندة مختلفة ومشاريع متضادة، لا خريطة واضحة لنهايتها ولا أمل حتى تاريخه في أن يصمت صوت المدافع ويعلو صوت المصانع.

حرب قذرة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى ومدلولات، نعم عادت مدني، ولكن المسيرات لا تزال تحلق في سماء مروي، والدانات والقصف العشوائي يقصف أرواح سكان أم درمان، والطيران يوزع الموت في نيالا والفاشر وبابنوسة، حرب لا قيمة فيها للإنسان، فلا الجيش المسؤول أخلاقيًا عن حمايته يكترث ولا الدعم السريع يتمتع بقليل من الأخلاق.

فالجزيرة تغنى أهلها ظنًا إنهم تخلصوا من المليشيا التي سقتهم كؤوس المر ليتفاجأوا بأنهم وقعوا تحت سيطرة مليشيا جديدة لا تقل عن الأولى قسوة إن لم تبذها، فأعملت آلتها قتلًا وحرقًا وتخريبًا في من أجبرتهم الظروف على البقاء عندما انسحب الجيش غير آبه بما يحدث لمواطنيه من خلفه، ليفجعهم الجيش ذاته الذي انتظروه وهللوا لظهوره مرة ثانية عندما تركهم لمهاويس هوايتهم القتل وشبقهم لا يطفئه غير لون الدم.

كل ذلك يلقى عبئًا ثقيلًا على القوى المدنية، أن تتصدى وبكل حزم لحماية المواطن الذي تطحنه المليشيا عندما تدخل إلى مناطقه، وعندما تخرج المليشيا تأتيه مليشيات الحركة الإسلامية لتنتاشه فشًا لغلها الدفين وانتقامًا لخسرانها المبين، فالأزمة الحالية تمثل تحديًا كبيرًا للقوى المدنية التي تسعى لبناء دولة ديمقراطية قائمة على مبادئ الحرية والعدالة.

القوى المدنية، والمجموعات الثورية، عليها واجب أن تلعب دورًا مهمًا في الضغط من أجل حماية المدنيين مضافًا إلى دورها الأصيل في الضغط من أجل التحول الديمقراطي.

نعم تواجه القوى المدنية تحديات كبيرة، من بينها الانقسامات الداخلية، وغياب الرؤية الموحدة، بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية والإقليمية التي تدعم أطرافًا محددة في النزاع، لكن ما جرى في «كنابي» الجزيرة ومؤشرات أن البلاد دخلت إلى مربع الانقسام الاجتماعي، موعودة بديكتاتورية دموية لم يشهد تاريخها لها مثيلًا.

بدعم الإسلاميين للجيش، سيتحول السودان إلى نظام سياسي يعتمد على الأيديولوجية الإسلامية والقمع وإخراس الأصوات المعارضة كإطار حاكم. سيتم إقصاء الجميع من مراكز القرار، مما يضعف فرص تحقيق دولة العدالة والمساواة. تاريخيًا، شهد السودان تجارب مماثلة، حيث تم تهميش القوى المدنية بعد الانقلابات العسكرية المدعومة من الإسلاميين.

يجب على القوى المدنية تجاوز خلافاتها وتقديم رؤية موحدة لمستقبل السودان، تشمل جميع الأطراف بما في ذلك الشباب والنساء ونسج تحالف قوى يتجاوز الخلافات الصغيرة ويلتف حول القضية الكبيرة، وتحديد من هو عدوها وعدو المواطنين الحقيقي، وتعمل على فضحه وتعرية سلوكه أمام الجميع.

وختام القول إن مستقبل السودان مرتبط بقدرة القوى المدنية الديمقراطية على مواجهة التحديات الحالية، ووضع استراتيجية شاملة للتعامل مع نتائج الصراع. نعم تعقيد الأوضاع قد يمثل تحديًا كبيرًا، ولكنه قد يكون أيضًا فرصة لإعادة ترتيب الصفوف والضغط من أجل دولة ديمقراطية تمثل جميع السودانيين.

وجهات

لنتعلَّمَ العصيانَ من الكيزان
النور حمد
16-18

العقوبات على «حميدتي» أبــرز منجــزات عهــد «بايدن»
عادل حسن
27-29

الحكومةُ الموازيةُ هي بدايةُ المخرج.. ولكن لمن؟!
عبده صالح
32-34

مدني.. انقلاب ميزان القوى العسكري والسياسي
وائل محجوب
38-39

العقوبات الأمريكية هل تُسهم في الحد من الأزمة
طاهر المعتصم
41-42

البرهان والعطا.. د. جيكل ومستر هايد
حيدر المكاشفي
58-59

الغلاف
19-22

نزوح
الشتـــاء يقسو على النازحين
4-8

عن كثب
سنـــار.. عام من الخوف والمُعاناة
9-12

صحة
الجبليـــن تنازل الخطوب والكوليرا
13-15

تعليم
«شهادة» في ظلال «الكاتيوشا»
23-26

مع الأحداث
نقطة تحول في حرب السودان
30-31

انفوغراف
40

انتهاكات
ردود أفعال واسعة حول أحداث كمبو طيبة
35-37

تحقيق
كفاءة على المحك
43-57

انفوغراف
66

أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

الشتاء يقسو على النازحين

الصورة الكبيرة

تفاقمت معاناة النازحين في الولاية الشمالية مع دخول فصل الشتاء بسبب نقص الغذاء والدواء ووسائل التدفئة. النازحون يعيشون في ظروف باردة وبائسة، ويواجهون صعوبات في تأمين احتياجاتهم الأساسية. المفوضية العليا للعون الإنساني رصدت تزايد عدد النازحين إلى الولاية حيث بلغ عددهم حوالي 3 ملايين نازح، بينما سكان الولاية الأصليين يبلغ عددهم نحو 1.2 مليون نسمة.

خلاصات

- النازحون يواجهون ظروفًا صعبة داخل مراكز الإيواء التي تعاني من نقص الخدمات الضرورية مثل الغذاء والدواء ووسائل التدفئة.
- منظمة «أطباء بلا حدود» وعدة منظمات أخرى قدمت مساعدات إنسانية، بما في ذلك توزيع سلال غذائية وأغطية شتوية، إلا أن هذه المساعدات ليست كافية لتلبية احتياجات جميع النازحين.
- مدير إدارة التخطيط بمفوضية العون الإنساني أشار إلى أن وصول الإعانات كان متأخرًا وغير كافٍ.
- الوضع في مراكز الإيواء ليس جيدًا، وهناك ضغط كبير على الخدمات نتيجة ارتفاع عدد النازحين الذين يعيشون مع أسر مضيفة في المدن والقرى.
- الوضع الحالي للنازحين يتطلب المزيد من الجهود والدعم

الشمالية- ابتهاج متوكل

استقبلت الولاية حوالي **3** ملايين نازح مقارنة بسكان الولاية البالغ عددهم نحو **1.2** مليون نسمة

مع دخول فصل الشتاء القارس تشكو مخيمات النزوح في الولاية الشمالية، ما أدى إلى تفاقم المُعاناة الإنسانية، في ظل النقص الحاد في الغذاء والدواء ووسائل التدفئة.

تقول النازحة أمل مضوي (33 عامًا)، لـ«أفق جديد»، «أصابنا الاكتئاب داخل المخيمات الباردة التي تحتاج إلى الوجبات الساخنة والأغطية الثقيلة».

وأوضحت أن «إمدادات الإغاثة قليلة جدا ولا تكفي، خاصة للأسر الكبيرة داخل المخيمات».

من جهته يقول النازح ناجي الدرديري (25 عامًا)، لـ«أفق جديد» إن المخيمات باردة وبائسة تعاني شح الطعام والدواء. وأضاف: «مع حلول فصل الشتاء، المسألة أصبحت أكثر صعوبة»، معتبراً أنّ الوضع داخل المخيمات ليس سيئاً، ولكنه غير جيد، بسبب نقص الخدمات الضرورية.

وأشار ناجي إلى أن المخيمات تحتاج إلى تأهيل بصورة أفضل، لاحتضانها شيوخ وعجزة ونساء وأطفال لا يستطيعون التحمل في ظل ظروف البرد القارس.

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للأرملة سعاد مرتضى (42 عامًا) التي نزحت مع بناتها من حي «الدروشاب» بمدينة بحري، إلى مدينة مروي واستأجرت منزلًا لفترة مؤقتة على أمل أن الفترة لن تستمر طويلًا. تقول سعاد في حديثها لـ«أفق جديد»: «بعد مرور أشهر ارتفعت قيمة الإيجار، وقررنا الذهاب إلى أحد مراكز الإيواء بمنطقة «القرير»، وتلقينا مساعدات متفرقة، لكن غلاء الأسعار والمعيشة والعلاج أرهق كاهلنا».

وأضافت، «مع دخول فصل الشتاء اشتدت المعاناة، ونحتاج إلى إعانات إضافية مثل البطاطين».

وتبلغ مساحة الولاية الشمالية حوالي 348.765 كلم، ويقدر تعدادها السكاني بنحو 1.2 مليون نسمة، وتتكون من 7 محليات، (وادي حلفا، دلقو، البرقيق، دنقلا، القولد، الدبة، ومروي)، ويعمل معظم مواطنيها في الزراعة والتجارة.

واستقبلت الولاية حوالي 3 ملايين نازح، 10% احتضنتهم دور الإيواء، بينما توزع نسبة 90% في المدن والأحياء والقرى، للعيش وسط الأهل والأقارب وتقاسم الخدمات الشحيحة.

وقال مدير إدارة التخطيط والمشروعات بمفوضية العون الإنساني، مصطفى هلالي، لـ«أفق جديد» إن «الولاية تشهد حاليًا موجة نزوح جديدة منذ بداية نوفمبر الماضي، من قرى شرق الجزيرة خاصة مناطق تمبول والهلالية، توزعوا على محليات الدبة والمولد ودنقلا، عددهم تجاوز الـ100 ألف أسرة في الأسبوع الأول».

وأوضح أن «وتيرة النزوح عالية جدًا ومتزايدة، وأن الموقف العام للنزح بالولاية يُظهر أنها استقبلت أعدادا كبيرة من كل مناطق البلاد التي شهدت تمرد، وأن الولاية حاليًا عبارة عن سودان مصغر».

وأضاف: «لدينا حوالي 94 مركزًا للإيواء بالإضافة إلى تجمعات النزوح الأخيرة من ولاية الجزيرة ليبلغ عددها 100 مركز».

ونبّه هلالي، إلى أن «معظم مراكز الإيواء عبارة عن مدارس ودور الأندية ومراكز الشباب والمرأة وبعض داخليات الكليات، وأكبر عدد لمراكز الإيواء موجود في محلية حلفا بنحو 28 مركز، بينما الأقل عددا بمحلية البرقيق بثلاث مراكز، كما نجد أن منطقة دلقو لا يوجد بها مركز إيواء لأن النازحين تمت استضافتهم وتوزعوا داخل الأسر والأهل».

وأبان هلالي، أن «بداية العمل لاستيعاب النازحين جاء بالجهد الشعبي في الإيواء والاطعام، وبعد فترة دخلت منظمات محلية، ثم جاءت منظمات وطنية من ولايات الخرطوم والغرب والجزيرة، وأعقب ذلك منظمات عالمية وأممية، وأن المساعدات المقدمة شملت توزيع سلال سلع غذائية واستهلاكية ومواد إيواء.»

ويقول هلالي إن «الاعانات لم تتوقف ولكنها ليست بالحجم الكافي، وتمت جدولة الإعانات بعدالة التوزيع على أن يضمن ذلك عدم تكرار الخدمات والمساعدات».

وأضاف: «المفوضية سعت قبل حلول موسم الشتاء الحالي مع الشركاء الإنسانيين المحليين والعالميين، من أجل وضع النازحين في برنامج الاستجابة الطارئة. حاليا وصلت استجابة من

دولة تركيا بتقديم أغطية شتوية (بطاطين) وخيام، وأولوية التوزيع تكون لنازحي الجزيرة لأنهم أوضاعهم أكثر هشاشة وضعفًا».

وافاد هلالي، أن «الشركاء من المنظمات الوطنية والعالمية، قدموا طلبات للمناحين والداعمين للاستجابة للموسم الشتوي، إلا أن الأمر يتوقف عليهم ، ما لم يعتمد تمويل من قبلهم، لن تكون هناك استجابة لاحتياجات الموسم الشتوي»، لافتا إلى أن «هناك بشريات تفيد بتجهيز دولتي السعودية وقطر سلال غذائية، ولا تزال المفوضية في تواصل لزيادة رقعة الإعانات لتغطية النازحين».

وأشار هلالي، إلى أن «النازحين في مراكز الإيواء لا يتجاوزن نسبة 10% من جملة النازحين الموجودين بالولاية، واعتبر ذلك مؤشر خطير، ويشكل ضغطا هائلا على الخدمات كافة، لأن نسبة 90% من النازحين نزلوا في المدن والقرى والاحياء، وعاشوا وسط المواطنين مع الأهل والأقارب يتقاسمون معهم الخدمات، كما أن المؤشرات السكانية بالولاية حتى مطلع 2023، تظهر أن سكانها في حدود مليون نسمة، وهذا يعني أن الولاية استقبلت 3 اضعاف سكانها كنازحين».

ويرى هلالي، أن «الأوضاع في مراكز الإيواء مستقرة عمومًا، وبحسب المتابعة نجد أن حالات الوفيات طبيعية، حيث أرقامها في الـ 94 مركز لم تتعدى الـ 20 حالة منذ قيام هذه المراكز، وفي المقابل هنالك حالات زواج ومواليد».

تضم سجلات مفوضية العون الإنساني حوالي

94

مركزًا للإيواء في الولاية

وأوضح أن «الوضع العام للنازحين في الولاية ليس سيئ ولكنه غير جيد، وبرر ذلك لأسباب تأخر وصول الإعانات وقلتها، إلى جانب الضغوط النفسية نتيجة لعدم العمل، ثم تغير البيئة المحيطة وتوقف الدراسة، مما شكل أرضية خصبة لاكتساب العادات السيئة ، ودفع ذلك المفوضية لتسهيل وتسير وصول البرامج، التي تهتم بالصحة النفسية، والآن يتم الإعداد لمشروعات تستهدف توفير سبل كسب العيش بالنسبة للنازحين والمجتمع المضيف».

عدد الوفيات بمراكز الإيواء لم تتعد

20

حالة منذ قيام هذه المراكز

امتصاص الصدمة

من جهتها قالت الأمين العام بالإنابة، للأمانة العامة للشؤون الاجتماعية، منى صلاح الدين ، إن «أعداد النازحين في تزايد مستمر. آخر احصائية تشير إلى وجود نحو 3 ملايين نازح بالولاية، مقارنة بالسكان الولاية البالغ عددهم نحو 1.2 مليون نسمة».

وذكرت منى لـ«أفق جديد»، أن «الولاية ظلت منذ بداية الأحداث الأمنية، تستقبل الوافدين والنازحين والعابرين والعالقين بأعداد كبيرة، إذ شهدت الفترات الماضية فتح أكثر من 154 مركزا.»

وأضافت، «تقديم الخدمات لهم بدأ بالدعم النفسي وامتصاص صدمة حرب، ثم تواصلت في توفير معينات السكن وتقديم السلال الغذائية.»

وذكرت منى، أن «الأمانة ليست لها ميزانية مخصصة لهذا الجهد بسبب ظروف الحرب بالبلاد ، لكنها بذلت جهودا مقدرة في التنسيق والعمل مع الشركاء والمانحين كافة، في استقطاب الدعم والمساعدات، شملت تقديم معينات الغذاء والإيواء والخدمات الصحية والرعاية المجتمعية لفئات النازحين المختلفة، إضافة إلى الشروع في برامج تدريب وتأهيل للنساء، لإيجاد فرص عمل وتوفير دخل لهم.»

وأوضحت «أنه لدواعي مواصلة العام الدراسي والتعليم، تم دمج مراكز الإيواء في 88 مركزا بالولاية، كما أن الأمانة استضافت نحو 2500 من طلاب شهادة الأساس لمحلية كرري.»

حصر وتسجيل

إلى ذلك وصف رئيس لجنة الإيواء بمحلية دنقلا، أسامة فزع، الموقف العام لمراكز الايواء الـ18 الموجودين بمحلية دنقلا بـ«جيد جدا»، من نواحي تقديم الدعم والخدمات والمتابعة.

وقال إن «المراكز امتلأت بالنازحين بنحو 6.5 آلاف شخص، وحاليًا يتم حصر وتسجيل النازحين القادمين إلى حين إيجاد وفتح مراكز إيواء جديدة، وخلال هذه الفترة سعت المحلية لمعالجة بعض الحالات الحرجة بإيجاد مساكن في القرى والأحياء لاستيعابهم والتواصل معهم لتقديم الدعم والخدمات لهم.

وأضاف، «هناك مركزي (السرايا، والزهراء) يوجد بهما نساء وأطفال فقط لأسباب مختلفة منها حالات الأرامل والمطلقات أو المفقودين، أو آخرين يعملون في مناطق خارج مدينة دنقلا.»

لافتًا إلى أن «هناك لجان خدمة وأمنية مشرفة على هذه المراكز بالتنسيق مع المجتمع المحلي، إضافة الى الدور المهم الذي تقوم به المنظمات الوطنية والمجتمع المحلي.»

وأشار فزع، إلى أن «العمل والجهود مبذولة لتنفيذ برامج صحية ومجتمعية وثقافية، وأيضًا قيام تدريب بغرض توفير سبل كسب تحقق المصلحة للنازح والمجتمع المحلي معًا.»

دعم نفسي واجتماعي

من جانبه قال مدير إدارة

المشروعات والبرامج بالهلال الأحمر السوداني بالولاية الشمالية، عبد الرحمن إبراهيم، إن «تدخل الهلال الأحمر جاء منذ بداية الحرب والنزوح من الخرطوم، وكان المتطوعون يستقبلون النازحين والعابرين والعالقين إلى دول الجوار، بتقديم الوجبات السريعة والإسعافات الأولية وتقديم التوجيه داخل المدن، ثم امتد بالتعاون مع الشركاء في تجهيز مراكز الإيواء.»

وأضاف إبراهيم في حديثه لـ«أفق جديد»، «بعد ذلك صار هناك وجود دائم للمتطوعين في هذه المراكز بتقديم الدعم النفسي والرعاية الصحية الأولية والقيام بالعيادات المجانية المتجولة ودعم بعض المستشفيات الرئيسة بأدوية الطوارئ ومعدات طبية وأجهزة طاقة شمسية.»

وتابع، «مؤخرًا تم الدخول للقرى والأحياء بالتنسيق مع لجانهم لتقديم الخدمات للأسر المستضيفة.»

ومضى قائلا، «انتقل العمل الطوعي لتنفيذ أعمال استهدفت إنشاء وتأهيل وصيانة عدد من مراكز المجتمعية لحماية ورعاية للنساء، ضمن مشروع الحماية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كذلك صيانة دورات المياه في مراكز الايواء، إلى جانب برنامج السينما الجوالة للتوعية والترفيه للأطفال المدعوم من قبل اليونيسف.»

لافتًا إلى أن «هذه الخدمات والمعينات تشمل كل دور الإيواء، ولكن يوجد تركيز على محليات الكثافة للنازحين في الدبة ومروي ودنقلا وحلفا في تقديم المساعدات الغذائية والمعينات الأخرى.»

وشدد إبراهيم، على أن «جهود الهلال الأحمر ما تزال مستمرة في تقديم المساعدات بالدعم النقدي المباشر للأفراد والأسر، والدعم النفسي والصحي والاجتماعي، وفي توزيع السلال الغذائية ومعينات الإيواء الاخرى بالتعاون مع الشركاء والمانحين.»

وأشار إلى «تطور العمل نحو دعم صغار المزارعين النازحين، بمنحهم تقاوي الذرة عبر منظمة الفاو ، ودعم الأرامل والأيتام بالماعز الحلوب.»

سنار..
عام من الخوف والمُعاناة

صورة أولية

تسبب توسع المعارك في سنار في نزوح أكثر من 136 ألف شخص، وتدهورت الأوضاع الإنسانية بشكل كبير مع انقطاع الخدمات الأساسية وانتشار الانتهاكات ضد المدنيين. قوات «الدعم السريع» مارست انتهاكات متعددة، مما أدى إلى نزوح جماعي للسكان. يُعاني النازحون من نقص الكهرباء والمياه والدواء وسط ظروف معيشية صعبة. هذا التقرير يبرز الأوضاع المأساوية في الولاية نتيجة الصراع المستمر وتأثيره على المدنيين والبنية التحتية.

مآلات

- الأوضاع الإنسانية الصعبة: أكثر من 03 قرية تُعاني من انعدام الكهرباء والمياه والدواء، مما يزيد من معاناة السكان.
- سيطرة الدعم السريع على «جبال مويا» ومدن ولاية سنار بما فيها عاصمتها سنجة، أدى إلى توقف الخدمات الصحية.
- عودة النازحين: بدأت بعض النازحين بالعودة التدريجية إلى قراهم في محاولة لبداية حياة جديدة.
- انعدام الأمن: المواطنون يعانون من انعدام الأمن والغذاء والدواء، مع انتشار الجوع والفوضى في القرى.
- تدهور الخدمات: شهدت ولاية سنار انقطاع التيار الكهربائي وشبكة الاتصالات وتوقف خدمات المياه، مما أدى إلى نزوح المواطنين.

سنـــار - رفقـــة عبـــد الله

توسع المعارك تسبب في فـرار أكثــر مـن 136 ألف شخص مـن سنـــار

ما زالت أكثر من 30 قرية من قرى مصنع سكر غرب سنار تُعاني أوضاعًا إنسانية بالغة التعقيد، وتفتقر إلى أبسط مقومات الحياة من الكهرباء والمياه والدواء.

وفي ظل عدم وجود قوافل مساعدات كافية لإغاثة وانتشال الناس من واقعهم الكارثي يتراءى الواقع المأساوي متجسدا في الدمار والموت والنزوح والمرض في تلك القرى النائية.

وقالت الأمم المتحدة، إن أكثر من 30 مليون شخص، أكثر نصفهم من الأطفال، يحتاجون إلى المساعدة في السودان بعد عشرين شهرًا من الحرب المدمرة.

ووجهت الأمم المتحدة نداء لجمع 4.2 مليار دولار لتوفير المساعدات إلى 20.9 مليون شخص داخل السودان من إجمالي 30.4 مليون شخص قالت إنهم في حاجة إلى المساعدة في ما أسمته «أزمة إنسانية غير مسبوقة».

ورصدت «أفق جديد» التي زارت المنطقة معالم للحياة التي بدأت تدب في أوصال تلك القرى التي أنهكها الحصار، بعد العودة التدريجية للنازحين من مدن بورتسودان وكسلا والقضارف وحلفا الجديدة، أملًا في بدء حياة جديدة من الصفر.

وفي أواخر يونيو الماضي سيطرت قوات «الدعم السريع» على سلسلة «جبال مويا»، كما حركت قواتها من الجبل لاجتياح معظم مدن ولاية سنار الوسطية بما فيها عاصمتها سنجة، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الصحية مع توقف جميع المستشفيات والمراكز الصحية.

وأعلن الجيش السوداني في ديسمبر الماضي، بسط سيطرته على مصنع سكر غرب سنار حوالي 60 كيلو مترا جنوب غرب مدينة ود مدني وتمشيط القرى المحيطة بالمصنع.

وشهدت ولاية سنار نزوح الآلاف بسبب انعدام مقومات الحياة الأساسية من المأوى والطعام والشراب والأدوية.

وكانت ولاية القضارف قد استقبلت نحو 90 ألف شخص من الوافدين من ولاية سنار وإيوائهم بعد 3 أيام من دخول قوات «الدعم السريع»، إلى مدن الولاية.

وفي يوليو الماضي، قالت الأمم المتحدة إن توسع المعارك بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» في جميع أنحاء الولاية تسبب في فرار أكثر من 136 ألف شخص من سنار.

يقول المواطن، أيوب علي، من قري سكر سنار، إن أكثر من 30 قرية تقع غرب السكر تضررت من حصار قوات الدعم السريع منها (شندي فوق، ود إبراهيم، الحلة الجديدة، العمارة، طيبة، والوحدة السكنية ود سلمان) وغيرها من القرى التي سقط فيها قتلى وسط المواطنين.

وأوضح علي لـ«أفق جديد»، أن «الشهور الماضية صعبة على إنسان الولاية بصفة عامة، وعلى قرى مصنع السكر بصفة خاصة في ظل انعدام الأمن والغذاء والدواء. وصلنا إلى مرحلة أكل حبات الذرة».

ولاية القضارف استقبلت نحو

90

ألف شخص من الوافدين من سنار بعد

3

أيام من دخول الدعم السريع إلى مدن الولاية

وأشار إلى أن قوات «الدعم السريع» مارست كل أنواع الانتهاكات ضد المواطنين من قتل وسرقة وقهر وضرب، ونهب كل المحلات التجارية بالقرية.

وتابع: «كل شخص يحاول منع الفوضى يُضرب بشدة ويجلد بالسياط، وأصبحت القرية خالية من المواد الغذائية مما تسببت في جوع طاحن في قرى مصنع سكر سنار، والجوع كان أحد أسباب النزوح الجماعي للمواطنين».

من جهتها تقول المواطنة، مُنى إبراهيم، «نزحنا من قريتنا (العمارة) إلى قرية (ود البخاري) لأنها أقل خطورة، لكن هذا لم يمنع محاولات عناصر قوات الدعم السريع الدخول للقرية واستخدام التدوين العشوائي ضد المواطنين وكنا نتوقع الهجوم علينا في أي وقت والكثير من الأهالي فروا من منازلهم خوفًا من الانتهاكات».

وأضافت في حديثها لـ«أفق جديد»: «عناصر

قوات الدعم السريع كانت تجبرنا على فتح مخازن المحاصيل الزراعية بالضرب، وأحيانا تطلق الرصاص في الهواء حتى يخضع المواطن لفتح مخزنه».

وتابعت: «قوات الدعم السريع قتلت 3 من مواطني القرية حاولوا منعهم من الاعتداء على ممتلكاتهم والدخول إلى منازلهم فتمت تصفيتهم بدم بارد.»

وزادت بالقول: «تعودنا على الموت وأصوات الرصاص وأحيانًا نرى الجثث على الشوارع».

إلى ذلك يقول المواطن، حاج التوم: «شهدت ولاية سنار انقطاع التيار الكهربائي وشبكة الاتصالات وتوقف خدمات المياه».

وأوضح التوم في حديثه لـ«أفق جديد» أن معظم المستشفيات خرجت عن الخدمة بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وانعدام الوقود، «ولهذه الأسباب هرب المواطن من القرى حفاظا على حياته». واسترسل: «التيار الكهربائي ما زال مقطوعًا، مع توقف شبكات المياه في قرى غرب سنار، ومعظم القرى تعرضت للنهب والسرقة»، مشيراً إلى أنّ تلك القرى كانت تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين، ولكن بعد سيطرة قوات الدعم السريع على المنطقة أصبحنا أيضا نازحين».

ووفق تصريحات حكومة ولاية سنار، فإن المنطقة كانت تستضيف حوالي 286 ألف نازح من ولايتي الخرطوم والجزيرة.

الجبلين
تنازل الخطوب والكوليرا

كشاف

يعرض التقرير لأحوال منطقة الجبلين إثر تفشي وباء الكوليرا، مما أدى إلى إصابة أكثر من 1300 شخص ووفاة 90 حالة، ويروي قصصًا مأساوية لأشخاص فقدوا حياتهم بسبب الكوليرا، مثل العروس نوال عبد الحي والشاب نوح حسن أحمد.

علامات بارزة

- غياب الوعي وقلة الكوادر وضعف الإمكانيات ساهم في تفشي الوباء.
- السلطات الصحية تمكنت من السيطرة على الوباء بعد تفشيه، لكن الاستجابة كانت متأخرة.
- منظمة «أطباء بلا حدود» لعبت دورًا كبيرًا في السيطرة على الوباء من خلال توفير الإمكانيات والمساعدات.
- الأحياء الأكثر تضررًا كانت تعاني من تردي البيئة وانعدام المياه الصالحة للشرب.
- المجتمع المحلي شارك في جهود السيطرة على الوباء من خلال جمع التبرعات وتنظيم حملات توعية.
- تفشي الكوليرا كشف عن التردي الإداري وانهيار المنظومة الصحية في المدينة.

الجبلين – أحمد مضوي

تروي أضابير وسجلات المدينة أكثر من 1300 حالة إصابة بالكوليرا بينها 90 حالة وفاة

بعد أسبوعين من وصولها إلى أسرتها الممتدة في مدينة «الجبلين»، اكتملت إجراءات عقد قرانها مع شقيقها. لاحقا وصل زوجها هو الآخر وشرعا في تحديد مراسم ومواقيت الزواج. في غمرة انشغالاتهما بالتفاصيل أُصيبت بوباء «الكوليرا»، وأُسعفت إلى المُستشفى. ساعات بعدها وعم النبأ الأليم أرجاء المكان؛ خطف الوباء اللعين العروس، نوال عبد الحي، التي جاءت من «المزموم» لتوها، أعقاب سيطرة قوات «الدعم السريع» على أجزاء واسعة من ولاية سنار في يونيو الماضي.

يروي الزوج المكلوم لـ«أفق جديد» عن مصابه الأليم: «جئت لأزفها بالزفاف، لكن إرادة الله كانت نافذة واختارت لها الكفن». يقول الرجل وهو يذرف الدموع بعد أن فقد عروسته بعد أسبوعين من عقد قرانهما، بسبب تفشي وباء الكوليرا، بمدينة «الجبلين» (70) كيلو متر جنوب مدينة ربك حاضرة ولاية النيل الأبيض.

الشاب نوح حسن أحمد (30 عامًا)، بارح الفانية بذات الوباء، فور دخوله إلى المستشفى. كان نوح يتمتع بصحة جيدة، في اليوم الأول عند دخل المستشفى، وظل يضحك ويسامر أصدقائه، لكن فجأة تدهورت حالته الصحية، وبدأت الأخبار تتسرب بتأخر حالته الصحية، وفقد شهية الطعام والشراب، وصوته اختفى وتغيرت معالم وجهه. عند الرابعة عصرًا فاضت روحه، لتخرج مدينة «الجبلين» في موكب مُهيب لتشييعه إلى مثواه الأخير، وسط صرخات الأمهات الثكلى.

عند بداية تفشي المرض، غابت إرشادات غسل الموتى ودفنهم، وجميع الحالات كانت تصل إلى ذويها دون تعقيم، ما أدى إلى تفشي الإصابات لعدد كبير من الأشخاص، بل أودت بحياة الحاجة «ونيسة»، المرأة المشهورة في مجتمع مدينة «الجبلين»، التي قامت بغسل ابنة أخيها، وبعد خروج الجثمان أُصيبت بالوباء وفارقت الحياة في ذات اليوم.

وظهرت أولى حالات الإصابة بالكوليرا داخل مدينة الجبلين في يوم الخميس الموافق 24 أكتوبر الماضي. يومها انتشر الخبر سريعًا في جميع أحياء المدينة. في اليوم التالي سجلت المنطقة حالتين جديدتين، بينهما حالة وفاة. في السبت بدأ الوباء يتوغل وينتشر في الأحياء الجنوبية من المدينة، في ظل عدم الوعي وقلة الكوادر وضعف الإمكانيات وتردي بيئة العمل وغياب المسؤولين.

يوماً تل الآخر كان الوباء يستفحل، وسرعة انتشاره تزيد. أصبحت الحالات تترى تلقاء مركز العزل بمستشفى الجبلين التعليمي من كل حدب وصوب؛ عشرات الحالات ومئات

المواطنين يتداخل بينهم صوت البكاء والعويل.

الذهول سيد المشهد والرهبة تكسو وجوه الجميع؛ كأنهم أجمعين على موعد مع الموت في ظل النقص في المحاليل والأدوية. ظلت الحالات تأتي محمولة على عربات «الكارو» والركشات والسيارات الصغيرة والدرداقات وحملًا على الأكتاف. ومع توالي التردد وتوافد الحالات كانت تتزايد أعداد الوفيات.

وتروي أضابير وسجلات المدينة أكثر من 1300 حالة إصابة بالكوليرا بينها 90 منها حالة وفاة، لكن استقرار الوضع الصحي بات اليوم العنوان الأبرز بعد انجلاء ذروة المرض، وتمكن السلطات الصحية من السيطرة على الوباء.

وفي أغسطس 2024 أعلنت السلطات الصحية الاتحادية عن تفشي وباء «الكوليرا» في ولايات القضارف وكسلا ونهر النيل.

فيما تم الإبلاغ عن أكثر من 47365 حالة في 18 منطقة في ديسمبر المنصرم، مع ما يقرب من 1335 ضحية.

ويكشف تفشي الوباء حالة الإهمال والقصور الإداري لسلطات محلية الجبلين التنفيذية والصحية، خصوصاً في ظل حالة التراخي في بداية ظهور الوباء، فضلاً عن قلة الإمكانيات وتدهور البنية التحتية للمؤسسات الصحية وضعف الكادر الطبي، حيث افترش المرضى الأرض والتحفوا السماء في بداية الوباء.

وكانت معظم الحالات تأتي من أحياء «الكسارة» «الحلة الجديدة» «جوبا» «مربع واحد» و«سوق البصل» وهي أكثر الأماكن في تردي للبيئة، وتنعدم فيها المياه الصالحة للشرب لذا لجأ الأهالي لشرب المياه من البرك والخيران المتواجدة بمحيط الجبل وتحت كبرى «الكجم».

و يقول المواطن محمد موسى، لـ«أفق جديد»، إن «الحلة الجديدة تُعتبر من الأحياء الجديدة وقامت بدون مقومات للحياة رغم وجود النيل على بعد أمتار»، واصفًا الوضع بالصعب، وأشار لوجود السلخانة بالمنطقة، وزاد: «يشرب جميع سكان الأحياء الجديدة من مجاري الخريف وحفر التراب والجمامات. السلطات مقصرة ولا تهتم بخدمتنا».

وبالنسبة لمدير الخدمات الصحية بمحلية الجبلين د. معتز مكين فإن مسببات وباء «الكوليرا» تنتقل بواسطة المخلفات الآدمية (البراز) «وأغلب سكان تلك الأحياء يتبرزون في العراء»، كما يقول.

وأشار مكين إلى انعدام مصادر المياه النقية، مستطرداً بالقول: «وجهنا فرق إصحاح البيئة وتعزيز الصحة الوصول إلى تلك المناطق الموبوءة».

وكانت السلطات الأمنية وبعض المكونات الاجتماعية بمدينة «الجبلين» قد استشعرت الخطر، وعقدت اجتماعاً بمركز شباب المنطقة لتسمية لجنة لإسناد لجنة الطوارئ. وعلى إثره تحرك الجميع مع غياب المدير التنفيذي للمحلية، في وقت تنعدم فيه الكهرباء والمياه والاتصالات في مدينة لأكثر من 3 أسابيع حيث يلجأ الناس لشركة بشائر لعمليات البترول أو منظمة أطباء بلا حدود لجهاز «استار لنك» الممنوع من السلطات الأمنية بالمدينة.

وبعد اجتماعات تدخلت منظمة «أطباء بلا حدود» وقامت باستنفار جميع كوادرها في غرب النيل في المعسكرات وربك بل استجلبت إمكانياتها من أسِرّة وخيام ومعقمات ومحاليل وريدية ثم اتسعت المشاركة ليتدخل أطباء المدينة والكوادر الطبية وتستجيب وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية بولاية النيل الأبيض للطلبات المتزايدة للمحاليل الجلوكوز والمعوض وملح التروية حيث بدأت الملحمة ولكن كان الوباء قد تفشى على نطاق واسع.

ولضمان محاصرة الوباء يقول رئيس لجنة إسناد لجنة الطوارئ الصحية، إبراهيم حامد بشارة، لـ«أفق جديد»، إن لجنته هي أولى الجهات التي بلغت بالحالة الأولى، وكانت تشعر بالقلق الشديد في حالة عدم التعاطي والاستجابة السريعة». وأضاف، «أبلغنا السلطات منذ وقت كافٍ ولكن الاستجابة جاءت متأخرة»، مضيفاً بشيء من العتب والملام: «إذا اهتمت السلطات لما وصل الوضع إلى ما وصل إليه حاليًا».

ويسترسل إبراهيم بالقول إنه ومع تفشي الوباء وظهور بعض المسؤولين «تحركنا تحركات مكوكية للسيطرة من خلال إغلاق النيل ومنع الاستحمام على الشواطئ، كما تم التنسيق مع أحد الشباب لعمل طلمبات لجلب مياه الشرب مع توزيع الكلور في جميع عربات «الكارو» ثم تنظيم حملات توعية وتثقيف صحي وحث الكوادر الصحية للعمل».

من جهته يقول مدير وحدة الجيلين الإدارية، محمد سليمان، لـ«أفق جديد»، إن الإدارية قامت بإغلاق الأسواق ومحاربة المرض، ومنع تجارة اللبن والعصائر، ورش أماكن التجمعات السكانية والبرك وأن إدارة مشروع النظافة تقوم بعمليات واسعة للإصلاح البيئة.

وبالنسبة للكثيرين فإن باء الكوليرا بمدينة «الجبلين» كشف المستور وأظهر التردي الإداري وانهيار المنظومة الصحية برمتها، ولكن كان لتدخل منظمة «أطباء بلا حدود» الأثر الكبير في السيطرة على الوباء.

لنتعلَّمَ العصيانَ من الكيزان

النـور حمـد

عتبة أولى

المقال يناقش العقوبات الأمريكية على قائد قوات الدعم السريع وبعض من حوله، ويشير إلى أن محسوبي الإسلام السياسي ظلوا في السلطة رغم العقوبات الأمريكية لقرابة ثلاثة عقود؛ ممسكين بالسلطة، وحتى خلال فترة حكومة الدكتور عبد الله حمدوك، كانوا يسيطرون على الأمور.

مفاتيح قراءة:

• انحياز إدارة بايدن: الكاتب ينتقد إدارة بايدن «لانحيازها لطرف واحد من أطراف الحرب»، مما أربك المشهد وأضعف فرص الحل.

• ازدواجية المعايير: المقال يشير إلى «ازدواجية المعايير في السياسة الأمريكية»، خاصة فيما يتعلق بحماية إسرائيل من إجراءات المحكمة الجنائية الدولية.

• فشل إدارة بايدن: الكاتب يعتبر أن إدارة بايدن فشلت في إدارة الملف السوداني، وأن العقوبات على قائد قوات الدعم السريع كانت قرارًا سياسيًا بحتًا.

• دعوة لقوى الثورة: الكاتب يدعو قوى الثورة لتوحيد صفوفها وتكوين جسم مدني عسكري لمواجهة النظام السابق، مشيرًا إلى أن «الكيزان» لن يجنحوا للسلم إلا إذا رأوا قوة عسكرية ومدنية موحدة.

هاجت المنابر الكيزانية وماجت على أثر إعلان إدارة بايدن، في أخر أسبوعين لها في السلطة، توقيع عقوباتٍ على قائد قوات الدعم السريع، وبعضٍ ممن حوله، بدعوى ارتكاب ما يسمى «الإبادة الجماعية». ابتهج الكيزان، وكأنَّ مثل هذه الإعلانات الأمريكية التي كثيرًا ما تكرَّرت وشملت حكوماتٍ وأفرادٍ، قد كان لها أثر يُذكر. فقد رزح هؤلاء الكيزان أنفسهم، تحت طائلة العقوبات الأمريكية لقرابة الثلاثة عقود، إلى أن أخرج الدكتور عبد الله حمدوك البلاد منها. لكن، بعد أن دفع مبلغ 335 مليون دولارًا تعويضًا لأسر الضحايا من الأمريكيين، وغير الأمريكيين، الذين فقدو أرواحهم في تفجيرات تنظيم القاعدة، التي استهدفت السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام، في أغسطس 1998.

رغم كل العقوبات، بقي الكيزان ممسكين بالسلطة، وها هم قد وصلوا فيها الآن إلى عامهم السادس والثلاثين. وحتى في السنتين اللَّتين أدارت فيهما حكومة الدكتور عبد الله حمدوك البلاد كانوا ممسكين بالسلطة إلى أن انقلبوا عليه. ومن ثم، بدأوا تخبُّطُهم الذي أوصل البلاد إلى حمامات الدم التي نشهدها الآن، وإلى الدمار والتشرُّد، والمجاعة التي تهدد 30 مليونا. وعلى الرغم من كل الجرائم التي ارتكبوها ضد المدنيين منذ أكثر من ثلاثة عقود، وعبر سنوات الثورة، وأثناء هذه الحرب، بما في ذلك قصف المدنيين بالطائرات، لم تحرك الإدارة الأمريكية ساكنًا. بل، اتجهت في أخر أسبوعين لها إلى فرض عقوباتٍ على قائد قوات الدعم السريع، رغم أنه ما انفك يعترف بالانتهاكات التي تمارسها قواته، ويعلن قبوله بأي تحقيق دولي. غضت إدارة بايدن الطرف، عن إجرام الكيزان الموثق توثيقًا دقيقًا، فأظهرت بذلك انحيازًا لطرفٍ واحدٍ من أطراف الحرب، وأربكت المشهد وأضعفت فرص الحل. منحت إدارة بايدن شرعية للبرهان وللكيزان رغم تنصلهم من أي دعوةٍ للتفاوض، ورفضهم المعلن لوقف القتال. الطريف، أن الكيزان ظلوا يعصون الإدارات الأمريكية المتعاقبة، منذ التسعينيات، ومع ذلك، بقوا، في السلطة، إلى اليوم، فهلَّا تعلَّمنا منهم فن العصيان؟

لقد أخذ النظام القديم، مؤخرًا، يعلن عن نفسه في سفورٍ وقح. وأصبح المطلوبون من قياداته لدى محكمة الجنايات الدولية، بسبب ارتكابهم جرائم إبادة جماعية وجرائم تطهير عرقي، كالرئيس المخلوع عمر البشير وشريكه في الجرائم أحمد هارون وغيرهما، طلقاء. وتأتي الأخبار، من حينٍ لآخر، بأنهم يعيشون في مدن الشريط النيلي الشمالي. ومؤخرًا ظهرت صورٌ لكبار دهاقنتهم وهم حضورٌ في فعاليةٍ في مدينة القضارف. باختصار، لم يعد أحدٌ في العالم يعبأ بالعقوبات الأمريكية. فأكثرية الناس، خاصةً في العالم النامي، أصبحوا يعرفون أن دوافعها ملتبسة دائمًا. وأن الحديث عن حقوق الإنسان، ونصرة المظلومين، الذي يجري به تبرير هذه العقوبات، ليس سوى غطاءٍ زائف.

التهديد الأمريكي للمحكمة الجنائية

دعونا فقط ننظر إلى ما جرى في مجلس النواب الأمريكي، يوم الخميس 9 يناير الجاري. فقد أورد موقع (سي إن إن العربية)، أن مجلس النواب الأمريكي، قد أقر مشروعَ قانونٍ لفرض عقوباتٍ على مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، ردًا على إصدار المحكمة مذكرةَ اعتقالٍ بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. ويدعو مشروع القانون الذي وافق عليه النواب، بأغلبيةٍ كبيرةٍ، إلى إدانة أوامر الاعتقال التي تصدر ضد المسؤولين الإسرائيليين، بأشد العبارات. ويمضي الموقع فيقول: وفقًا للنص التشريعي، فإن هذا الإجراء سوف يفرض عقوباتٍ على أعضاء المحكمة، إن هم قاموا بأي جهدٍ للتحقيق، أو اعتقال، أو احتجاز، أو محاكمة أي شخصٍ محميٍّ من الولايات المتحدة وحلفائها. فهل رأى الناس في ازدواجية المعايير ما هو أغرب من هذا؟ لقد مارست السلطات الإسرائيلية وحشية مفرطة، في حربها الجارية ضد سكان غزة. ومع ذلك، لم تصدر من الإدارة الأمريكية، أو النادي السياسي الأمريكي؛ بشقيه الجمهوري والديمقراطي، أي إدانةٍ لها. بل، ها هو النادي الأمريكي، بشقيه، يقف ليحمي إسرائيل، من إجراءات محكمة دولية! بل، ويهدد بالعقوبات

قضاتها، إن هم سعوا فعليًا إلى القبض على نتنياهو، أو أصدروا أوامرَ بتوقيفاتٍ أخرى.

فشل بيريللو وقطع الطريق على ترمب

لقد فشل مبعوث إدارة بايدن إلى السودان، توم بيريللو، فشلاً ذريعًا في إدارة الملف السوداني، الذي أُسند إليه. فلقد وقع الرجل، منذ البداية، في يد القوى الإقليمية التي ضللته، فتجاهل الثورة والثوار، وطفق يسمع للحواضن «الموزية» الزائفة التي زودته بها تلك القوى الإقليمية. وها هي إدارة بايدن، الفاشلة، التي عينته، تخرج في آخر أسبوعين من عمرها بعقوباتً على قائد قوات الدعم السريع، لتهب الكيزان والبرهان، الذين ظلوا، باستمرار، يعصون دعواتها للتفاوض، إحساسًا بالشرعية وبالقبول الدولي. هذه الدفعة المعنوية الزائفة هي التي جعلت البرهان يقوم بتعديلات إضافية على الوثيقة الدستورية التي نسفها بانقلابه، مانحًا نفسه سلطاتٍ إضافيةٍ، تجعله حاكماً مطلقًا. خلاصة القول، قرار إدارة بايدن بتوقيع عقوبات على قائد قوات الدعم السريع قرار سياسي بحت. بل هو قرارٌ انتقاميٌّ موجهٌ إلى ترمب هدفه قطع الطريق أمامه لكيلا يحقق اختراقًا ونجاحًا في الملف السوداني، بعد أن فشل فيه بايدن، هذا الفشل المدوِّي.

إدارة بايدن، التي سوف تنتهي ولايتها بعد أسبوع تقريبًا، هي أضعف وأفشل إدارةٍ مرَّت على أمريكا في الخمسين سنة الماضية. ولا غرابة أن انهزمت في الانتخابات الأخيرة هزيمةً ساحقةً، لم يحدث لها مثيل في أمريكا، منذ عقودٍ طويلة. خرجت هذه الإدارة هاربةً من أفغانستان بهلعٍ لا يليق بقوةٍ عظمى، معيدةً بذلك إلى الذاكرة، ما حدث في فيتنام، حين أطبق ثوار الفيتكونغ على مدينة سايغون، عاصمة فيتنام الجنوبية. هربت إدارة بايدن من أفغانستان، تاركةً وراءها حلفاءها من الأفغان ليلاقوا مصيرهم على يد متطرفي طالبان. فأضطر بعضهم، ممن أطبق عليهم اليأس، إلى التشبث بإطارات طائرة سلاح الجو الأمريكي المغادرة، وهي تُجلي الجنود والرعايا الأمريكيين. وقد سقط هؤلاء المفزوعون صرعى على أسفلت مدرج مطار كابول. أيضًا، ورَّطت إدارة بايدن رئيس الوزراء الأوكراني المتنطع زيلينسكي في حربٍ غير متكافئةٍ مع روسيا، لينتهي به الأمر إلى الرضوخ للشروط الروسية بعدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الأطلسي، بعد أن فقدت أوكرانيا مساحاتٍ معتبرة من أراضيها، وتشرد الملايين من سكانها، وبعد دمارٍ ضخمٍ للغاية. كما أن إدارة بايدن تحالفت قبل أسابيعٍ مع تركيا لتصبح سوريا تحت خطر سيطرة المتطرفين الإسلاميين، بقيادة الجولاني.

فيا قوى ثورة ديسمبر، أخرجوا من عبادة صنم المجتمع الدولي الذي ظللتم له عاكفين، ومن متلازمة «انتظار جودو». لن يأتيكم الحكم المدني على طبقٍ من فضةٍ، محمولاً على أيدي المجتمع الدولي. ولكم في بيريللو ومهمته العبثية، عبرة كافية. لا تحلموا بأن تعود الشوارع، مرَّةً أخرى ممتلئة بالثوار السلميين، لأن بقايا الدولة الرثة التي سمحت لنا بقدرٍ ضئيلٍ، من ممارسة النضال السلمي، قبل الحرب، لم تعد هناك. هذا الوضع المعقد الجديد هو ما أراد الكيزان خلقه بحربهم هذه. فلا مخرج منه إلا بتكوين جسمٍ مدنيٍّ عسكريٍّ تتوحد فيه أكبر كتلةٍ ممكنةٍ من قوى الثورة السياسية والعسكرية، والتي من الضروري أن تشمل القادة، عبد العزيز الحلو، وعبد الواحد النور، والجبهة الثورية، والدعم السريع. لقد استفاد الكيزان كثيرًا من تفرُّق قوى الثورة، وقد أزف الوقت لقفل هذه الثغرة أمامهم. لن تعود الدولة السودانية ما ظل الكيزان يملكون السلاح والمال والإعلام. خطة الكيزان كالآتي: أن يعودوا إلى السلطة، ليدفنوا كل جرائمهم وفسادهم، وليقضوا على كل معارضٍ، قضاءً تامًا. الخيار الآخر الوحيد المتاح، وقد جاءت لحظته الفارقة، هو أن تنكسر بندقيتهم، ويكفوا عن عرقلة مسار الثورة. وإن هم، عادوا إلى رشدهم، أثناء المواجهة، وجنحوا للسلم، بعد أن تصبح للثورة شوكة، فلا بأس، حينها، من أن تجنح قوى الثورة للسلم. ولسوف لن يجنح الكيزان للسلم إلا إذا رأوا قوةً عسكريةً ومدنيةً موحدةً، ممسكةً بالأرض، بل، وقادرةً على الزحف على ما لديهم من أرض. وختامًا، لا يفل الحديدَ إلا الحديد.

«مضى نصف الأمل»

صورة مختلطة لوقائع العزم والصمود في خاتمة مواسم الشهادة السودانية

الإطار العام

من مدخل تضرر الجميع جراء كارثة الحرب يناقش التقرير حرمان آلاف الطلاب من أداء الامتحانات المنعقدة مؤخراً، بالتركيز على حالة الطالبة سماهر النور التي أنهت امتحاناتها بقلب مثقل بالهموم بعد فقدان صديقتها ريم فرصتها في الجلوس للامتحان. يسرد التقرير كذلك صنوفاً من الويلات التي مر بها العديد من الطلاب خلال الامتحانات، بما في ذلك نقص الطعام وصعوبة التنقل، كما يستعرض ملاحم بطولية لطلاب أظهروا عزيمة وصموداً في مواجهة التحديات مثل حكاية الطالبة شمس الحافظ التي قطعت مسافة كبيرة لأداء الامتحان، وقصة الطالبة التي حضرت مع طفلها فتفرغت رقيب شرطة للقيام إنابة عنها بمهمة رعاية طفلها الرضيع طيلة أيام الامتحانات.

ما لا يمكن إغفاله:

- نسبة الغياب العالية: نسبة الغياب وصلت إلى 40% من العدد المسجل للامتحانات.
- الامتحانات في محليات محدودة: الامتحانات عُقدت في 46 محلية فقط من أصل 109، مما أفقدها الطابع القومي.
- حرمان الطلاب في مناطق النزاع: حرمان الطلاب في مدينة الدلنج وجنوب كردفان على سبيل المثال من أداء الامتحانات أظهر انقسام النظام التعليمي.

بحسب أرقام أممية يوجد في المراحل الدراسية المختلفة

12

مليون طالب تحول الأوضاع الحالية دون مواصلتهم العملية التعليمية

بقلب واجف ومثقل بالهموم ودون فرح، أنهت الطالبة سماهر النور امتحانات الشهادة الثانوية السودانية هذا العام، وذلك بسبب فقدان صديقة عمرها التي لم تنجح في الوصول للامتحان بعد فشلها في مغادرة إحدى الولايات الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع.

سماهر وريم كانتا تأملان الجلوس للامتحان بعد عام ونصف من الحرب حتى تَتَمكّنا من تحقيق حلمهما بالدخول إلى كلية الآداب للدراسة والتخصص في اللغة الفرنسية.

وبسبب الظروف المعقدة التي يعيشها السودان بعد اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ منتصف أبريل 2023، فقد الآلاف من الطالبات والطلاب فرصة أداء الامتحانات هذا العام، فيما لم تكن النهاية كما السابق بفرحة عارمة وسط الطلاب واحساسهم بالنشوة بقضاء مرحلة مهمة من حياتهم التعليمية.

وفرضت الحرب على طلاب السودان في مختلف مراحل التعليم واقعا مأساويا؛ حيث يوجد 12 مليوناً من الطلاب في مراحل دراسية مختلفة عاجزين عن مواصلة التعليم بحسب الأمم المتحدة واليونسيف.

وقالت سماهر لـ«أفق جديد» إنها غادرت ولاية الجزيرة قبل ثلاثة أيام من الامتحان، إلا أن صديقتها ريم لم تتمكن من المغادرة بعد اعتقال شقيقها الذي كان معها بواسطة قوات الدعم السريع.

ودفعت الطالبة نحو مليون ونصف المليون جنيه للانتقال إلى ولاية نهر النيل، حيث أدت امتحانات الشهادة الثانوية السودانية، بحسب روايتها الصادمة.

من تحديات تنظيم الامتحانات عقدها في

64

محلية فقط من أصل

190

ما يفقدها الطابع القومي حسب لجنة المعلمين السودانيين

وفيما تقول ريم إنها تعيش واقعاً مأساويا فرض عليها، تظل سماهر بانتظار نتائج الامتحانات في المقابل، مؤكدة وقوفها مع صديقتها بكل قوة للحاق بالجولة الثانية للدفعة الثانية مارس المقبل.

اختبار غير عادل

عاش العديد من الطلبة ظروفاً مأساوية خلال فترة الامتحانات، حيث لم يجد بعضهم طعاماً لأيام أثناء توجههم إلى مراكز الامتحانات في ولايات مختلفة، كما عاد بعضهم إلى منازلهم متحسرين بعد منعهم من مغادرة منطقتهم.

ويقول عضو المكتب التنفيذي للجنة المعلمين السودانيين عمار يوسف، لـ«أفق جديد» إن الامتحانات حق مستحق للطلاب وليس منحة، لكن عددًا كبيرًا من الطلاب حُرموا بسبب سياسات حكومة الأمر الواقع وهو ما يعتبر من أبرز المشاكل.

ووصف الأرقام التي اعلنتها الوزارة بالمبالغ فيها، بينما الجالسون فعليًا أقل من المعلن (150-180 ألف) من أصل 580 ألف طالب وطالبة، مؤكدًا أنّ نسبة الغياب تصل إلى 40% من العدد المسجل.

ومن وجهة نظر عمار أن عقد الامتحانات في 64 محلية فقط من أصل 190 يفقدها الطابع القومي، لافتًا إلى أنّ الصراع بين الحكومة وقوات الدعم السريع منع الكثير من الطلاب من الحضور، خاصة في مناطق النزاع.

وطرح عمار في الوقت نفسه، عدة حلول من بينها تشكيل آلية وطنية للتنسيق وضمان شمول العملية التعليمية، علاوة على إعلان مراكز الامتحانات مناطق آمنة والتواصل مع المنظمات الدولية لحل العقبات وإلغاء قانون "الوجوه الغريبة" الذي يعمق الانقسامات.

وأبان في الإتجاه نفسه، إن من المطالب الأساسية ضمان إجراء الجولة القادمة من الامتحانات مارس 2025م بشكل شامل وعادل، وتحسين أوضاع المعلمين وضمان حقوقهم.

عدد الطلاب الممتحنين بلغ

350

ألف طالب فيما جلس فعليا

250

ألف طالب حسب بيان الوزارة الاتحادية

وقالت وزارة التعليم الاتحادية في بيان صحفي الخميس الماضي، إن عدد الطلاب الذين سجلوا لامتحانات الشهادة السودانية بلغ 350 ألف طالب، فيما جلس فعليا 250 ألف طالب.

وتشير تقديرات الوزارة إلى عقد الامتحانات في 64 محلية، فيما تتكون محليات السودان من 190.

القدرة على الصمود

يقاوم طلاب السودان باستمرار بعزيمة لا تنكسر، فحين خرج طلاب المدرسة الصناعية بعطبرة لتحدي نظام الإنقاذ، مرددين هتافات لإسقاطه في ثورة اجتاحت البلاد، ردت الطالبة شمس الحافظ التحية بشجاعة وصمود حين قطعت أكثر من 2600 كيلومتر لتلحق بالامتحانات في الدامر.

وتبرز أيضاً قصة طالبة أخرى حضرت مع طفلها من محلية أمبدة بأم درمان لتأدية الامتحانات بمدينة الحديد والنار بأحد المراكز، حيث عانت في البداية جراء عدم العثور على من يعتني بطفلها، لكنها استطاعت حضور كل الجلسات بكل راحة بال بعد تدخل رقيب الشرطة، رشيدة محمد، التي اهتمت بالطفل طيلة الجلسات كل يوم، وهو ما كان مثالاً آخر على الصمود.

وفي حديث لـ«أفق جديد»، قال الطالب أبو بكر عز الدين، إن خبر الجلوس وعقد امتحانات الشهادة كان سعيداً، لكنه كان أيضاً حزيناً بالنسبة لزملائه الذين لم يتمكنوا من الجلوس للامتحانات.

في المعسكر الذي كان من المفترض أن يستقبل

400

طالب جلس لأداء الامتحان فيه طالبان فقط

وأشار عز الدين إلى حالة التردد التي سبقت الامتحانات والتحدي الذي يواجهه الطلاب والحكومة معا، معرباً عن أمله في نجاحهم هم والبقية ممن لم يتمكنوا من الجلوس في الدور الأول، ووصف التجربة بمجملها بالقاسية، معتبرا ان الوصول إلى الامتحانات في هذه الظروف الاستثنائية كان صعباً.

حرمان وتصدع

تحول حلم الطلاب بمدينة الدلنج والمناطق الأخرى بولاية جنوب كردفان من آمال واسعة في بناء مستقبلهم إلى صرخات احتجاج بعد حرمانهم من الجلوس للامتحانات.

ولم تنجح الحكومة التي يوجد مقرها الإداري المؤقت في بورتسودان في الوفاء بحقوق هؤلاء الطلاب، كما يشير المعلم علاء إبراهيم.

ويؤكد إبراهيم لـ«أفق جديد» أن جلوس بعض الطلاب وحرمان آخرين من الامتحان أظهر الوجه الحقيقي للأطراف المتصارعة في السودان، وأنها لا تهتم بمستقبل البلاد وشعبها.

ويرى المعلم الذي حاول مرافقة بعض الطلاب لأداء الامتحان أنه فشل في توصيل 34 منهم حاولوا السفر إلى الولاية الشمالية لأداء الامتحانات، مشيراً إلى أنّ الإصرار على عقدها يعكس بوضوح مستوى الانقسام الذي أصاب التعليم السوداني.

وكان وزير التربية والتعليم المكلف أحمد خليفة، ذكر في إفادات سابقة بأن الطلاب الذين لم يتمكنوا من الجلوس لهذه الامتحانات، لديهم فرصة أخرى في مارس المقبل؛ حيث ستقام امتحانات لتمكينهم من الالتحاق بالدفعة نفسها.

يقول معلم بالدلنج إنه رافق الكثير من الطلاب وفشل في توصيل

34

طالباً ممن حاولوا السفر إلى الولاية الشمالية لأداء الامتحانات

● سماهر وريم أسماء خلاف اسميهما الحقيقيين اخترناهما لهما لدواعي الخصوصية، وبناء على رغبتهما في عدم التعريف بهما

«شهادة» في ظلال «الكاتيوشا»

ختام امتحانات الشهادة السودانية في الأبيض رغم الظروف الأمنية المتدهورة

صورة عامة

يستعرض التقرير الظروف الأمنية المتدهورة التي جرت خلالها امتحانات الشهادة السودانية قبل أيام في مدينة الأبيض، إذ تعرضت لقصف خلال اليوم الأول للامتحانات، مما أثر على أجواء الامتحانات وعدد الطلاب الجالسين. يستعرض التقرير الكثير من البيانات الرقمية، ويشير إلى مهام اضطلعت بها المجالس التربوية حيث جمعت تبرعات لإقامة معسكرات الإعاشة للطلاب، فيما تولى الجيش تأمين الامتحانات. يعرض كذلك بعض المشكلات التي واجهها الطلاب في المواقيت وأرقام الجلوس.

نقاط بارزة:

- توافد الطلاب من مختلف محليات الولاية رغم صعوبات الوصول، الملاحظ أن نسبة حضور الطالبات كانت كبيرة مقارنة بالطلاب، نتيجة للمضايقات من قوات الدعم السريع في الارتكازات.
- الحكومة والجهات الشعبية اهتمت بتأمين الامتحانات وتوفير الإعاشة للطلاب.
- الطلاب واجهوا ضعفًا في الخدمات مثل مياه الشرب، ومعظمهم لم يكملوا المقررات الدراسية بسبب الحرب.
- الأوضاع الأمنية أثرت بشكل مباشر على استئناف الدراسة، خاصة بعد هجوم قوات الدعم السريع على المدينة.

الأبيض: قرشي عوض

عدد الذين جلسوا للامتحان هذا العام بلغ 11 ألف طالب وطالبة من مجموع 21 ألف طالب وطالبة في شمال كردفان

اختتمت يوم الخميس 9 يناير امتحانات الشهادة السودانية بمدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، في ظل ظروف أمنية متدهورة تعرضت فيها المدينة للقصف بـ 3 قذائف كاتيوشا في اليوم الأول للامتحانات، سقطت قرب مراكز الامتحانات في حيي أمير والصفاء.

ألقت تلك الحادثة بظلال قاتمة على أجواء الامتحانات، قادت إلى قلة عدد الطلاب الجالسين. وكان وزير التربية والتعليم بولاية شمال كردفان، قد أكد في تصريح لإذاعة كردفان، في اليوم الثالث للامتحانات بأن الذين عدد الذين جلسوا للامتحان هذا العام بلغ 11 ألف طالب وطالبة من مجموع 21 ألف طالب وطالبة في كل الولاية، أي بنسبة 51%.

تبرعات للإعاشة

وذكر مصدر بالمجالس التربوية لـ«أفق جديد»، وهي مجموعات إسناد شعبية للإقامة الامتحانات، بأن هناك معسكرًا كان من المفترض أن يستقبل 400 طالب، ولكن جلس لأداء الامتحان فيه طالبان فقط.

في المعسكر الذي كان من المفترض أن يستقبل

400

طالب جلس لأداء الامتحان فيه طالبان فقط

وعملت اللجان المشار إليها، بحسب مصادر من داخلها، على جمع التبرعات لإقامة معسكرات الإعاشة للطلاب القادمين من المحليات المختلفة، بينما تولى الجيش تأمين الامتحانات وهو الذي يشرف عليها.

وبحسب المصادر أقيمت مراكز للامتحانات وأخرى للسكن والإعاشة، واستهدفت حملة التبرعات التي ابتدرتها محلية شيكان المستضيفة لطلاب وطالبات المحليات الأخرى قيادات المجتمع.

وقال مصدر تعليمي لـ«أفق جديد» إن الامتحانات واجهت مشاكل فنية تتعلق بالمواقيت وأرقام الجلوس التي وصلت في يوم الامتحانات. وأشار إلى أن بعض الطلاب لم يتمكنوا من اللحاق بالجلسة الأولى. كما أن هناك طلابًا ظهرت أرقام جلوسهم في جمهورية مصر العربية!

في ظل هذه الظروف المعقدة توافد طلاب وطالبات ولاية شمال كردفان من معظم محليات الولاية إلى

العاصمة الأبيض. وقد وصلت طالبات محلية بارا التي تحتلها قوات الدعم السريع بصحبة أسرهن، التي اصطفت خارج أسوار مركز الامتحانات بجامعة القرآن الكريم للبنات لتشجيع بناتها الممتحنات.

مراكز ومحليات

وقالت جهات عليمة لـ «أفق جديد» إن العدد الكلي للمركز في أقسام الجامعة 736 طالبة حضرت منهن 721 طالبة و16 طالبًا في قسم الأولاد في نفس الجامعة. جاءوا من مراكز محلية بارا وهي (الروبي، أم قرفة، الكويمات، بارا الخاصة، بارا الجديدة، جريجخ، أم سيالة، أم شيب، والحسن الميرغني). فيما غاب طلاب مركز (ود دوليب) .

واستقبل مركز الوسط بجامعة كردفان الطالبات من محلية أم روابة، كما يقول المصدر التعليمي، في حين استوعب مركز كلية التربية طالبات محلية الرهد. وهي محليات تخضع بدورها للاحتلال التام من قبل قوات الدعم السريع وتمنع الدخول إليها أو الخروج منها.

وخصصت المراكز المذكورة قاعات لحالات الطوارئ من خارج الولاية. حيث شكلت محليات ولاية غرب كردفان حضورًا قبل بداية الامتحان من مدينتي النهود والفولة. مضافًا إليهما طالبات من الخرطوم والنيل الأبيض وكسلا، من الذين جاءوا إلى المدينة عند بداية الحرب أو قبلها وتقطعت بهم السبل في ظل الحصار.

ووفقا للمصادر التي تحدثت لـ«أفق جديد» شكل عدد الطلاب والطالبات من غرب كردفان وحدها 163 طالبًا وطالبة، منهم 29 طالبًا و124 طالبة، ليصبح العدد الكلي للجالسين في مجمع وسط جامعة كردفان 1585 طالبة، ولكن عند الحصر تبين أن هناك غيابًا فوق الوسط، إذ شكل الحضور فقط 321 طالبة والغياب 1264 طالبة، تم توزيعهن على 15 قاعة.

حضور وغياب

اللافت في امتحانات هذا العام هو الحضور الكبير للطالبات والغياب الواضح للطلاب، خاصة من المحليات، مما يعكس طبيعة الظروف الأمنية التي تمر بها الولاية، فالطلاب «الاولاد» عرضة للمضايقات من قبل قوات الدعم السريع، وفي العادة يتم إنزالهم والتحفظ عليهم في الارتكازات، وهذا ما حدث بالفعل حين قامت تلك القوات بمنع دخول الطلاب واحتجازهم، ولم يفرج عنهم إلا بعد تدخل الإدارة الأهلية، كما أن هناك طلابًا دخلوا إلى المدينة عن طريق التهريب، ولم تجد الإدارة الأهلية وسيلة للاتصال ببعض الطلاب الذين تم إرجاعهم.

عدد المدارس الأساسية بشمال كردفان ما بين

700 – 720

مدرسة فيما يبلغ عدد المدارس الثانوية

227

مدرسة

حظيت الامتحانات باهتمام كبير من قبل حكومة الولاية والجهات الشعبية، حيث شكلت الحكومة حضورًا على مستوى رفيع في بعض المراكز. كما اهتمت الشرطة بتوفير الإسناد الأمني والصحي بتجهيز مراكز الإسعاف والإشراف عليها.

وذكرت جهات عليمة لـ«أفق جديد» أن المدينة خضعت لدرجة تأمين عالية جدًا من قبل القوات المسلحة التي نصبت أجهزة تشويش لاعتراض الطائرات المسيرة في كل الاتجاهات. واجتهدت المحليات في توصيل الطلاب لاسيما البنات وتوفير سبل الإعاشة والإقامة لهن.

وعملت منظمة (الدار الخيرية) بغرب كردفان عل حل مشكلة الطلاب والطالبات بعد إعلان مكتب متابعة النهود تعليق الامتحانات بالتنسيق مع ولاية شمال كردفان.

وقال المتحدث باسم المنظمة إنهم اتصلوا بوزير التربية في شمال كردفان الذي استجاب لطلبهم بالتنسيق مع الوزارة الاتحادية، كما اتصل نائب الوالي في غرب كردفان بنائب رئيس مجلس السيادة مالك عقار، فتم تخصيص مركز الطوارئ الذي اعتمد على الغياب من طلاب ولاية شمال كردفان.

وقد جاء طلاب وطالبات ولاية غرب كردفان من محليات (الفولة، النهود، أبوزبد، الخوي، وريفي الخوي)، كما جاء طلاب من لقاوة بولاية جنوب كردفان، ومن الفاشر في شمال دارفور.

ضعف الخدمات

ويلاحظ أن هنالك ضعفًا شديدًا في الخدمات خاصة مياه الشرب، وعزت الجهات المستضيفة في جامعة كردفان ذلك إلى تقصير المحليات التي أعلنت استعدادها لتقديم خدمات الإعاشة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الامتحانات أقيمت في ظروف أكاديمية معقدة إلى جانب الظروف الأمنية المعروفة. ويمكن القول إن معظم الطلاب الذين جلسوا لامتحان هذا العام لم يكملوا المقررات الدراسية لانقطاع الدراسة منذ بداية الحرب.

ولا يمكن الحديث عن التعليم والخدمات الأخرى في ولاية شمال كردفان استنادًا إلى الأرقام والبيانات خارج محلية شيكان التي تضم مدينة الأبيض ومحيطها لعدم

انتظام عمل جهاز الدولة واستحالة الوصول للمسؤولين السابقين، فمعظمهم هاجروا أو امتهنوا مهنًا أخرى.

التقويم الدراسي

ورغم كل الظروف الآنف ذكرها أصدرت وزارة التربية والتعليم بولاية شمال كردفان التقويم الدراسي للعام 2024-2025 بتاريخ 4 أغسطس الماضي، وحددت فيه مواقيت الامتحانات للصفوف النهائية في المراحل الأساسية والمتوسطة والثانوية. على النحو التالي: الامتحان التجريبي لثالث متوسط وسادس أساس 22/ ديسمبر.

التعليم قبل المدرسي 23 يناير. بقية الفصول 26 يناير. الشهادة السودانية 10 فبراير. الشهادة المتوسطة 23 فبراير.

ويقول مدير مدرسة نموذجية في الأبيض لـ«أفق جديد» إنه برغم مضي أكثر من 50 يومًا على صدور التقويم وإعلان فتح المدارس إلا أن نسبة ضئيلة من المدارس هي التي انتظمت حتى 19 سبتمبر وبطاقة استيعابية أقل مما كانت عليه قبل الحرب.

ورغم أن الوصول إلى الجهات المسؤولة عن التعليم عملية في غاية الصعوبة إلا أن أساتذة في الدرجة الأولى أفادوا «أفق جديد» بأن عدد المدارس الأساسية بولاية شمال كردفان ما بين 720 - 700 مدرسة. والمتوسطة 53 مدرسة منها 28 مدرسة داخل مدينة الأبيض. والثانوية 227 مدرسة. لكن المدارس التي تم استئناف الدراسة فيها تنحصر داخل مدينة الأبيض في وسطها وشرقها فقط.

ورغم أن آخر تقرير لمدير عام التعليم كان قد ذكر أن 60% من المدارس استقرت إلا أن معلمين في الخدمة أكدوا أن ذلك غير صحيح، وينطبق فقط على 3 مدارس. فكل أرياف محلية شيكان لا توجد بها مدرسة انتظمت في الدراسة، وكذلك الحال بالنسبة للمدارس في غرب مدينة الأبيض وجنوبها. وعدد المدارس التي استؤنفت فيها الدراسة كلها 23 مدرسة من مجموع 140 مدرسة في مرحلة الأساس، ومن عدد 9 مدارس أولاد و4 مدارس بنات ثانوية منها ثلاثة لا تعمل، وبعضها تعمل بصورة جزئية وللصف الثالث فقط.

ويرجع المعلمون الذين التقتهم «أفق جديد» الأسباب التي أثرت بشكل مباشر على استئناف الدراسة إلى الناحية الأمنية بعد استشهاد أكثر من 20 طالبة ومعلمة واحدة في مدرسة أبوستة الثانوية وجرح العشرات جراء سقوط قذيفة بعد هجوم نفذته قوات الدعم السريع على المدينة في يوم 15 أغسطس الماضي. وقد أغلقت المدارس في غرب المدينة وتم تحويل الطالبات والطلاب إلى مدارس أخرى في وسط المدينة مثل مدرسة حاج السيد في حي القبة التي إلى جانب كونها تستضيف مدرستين في مباني مخصصة لطالبات مدرسة واحدة تستضيف أيضًا النازحين مثل بقية مدارس الأبيض في المنطقة الأمنة. وهذا مؤثر آخر انعكست آثاره بالطبع على البيئة المدرسية.

العقوبات على «حميدتي» أبــرز منجــزات عهــد «بايدن»

عادل حسون
adilhassoun@hotmail.com

الصورة الكبيرة

التحليل يناقش العقوبات الأمريكية على قائد قوات الدعم السريع السوداني، محمد حمدان دقلو «حميدتي» وشركاته، ويعتبرها أحد أبرز منجزات عهد الرئيس جو بايدن في السياسة الخارجية. هذه العقوبات من وجهة نظر الكاتب قد تكون محاولة لتعطيل جهود الرئيس القادم ترامب في وقف الحرب السودانية. ينوه التحليل إلى ازدواجية المعايير في تطبيق أجندة حقوق الإنسان الأمريكية، مشيرًا إلى أن العقوبات لم تشمل جميع الأطراف المتورطة في النزاع السوداني.

معالم بارزة

- توقيت العقوبات: العقوبات جاءت في آخر أيام إدارة بايدن، مما يثير تساؤلات حول دوافعها.
- انتقائية العقوبات: العقوبات لم تشمل جميع الأطراف المتورطة في النزاع السوداني.
- إرث بايدن: العقوبات تُعتبر جزءًا من إرث بايدن الذي يمكن أن يباهي به في خطبة وداعه.
- تشابه مع كارتر: المقال يشير إلى التشابه بين بايدن وكارتر في استخدام أجندة حقوق الإنسان كأداة سياسية.
- انتقادات للموقف الأمريكي: المقال ينتقد الموقف الأمريكي من حقوق الإنسان ويشير إلى أنه انتقائي ويخدم مصالح سياسية.

في مشهد الوداع الختامي للرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة، الرئيس الراحل جيمي كارتر، المسجى جثمانه في كاتدرائية واشنطن الوطنية منتصف الأسبوع الماضي، جلس خمسة رؤساء للولايات المتحدة منهم ثلاثة سابقون هم على الترتيب «بيل كلينتون، وجورج دبليو بوش، وباراك أوباما»، ورئيسان آخران أحدهم لا يزال على سدة منصبه لكنه يتأهب لمغادرة البيت الأبيض «جو بايدن» بنهاية ولايته الدستورية في التاسع عشر من يناير الجاري، وآخر سابق ولكنه على بُعد أيام من العودة إلى المكتب الرئاسي لأميركا هو «دونالد ترامب» بديلًا للرئيس المنصرف.

إذا عنّ للمراقب التفكّر فيما يجمع هؤلاء السادة من مشتركات سيقفز إلى ذهنه مباشرة موضوعة «حقوق الإنسان» التي اتخذتها أميركا عصا غليظة تستخدمها في تنفيذ سياسات إداراتها المتعاقبة الجمهورية والديمقراطية معًا، لا سيما في وجه الأنظمة المصنفّة ديكتاتورية في المنطقة العربية وأرجاء أخرى من العالم مثل دول أميركا اللاتينية على مدى الثلاثين عامًا الأخيرة. هناك استثناء بلا شك لهذه القاعدة هو الرئيس السابق - المنتخب «ترامب» إذ لم يعهد في ولايته الأولى اهتمامًا ما بحقوق الإنسان حول العالم. لكن الرجل على كل حال استثناء في كل شيء له صلة بالرئاسة الأميركية، مثل كونه أحد كبار الأثرياء، وكأول رئيس أتى من خارج النادي السياسي في واشنطن، كشخص لم يسبق له شغل مقعد في الكونغرس أو حدث وأُنتخب حاكمًا لأي من الولايات، وبطبيعة الحال لم يكن مدعيًا عامًا سابقًا أو ضابطًا مرموقًا في أي من أفرع الجيش الأميركي.

ومما يعضد فكرة التأمل في مشهد الرؤساء ومشترك أجندة حقوق الإنسان التي لامست خطابهم إلى العالم على مدى العقود الثلاثة الماضية وهم يلقون نظرة الوداع على زميلهم الأسطورة جيمي كارتر، هو أن الرئيس كارتر كان أول الرؤساء الأميركيين الذين حملوا تلك العصا التي أُستخدمت بعناية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة العظمى حول العالم، بل وعدّت أجندة حقوق الإنسان التي قدمتها أميركا في إدارة كارتر كأحد أبرز منجزات عهد الرئيس الديمقراطي التاسع والثلاثون، ولا تقل مرتبة عن إرجاع كارتر لقناة بنما بعد عقود من احتلالها أو توسطه الصبور لتحقيق السلام بين مصر ودولة الاحتلال الإسرائيلي عبر اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام التي أوقفت الحروب الكبرى في الصراع المتولّد من مشكلة فلسطين، دون أن يعني ذلك إغفال الجانب الأخلاقي لدعوة حقوق الإنسان وترقية حياة البشرية عبر احترام آدمية الإنسان وحقوقه الأساسية المشروعة، وكذلك دون

إهمال أن حماية حقوق الإنسان ظلت دعوة انتقائية لا تطال حلفاء أميركا الدائمين وفي نفس الوقت عصا تقريع تختار رؤوس بعينها للتهديد بقرعها ليس من بينها على أية حال رؤساء دولة إسرائيل المتعاقبين رغم انتهاكاتهم الواسعة لحقوق الإنسان في فلسطين وجيرانها من الدول العربية.

على مقربة من مغادرة الرئيس الديمقراطي جو بايدن لمكتبه بانتهاء سنوات عهده الأربع، وعلى خلفية تصريحه الأسبوع الماضي بندمه من الانسحاب من الترشح أمام الرئيس المنتخب دونالد ترامب لصالح نائبة بايدن، كامالا هاريس التي خسرت السباق أمام ترامب على إثر ضغوط داخلية من رموز الحزب الديمقراطي وأثريائه الممولين للحزب له للانسحاب بدواعي تقدم السن على خوض الصراع الانتخابي مع الخصم الشرس المجرّب «ترامب»، مما يشي بقناعة الرئيس بايدن أنه كان قادرًا على تكرار هزيمة ترامب الذي سبق وواجهه فهزمه في الانتخابات السابقة للأخيرة لولا تخليه عن التنافس استجابة للضغوط، وعلى ملاحظة اعتماد إدارة بايدن دعمًا قدره ثمانية مليارات دولار لدولة الاحتلال إسرائيل قبل أسبوعين وقبلها بلايين أخرى من المساعدات إلى أوكرانيا لدعم صمودها في الحرب ضد روسيا، أعلن البيت الأبيض إلقاء الرئيس المنصرف آخر خطاب له إلى الأمة الأربعاء القادم يتوقع فيه سرد منجزات عهده في السياستين الداخلية والخارجية عملًا بالتقليد المتبع في حفظ إرث كل رئيس وإنجازات عهده كما يراها وفريقه وليذكر بها في العالمين على مدى العقود.

الانسحاب من أفغانستان وإخراج أميركا من المستنقع الذي وحلت فيه على مدى عقدين، وصمود المنطق الأميركي في جبهات أخرى ساخنة ومرشحة للانفجار في تايوان ببحر الصين الجنوبي وأوكرانيا شرقي أوروبا، والمنطقة العربية بعد تداعيات هجمات السابع من أكتوبر الفلسطينية المفاجئة على إسرائيل، قد تقرأ كمنجزات لعهد بايدن من وجهة النظر الأميركية، لكن على الهامش من ذلك الإرث الديمقراطي بدت العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية المفاجئة للمراقبين التي أعلنها وزير الخارجية الأميركية بلينكن الأسبوع الماضي ضد لورد الحرب السوداني محمد حمدان دقلو «حميدتي»، وشركات منظومة مليشيا الدعم السريع التي اقترفت الفظائع ضد حقوق الإنسان في حرب الخامس عشر من أبريل الأهلية السودانية وفق الإدانات الدولية المتكررة لمليشيا الدعم السريع من قبل منظمات حقوق الإنسان والصحافة الغربية ونواب في الكونغرس الأمريكي وخطابات دول من الأعضاء في مجلس الأمن الدولي كأحد أبرز قرارات ومواقف إدارة بايدن؛ بدت منجزًا يجد له حظًا ضمن إرث بايدن إن لم يكن أبرزه.

تنوعت تحليلات وقراءات المراقبين لتلك القرارات التي بدت صادمة فعلًا للكثيرين، فمن قائل إنها لغم وضع بعناية في طريق الرئيس القادم ترامب يعطّل أي مسعى قد يخوض فيه هذا الأخير لوقف تلك الحرب المأساوية المستمرة إذا ما شغلت اهتمامًا يذكر في أجندة الرئيس الجمهوري، ذلك لصلة هذه الحرب بأطراف إقليمية تربطها مصالح وثيقة وممتدة مع واشنطن. ومن زاعم بأنها محض ذر للرماد في العيون لأنها عقوبات غير جادة ولا تؤثر في إيقاف الحرب، وهو الموقف المعلن للولايات المتحدة، وقد تأخرت كثيرًا أيضًا، هذا من ناحية ومن الوجه الآخر، لم تساوِ العقوبات بين طرفي الحرب الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية والمليشيات المتحالفة معهما وكلاهما ارتكب الانتهاكات المتعددة ضد حقوق الإنسان. مع صواب أو خطأ تلك المقولة وذاك الزعم، تبقى القرارات خطوة ضرورية تظهر أهمية معاقبة الدعم السريع وقائده دوليًا على جرائم حرب أبريل القائمة وإن أتت متأخرة بعد شهور طوال كان يمكن أن تحدث فارقًا خلالها، لكن خيرًا أن أتت أخيرًا.

قرارات إدارة بايدن في آخر أيامها بشأن حرب السودان تعّد بلا شك انتصارًا لأجندة حقوق الإنسان بوجهها الانتقائي وبصفتها عصا غليظة صادفت رأسًا أهلًا لها، وأيضًا منجزًا بوسع الرئيس بايدن أن يباهي به مواطنيه والعالم في خطبة وداع عهده تمامًا مثلما فعل الرئيس جيمي كارتر الذي تصدر بايدن مشيعيه لا سيما التشابه الكبير بين الرجلين كون كلاهما لم يحظى، لسبب أو لآخر، بفرصة قيادة أميركا لولاية ثانية والمواصلة من ثم في استخدام أجندة حقوق الإنسان صدقًا كانت أم تقية.

نقطة تحول في حرب السودان

الحدث

أعلن الجيش السوداني استعادة سيطرته على عاصمة ولاية الجزيرة، بعد عام من دخول قوات الدعم السريع المدينة. يمثل هذا الحدث تحولاً كبيراً في الحرب التي بدأت في أبريل 2023 وأسفرت عن أزمة إنسانية ضخمة. شهدت الجزيرة هجمات انتقامية ومجازر ضد المدنيين في وقت سابق. كثف الجيش السوداني حملته بعد استعادة ولاية سنار، في حين أعلنت الولايات المتحدة أن قوات الدعم السريع ارتكبت إبادة جماعية في البلاد.

ردود أفعال

• اعترف قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو بخسارة ود مدني، مؤكداً أن خسارة معركة لا تعني خسارة الحرب.

• وصفت وزارة الخارجية السودانية استعادة ود مدني بأنها انتصار مهم «وبداية نهاية كابوس الميليشيا المتمردة».

• عمت احتفالات داخل ود مدني ومدن سودانية أخرى وكذلك في الخارج.

• اعتبر مراقبون استعادة السيطرة على ود مدني أكبر مكسب للقوات المسلحة السودانية منذ عامين.

أمس الأول، السبت، أعلن الجيش السوداني إعادة سيطرته على مدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، بعد نحو عام من دخول قوات الدعم السريع إليها.

وتمثل معارك الجزيرة نقطة تحول في الحرب التي بدأت في أبريل 2023، والتي خلقت واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية.

وشهدت الولاية الوسطية سلسلة من الهجمات الانتقامية والمجازر ضد المدنيين.

في الأثناء كثف الجيش السوداني جهوده لاستعادة أكبر مصفاة في البلاد، وتقع بمنطقة الجيلي، بمدينة بحري، شمال العاصمة الخرطوم.

من جهته وعد حاكم دارفور المتحالف مع الجيش ميني أركو ميناوي بمواصلة العمليات العسكرية لتحرير جميع المناطق التي لا تزال تحكمها قوات الدعم السريع.

وأقر قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو بأن قواته فقدت ود مدني، قائلاً إن «خسارة معركة لا تعني خسارة الحرب».

من جانبها، وصفت وزارة الخارجية السودانية استعادة ود مدني بأنها انتصار مهم.

وقالت الوزارة في بيان إن «الانتصار يدل على بداية نهاية الكابوس الذي أثقل كاهل الشعب السوداني منذ ما يقرب من عامين ممثلا بالميليشيا المتمردة».

في غضون ذلك، نشر جنود الجيش السوداني مقاطع فيديو من داخل مقر قيادة الفرقة الأولى للقوات المسلحة، فيما نشر نشطاء مقاطع فيديو تظهر احتفالات مواطنين داخل المدينة، كما عمت احتفالات ومسيرات فرح الكثير من المدن داخل السودان، بما في ذلك عطبرة وبورتسودان وأم درمان وكوستي، فيما احتفلت بعض الجاليات السودانية بالخارج باستعادة مدني.

وكثف الجيش السوداني حملته لاستعادة الجزيرة في الأشهر الأخيرة بعد استعادة ولاية سنار. وشن عملية برية واسعة منذ مطلع العام الجاري.

وكانت قوات الدعم السريع قد سيطرت على ولاية الجزيرة في ديسمبر 2023 ، بعد انسحاب الجيش السوداني من مدني.

ويأتي دخول مدني من قبل الجيش بعد أيام من اتهام الولايات المتحدة لقوات الدعم السريع بارتكاب إبادة جماعية في البلاد، حينما أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أن قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها «قتلت بشكل منهجي رجالا وفتيان، بمن فيهم رضع، على أساس عرقي»، و»استهدفت عمدا النساء والفتيات من مجموعات عرقية معينة بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الوحشي».

ويصف مراقبون إعادة السيطرة على مدني بأنه أكبر مكسب للقوات المسلحة السودانية منذ ما يقرب من عامين من الحرب.

الحكومةُ الموازيةُ هي بدايةُ المخرج.. ولكن لمن؟!

عبده الحاج

نظـرة أولى

هذا المقال يناقش فكرة الحكومة الموازية في السودان، حيث يعبر الكاتب عن اختلافه مع الدكتور النور حمد الذي طرح رؤيته في العدد السابق من (أفق جديد)، الرامية إلى تأييد فكرة الحكومة الموازية بوصفها بداية الحل. الكاتب يوضح أن محاسيب (النظام السابق) لديهم هدف واضح وتصميم على تحقيقه، ويستخدمون وسائل متعددة للسيطرة على الشعب السوداني، بما في ذلك الابتزاز العاطفي وإثارة الكراهية، معتبراً أن «هروب البرهان وحكومته إلى بورتسودان» لا يعني ضعفهم، بل هو جزء من خطة مرسومة.

خلاصات:

• انتقاد فكرة الحكومة غير الشرعية: الكاتب ينتقد فكرة إقامة حكومة غير شرعية في مناطق سيطرة الدعم السريع، معتبرًا أنها ستمنح الشرعية لمحازبي تيار الإسلام السياسي وتطيل أمد الحرب.

• الحل في العمل المشترك: الكاتب يعتقد أن الحل يكمن في العمل المشترك واليقظة لإبطال مخططات الكيزان، وليس في إقامة حكومة موازية.

• الحروب الحديثة والمفاوضات: الكاتب يشير إلى أن الحروب الحديثة تنتهي عادة بالمفاوضات وليس بالقتال، وينتقد فكرة أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة السودان.

طالعت مقالًا متداولًا للدكتور النور حمد بعنوان (الحكومةُ الموازيةُ هي بدايةُ المخرج)، ود. النور من طلائع المثقفين في البلاد، وتجدني اتفق معه كثيرًا فيما يقدم من طرح، ولكني أجد أني أختلف معه بصورة كبيرة في مقاله هذا، ولكن دعني أبدأ بنقطة اتفاق بيننا وردت في المقال، وهي أن الكيزان يحددون هدفهم بوضوح، ويسعون إلى تحقيقه بشتى السبل، وهو صحيح، ولكن ذلك ليس السبب الوحيد لبقائهم في الحكم طوال الست وثلاثين عامًا الماضية، أو لتحكمهم في الأنظمة السابقة، وفي الشارع السوداني، فإضافة لوضوح الهدف، والتصميم، فهم يعرفون كيف يسخروننا لخدمة أهدافهم، عن طريق ابتزازنا العاطفي، ودغدغة مشاعرنا، أو إثارة الحنق، والكراهية في نفوسنا، فالشعب السوداني بالنسبة إليهم كوادر في التنظيم الشيطاني، ويطلقون عليهم (م. ن) وهي اختصار لمغفل نافع.. وهي كوادر يستغلونها عن طريق تضليلها لغير مصلحتها (مغفل)، وإنما لمصلحتهم هم (نافع)، وقد مارسوا ذلك معنا مرات يحصيها العد، ولكن أذكر منها ما تعودوا على فعله في الحكومات السابقة من خلق ضائقة معيشية عن طريق تخزين، أو إتلاف السلع لخلق ندرة وغلاء، وقد فعلوه خلال الفترة الانتقالية مصحوبًا بحالة من انعدام الأمن صنعوها بمهارة، يضاف إليها حملة تشويه للمكون المدني (قحت في وقتها)، ليحركوا قطاعات ثورية معينة لتنادي معهم بإسقاط حكومة الفترة الانتقالية، وقد استغلوا نفس الفئات للتنديد بالاتفاق الإطاري، وبشيطنة القوى المدنية والدعم السريع بعد اندلاع الحرب، ثم قاموا خلال فترة الحرب بالعديد من الممارسات لدفعنا دفعًا للارتماء في أحضان الدعم السريع، الذي رغم انتهاكاته، كان يبدو أفضل خيار (إن اضطررنا للاختيار بين الصنوين المختصمين)، بل روجوا لتلك العلاقة غير الشرعية قبل أن يبرز في الساحة من ينادون بها علنًا!! فوضوح الهدف عند الكيزان، والتصميم على نيله، لا يكفي وحده للسيطرة علينا، إن تحلينا بالفطنة والوعي الكافيين، وقدمنا مصلحة البلاد على مصالحنا، مما يجعل من الصعب عليهم تغفيلنا واستغلالنا.

لا أعتقد أن هروب البرهان بحكومته إلى بورتسودان يشير إلى ضعضعة تماسكهم المعنوي كما استنتج د. النور، فلا يجب أن ننخدع بظواهر الأمور عندما يتعلق الأمر بمخططات ونوايا الكيزان، وإنما تكون القاعدة هي إنهم يفوقون سوء الظن العريض، فلو تأملنا في الحرب منذ انطلاقها، لوجدنا أنها بدأت بصورة أشبه بـ(المديدة حرقتني)، لافتعال المشكلة، وليس القضاء على الدعم السريع، فهم من صنعوه، ودلت تصريحاتهم، إنهم بعد انفلات الأمر، لا يزالون طامعين فيه، وفي عودته لحضنهم، ولو كانوا ينوون القضاء عليه، لأرسلوا قوة كافية من حيث العدة والعتاد لفعل ذلك، أو لاستخدموا الطيران في المدينة الرياضية في الساعات الأولى للقضاء على المحاربين، كما استخدمه لاحقًا في معسكر طيبة ضد مجندين جدد في معسكر تدريب، بل هم حتى يومنا الحاضر نجد أن نيرانهم مصوبة نحو المدنيين، وليس قوات الدعم السريع، فواضح إنهم بحربهم هذي يستهدفون المدنيين لا الدعم السريع، فهم كما اتفقنا لا ينقصهم وضوح الهدف، ولا شدة التصميم، ولكن للوصول إلى هدفهم الإستراتيجي، يتخذون أهدافًا تكتيكية تجعل منه ممكنًا، إذن فإن هروبهم للشرق هو ضمن الخطة المرسومة، ولذلك نجد إنهم هم الذين استدرجوا الدعم السريع استدراجًا لمدني، وانسحبوا منها تاركين (كعادتهم) كل الأسلحة والذخائر! وعدد من جثث مواطنين من قبائل معينة، وهو عمل ممنهج يقومون به، فهم كلما انسحبوا من منطقة، تركوها بكل عتادها للدعم السريع، ولم يدمروه!! وذلك ليس حرصًا منهم على ممتلكات الشعب، فهم من دمر طيرانهم البنية التحتية كلها، بما فيها الكباري ومحطات توليد الطاقة، فهم كما هو معلوم، يفتقدون للحس الوطني، بل يفتقدون للحس السوي! كما نلاحظ استهدافهم الممنهج لعرقيات معينة في صورة أشبه بممارسات العصور الوسطى، وهو كله عمل ممنهج، وهو ليس بالجديد، والمقصود به تحويلنا من خانة السلمية، لملعبهم الذي يجيدون اللعب فيه، وقد حاولوا ذلك مع الثوار في أيام الحراك في الشارع، بقمعهم المفرط، واستخدام الرصاص الحي، والتصويب على العيون والرقاب، والصدر، ثم كثيرًا ما يفر جنودهم تاركين خلفهم الأسلحة للثوار، لاستدراجهم، ولكن الثوار كانوا من الوعي بحيث لم يبلعوا الطُعم، وهو نهج الثورة التي يجب أن نظل عليه، ونتمسك به، ولا نبلع الطُعم.

لا أعتقد أن من يعارضون فكرة إقامة حكومة غير شرعية أخرى في مناطق سيطرة الدعم السريع، هم (الحيَّةُ الإعلاميةُ الكيزانيةُ ذات الألف رأس)، أو عملاء لدول أجنبية، كما وصفهم د. النور!! بل هم السواد الأعظم من الثوار، الذين تحلوا بالفطنة، واليقظة، ولم ينجرفوا خلف سيل الأحداث الذي صنعه الكيزان، ليدفعونا دفعًا للارتماء في أحضان ابنهم الشرعي، فالحيَّةُ الإعلاميةُ الكيزانيةُ هي صاحبة المصلحة الوحيدة في قيام مثل هذه الحكومة غير الشرعية، لأنها ستضفي عليهم نوعًا من الشرعية، وستمنحهم دعمًا شعبيًا، ما كانوا ليحلموا به، وستقضي بها على أكبر تكتل مدني فاعل في الساحة، وبذلك يكون الطريق ممهدًا لهم لبلوغ هدفهم، وهو ما رآه بوضوح كل من عارض فكرة إقامة حكومة في مناطق سيطرة الدعم السريع، الذين لا يجوز رفع كرباج الكوزنة في وجههم، بل الحق، إن كان يجوز توزيع الاتهامات، فإن

المنادين بتحقيق أهداف الكيزان (علم من علم، وجهل من جهل)، يكونون أولى منهم بتهمة الكوزنة، ولكن تبادل الاتهامات والتخوين يصب في مصلحة الكيزان، ولا يجب أن يكون وسيلة نتخذها ضد مخالفي الرأي، وإنما نناقش الرؤى والحجج دون وصف لأصحابها، خصوصًا والكل يعلم أن السواد الأعظم لـ«تقدم» يعارض الفكرة، فهل «تقدم» كيزان وعملاء؟!!

ليطفف د. النور من خطر الانقسام، ادعى إن فصل جنوبنا الحبيب تم بواسطة قرار من الكيزان، فقد قال في مقاله (يعلم جميع السودانيين ماذا فعل الكيزان، حين قرروا فصل الجنوب)!! وهو غير صحيح، فقد حارب الكيزان لعشرات السنين من أجل الاحتفاظ بالجنوب، وثرواته تحت قبضتهم، ولكن الانفصال تم غصبًا عنهم، وكان خيارًا عادلًا، ومبررًا لإخوتنا في جنوب البلاد، ولكن يمكن أن نقول إن الكيزان هم من تسببوا في الانفصال بممارساتهم، وهم من فرطوا في وحدة البلاد، ولكنهم قطعًا لم يقرروا، وهم اليوم على استعداد لتمزيق البلاد لتحقيق ما يستطيعون من أهدافهم، ولا عاصم للبلاد من هذا الشر، سوى التحلي بالوعي اللازم، وتماسك الجبهة الداخلية، فذلك هو صمام الأمان، أما إقامة حكومة غير شرعية في مناطق الدعم السريع، فهو بمثابة تتويج لجهود الكيزان، وممارساتهم العنصرية، وكل ما يقومون به من طباعة عملة وغيره، فهم ساعون للانقسام، ولكن لن يتم لهم ذلك بدونا مساعدتنا (م. ن)، وهو ما من أجله يدفعونا دفعًا لأحضان من صنعوه، ولا تزال عناصرهم في صفوفه، أو يتبادلون الأدوار بين المعسكرين كخائن أو بطل!!

د. النور في مقاله يعتبر أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة السودان، ويصف كل من يعتقد غير ذلك بأنه حالم!! وهو بذلك يُنكر كل ما علمنا إياه تاريخ الحروب الحديث، فما عادت الحروب، هي حروب الملوك التي تنتهي بقتل قائد أحد الجيشين، وإنما قصاراها أن تقود الأطراف المتحاربة لطاولة المفاوضات، بل د. النور لينفر من الحل السلمي، ويشيطن جهود حقن الدماء، وصف التعامل مع المجتمع الدولي برزيلة التسول، التي برأ الكيزان من ساحتها!! فقد قال في وصف جهود القوى المدنية (الكيزان لا يتسوَّلون الحلول لدى المجتمعين الإقليمي والدولي، مثلما تفعل ذلك القوى السياسية المدنية)!! هل أصبح التعامل مع الأسرة الدولية جريمة، أم هي محاولة أخرى لشيطنة القوى المدنية الرافضة لفكرة حكومة في مناطق سيطرة الدعم السريع؟!!! كل المجتمعات الراقية اليوم تتعامل مع الأسرة الدولية، وهو حق، بحكم الانتماء، وليس تسُولًا، فمالكم كيف تحكمون!!

يخلُص د. النور من مقاله الى (إعلان الحكومة الموازية في الأراضي التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع هو الفرصة الوحيدة المتبقية لنزع زمام المبادرة من القوى الكيزانية. وهو الذي سيعجِّل بإيقاف الحرب وفرض خيار السلام)، وأعتقد أن حساباته خاطئة، فقيام حكومة غير شرعية أخرى، سيمنح قدر من الشرعية لحكومة الكيزان، وسيوفر لهم دعمًا شعبيًا ما كانوا ليحلموا به، بل ودعمًا خارجيًا أيضًا، وسيطيل ذلك من أمد الحرب، التي ستتسع رقعتها وتستعر، وسيدفع ثمن كل ذلك المواطن، خصوصًا في مناطق الدعم السريع، فالدعم السريع لم يتمكن من حماية المواطنين في هذه المناطق، فاصبحوا هدفًا لطيران الفلول، بل الدعم السريع غير قادر على المحافظة على الأراضي التي يحتلها عنوة، أو تلك التي ينسحب منها الفلول، ومعلوم أن عودة الفلول إلى تلك المناطق يعني مزيدًا من انتهاكات الفلول، بل إن الدعم السريع غير قادر على السيطرة على منسوبيه، وخصوصًا من يسميهم بالمتفلتين، فهو مليشيا تمارس حرب عصابات، وكثيرًا ما تنسحب لتتوجه إلى مناطق أخرى، ولكن على ما يبدو أن د. النور يعلم ذلك، فهو لا يعول عليهم، ويدعو المدنيين للعمل المسلح، فقد قال في الفقرة الأخيرة من مقاله (الحراك المدني الذي لا شوكة له، ولا أسنان، الذي ينتظر أن ينتزع الحقوق من قوةٍ شرسةٍ وديناميكيةٍ لا تبالي بشيءٍ، كقوة الكيزان، عن طريق الهتاف والمناشدة، حراكٌ حالم.)، فهل ينجح د. النور فيما فشل فيه الكيزان؟

لا شك أن الوضع شائك ومعقد، ويحتاج لأن تتضافر الجهود، وتتشابك الأيادي لإيجاد حل عملي وموضوعي مقبول، ولكن قطعًا ليس الحل المطروح في مقال د. النور، فهو يحل مشكلة الفلول، ويقضي على حلم الثوار، ولكن لحسن الحظ فإن التاريخ مليء بالتجارب البشرية مما يصلح أن يكون حلًا مقبولًا، ومن ضمنها الحكومة الموازية، ولكن في وقتها وبأدواتها ووسائلها، وليست أن تكون مجرد حاضنة سياسية للدعم السريع، أما الكتلة المدنية المسماة بـ«تقدم»، فقد اختارت ميدانها المناسب للعمل اليوم، وأظنها برعت فيه رغم اخفاقاتها الكثيرة، ورغم ما تلاقيه من تخوين، واتهامات، وما تعانيه من انقسامات داخلية، وقطعًا ستطور أداءها، وتجدد أدواتها، متى كان الوقت ملائمًا لذلك، فلندعهم للعمل المدني والدبلوماسي، ولا نخونهم إن لم نقتنع بجهودهم، ولنقدر إنهم يعملون بجد، ولم يكتفوا بمجرد التنظير، ونقد الآخرين.. ولإخواننا المتبنين فكرة الحكومة الموازية قضية، ولكنها قضية لا تخصهم وحدهم، وإنما تخص كل سوداني وسودانية، وفرصة نجاحنا في حل قضايانا، هي العمل المشترك، واليقظة لإبطال كل مخططات الكيزان، ويقينا هم سيختبرون صبرنا بما يذيقونا من ألوان العذاب والمعاناة، فهي آلام المخاض لميلاد صبح جديد.

ردود أفعال واسعة حول أحداث كمبو طيبة

الحدث

تقرير يستعرض ردود أفعال فاعليات سياسية ومجتمعية ونشطاء أعقاب أحداث قرية كمبو طيبة، التي وثقت لها بعض الجهات القانونية، حيث أعلنت مجموعة محامو الطوارئ تعرض القرية الواقعة بمحلية أم القرى بولاية الجزيرة لاعتداءات من قبل قوات الجيش والمليشيات المتحالفة معها منذ 9 يناير 2025، مما أسفر عن مقتل 13 شخصًا واعتقال عدد من المدنيين، بينهم نساء.

اتجاهات الحدث

• تأتي الاعتداءات في سياق حملات عرقية ومناطقية وخطابات كراهية تستهدف مكونات مجتمعية في ولاية الجزيرة، تتهم بالتعاون مع الدعم السريع، كما يحذر النشطاء.

• حزب المؤتمر السوداني أصدر بياناً يدين عمليات التحريض والاستهداف الممنهج ضد سكان الكنابي.

• اللجنة القانونية وحقوق الإنسان بتنسيقية «تقدم» أدانت الانتهاكات الجسيمة في كمبو طيبة، ووصفتها بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

• الانتهاكات بحسب البيانات تضمنت القتل العمد، الاختطاف، الاعتداء على النساء، التهجير القسري، وحرق المنازل.

• مليشيات مسلحة: الجرائم بحسب البيانات ترتكبها مليشيات مسلحة غير خاضعة للسلطة القانونية، مثل مليشيات درع البطانة بقيادة المدعو كيكل.

قالت مجموعة محامو الطوارئ في السودان إن قرية كمبو طيبة، في محلية ام القرى بولاية الجزيرة تعرضت لاعتداءات متواصلة من قبل قوات تتبع للجيش والمليشيات المتحالفة معها، حيث أسفرت هذه الاعتداءات منذ 9 يناير 2025 عن مقتل 13 شخصًا، بحسب بيان صادر عن المجموعة، بينهم طفلان، واعتقال عدد من المدنيين، من بينهم نساء.

وطبقاً لمحامي الطوارئ فإن الاعتداءات تأتي في سياق ما سمتها بالحملات العرقية والمناطقية التي تستهدف مكونات مجتمعية في ولاية الجزيرة، تتهم بالتعاون مع الدعم السريع، وخاصة سكان قرى الكنابي.

ويتعرض سكان الكنابي كما يقول محامو الطوارئ، لتحريض ممنهج من خلال خطابات كراهية وتجريم تزعم تعاونهم مع قوات الدعم السريع، التي كانت تسيطر على المنطقة لأكثر من عام.

ويشير الكيان الحقوقي إلى أن هذه الخطابات «المدفوعة بمواقف عنصرية وغير قانونية، تعزز مناخًا عامًا للكراهية والعنف ضد هذه المجتمعات»، مما يفاقم التوترات الاجتماعية ويهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

إلى ذلك أصدرت أمانة الإعلام بحزب المؤتمر السوداني بياناً حول ما سمتها بـ«عمليات التحريض والاستهداف الممنهج ضد سكان الكنابي إثر تقدم القوات المسلحة والمليشيات المساندة لها في اقليم الجزيرة».

وأشار البيان إلى أن «عمليات الاستهداف الممنهج تأتي تحت ذرائع التعاون مع قوات الدعم السريع وما يسمى بقانون الوجوه الغريبة»، معددا الجرائم التي شملت كذلك إحراق عدد من منازل سكان كمبو

خمسة (كمبو طيبة).

وبحسب البيان فإن الجرائم نجمت عن خطابات تحريض في وسائل التواصل الاجتماعي «من قبل عناصر النظام البائد».

من جهتها أدانت اللجنة القانونية وحقوق الإنسان بتنسيقية «تقدم» الانتهاكات الجسيمة في كمبو طيبة، بولاية الجزيرة، مؤكدة أنّ هذه الانتهاكات، التي طالت حياة وأمن المدنيين، تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، خاصة في ظل غياب سلطة شرعية مستقلة قادرة على إنفاذ القانون والمساءلة.

واعتبرت اللجنة أن التوصيف القانوني للانتهاكات وفقاً لما تم توثيقه، فإن الانتهاكات في كمبو طيبة تضمنت القتل العمد، الاختطاف والاعتداء على النساء، حيث اختطفت 13 امرأة برفقة أحد المدنيين، وهو ما يعد جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تحظر الاختطاف والتعذيب والاعتداء الجسدي.

كما تضمن سجل توثيق الجريمة التهجير القسري وحرق المنازل، حيث تم حرق الكمبو بالكامل، وتشريد السكان، وهو ما يشكل جريمة التهجير القسري بموجب المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر النقل الجبري أو التهجير غير القانوني للمدنيين من المناطق المحتلة.

وأشارت اللجنة القانونية بتقدم إلى أن الجرائم عاليها تأتي كجزء من سلسلة ممنهجة من الانتهاكات التي ترتكبها مليشيات مسلحة غير خاضعة للسلطة القانونية، ومن بينها مليشيات درع البطانة بقيادة المدعو كيكل، التي تعمل دون أي مساءلة قانونية أو إشراف قضائي، مدعومة بتحالفات مع عناصر متنفذة داخل الجيش السوداني.

وطالبت اللجنة بإجراء تحقيق دولي فوري ومستقل، داعية الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان إلى فتح تحقيق دولي عاجل ومستقل بشأن الجرائم المرتكبة في كمبو طيبة ومناطق الكنابي الأخرى، استناداً إلى المبادئ الأساسية للتحقيقات الدولية التي تضمن نزاهة وشفافية التحقيقات.

كما طالبت بتوفير الحماية الدولية للمدنيين في ظل غياب الحكومة الشرعية وعجز المؤسسات المحلية عن توفير الحماية اللازمة للمدنيين، وإعمال الآليات الدولية لضمان سلامة وأمن المدنيين في مناطق النزاع.

وأكدت اللجنة القانونية وحقوق الإنسان في تنسيقية تقدم على استمرارها في متابعة هذه الجرائم وتوثيقها بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية. كما سنعمل بكل الوسائل القانونية المتاحة لضمان تحقيق العدالة للضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة.

إلى ذلك عبر حاكم إقليم دارفور عن قلقه إثر وقوع مجزرة لأهل الكنابي، قائلا خلال منشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي إنه قام باتصال بمن لهم الدراية بالمنطقة، و«لقد علمت فعلا وقوع الحادث على مواطنين عزل بدوافع انتقامية». وأكد مناوي أنه «مهما كانت المبررات لن نقبل لأية مجزرة جديدة في البلد»، مطالباً قادة القوات بالقبض على الجناة أولا وتقديمهم للمحاكمات.

وفي السياق أصدر حزب الأمة تصريحاً صحفياً حول مجزرة كمبو طيبة، مشيراً إلى أنهم ظلوا يتابعون بقلق بالغ الإنتهاكات والجرائم المروعة التي أرتكبتها مليشيات تتبع للمدعو أبو عاقلة كيكل بقرية كمبو طيبة، حسب الإفادة الواردة من المنطقة، وطبقا لبيان مؤتمر الكنابي، والتي أدت لتصفية المواطنين الأبرياء علي أساس جهوي، مما أسفر عن استشهاد سبعة مواطنين معظمهم من كبار السن والأطفال.

وأدان حزب الأمة القومي بشدة هذه الجرائم الشنيعة. وحمل قيادة القوات المسلحة المسؤولية الكاملة عن حماية المواطنين من جرائم المليشيات المتحالفة معها، مطالباً بالتحقيق الفوري في هذه المجزرة البشعة وضبط المنتهكين ووقف هذه الإنتهاكات بحق ألمواطنين في كافة المناطق.

كما حذر الحزب من الممارسات الإنتقامية ومحاولات جر ولاية الجزيرة للفتنة والزج بالمواطنين في مبررات هذه الحرب الإجرامية المدمرة.

وسارعت العديد من الفاعليات السياسية والنشطاء لإدانة المجزرة، مطالبة بالاحتكام للقانون، والتحقيق في الجرائم بحق المدنيين العزل.

مدني.. انقلاب ميزان القوى العسكري والسياسي

وائـل محجـوب

عـن كثـب:

هذا المقال يناقش التغيرات العسكرية والسياسية الأخيرة في السودان. يوضح الكاتب أن تحرير مدينة سنجة كان نقطة تحول في الحرب، وأن تحرير منطقة الجزيرة قد حسم ميزان القوى العسكري لصالح الجيش السوداني. السيطرة على مدينة «مدني» تعني السيطرة على طرق استراتيجية وعزل قوات الدعم السريع في مناطق مختلفة، مما يمهد لاستعادة الخرطوم بالكامل قريباً.

ما التالي؟

• الكاتب يتحدث عن الصعوبات التي تواجه قوات الدعم السريع، بما في ذلك الخطاب الانفعالي لقائدها حميدتي، والذي أظهر ضعفًا في التعامل مع التفوق العسكري للجيش السوداني.

• يتوقع الكاتب تصعيدًا عسكريًا في الفترة القادمة، حيث سيحاول الجيش ضرب قوات الدعم السريع في مناطق مختلفة والاستعداد للمعارك الحاسمة لاستعادة الخرطوم وولايات دارفور.

● إذا كان استرداد سنجة بمثابة نقطة تحول الحرب كما قلنا من قبل، فإنّ تحرير الجزيرة قد حسم ميزان القوى العسكري لصالح الجيش والقوات المساندة له، وسيقود لسلسلة من الانهيارات في صفوف قوات الدعم السريع في محاور مختلفة خلال الفترة القادمة.

● إنّ السيطرة على «مدني» حاضرة ولاية الجزيرة، على المستوى العسكري يعني السيطرة على طريقي ولايتي النيل الأبيض والأزرق، وتأمين طريق الولايات الشرقية، وهو ما يعني عزل قوات الدعم السريع الموزعة باتجاه الفاو وفي بعض مناطق النيل الأزرق، وفي مواقع بالنيل الأبيض عن بعضها البعض، وقفل الباب أمام أي محاولة للإمداد البشري، مع سهولة محاصرة تلك القوات وضربها.

هذه المتغيرات العسكرية تعني وبوضوح أن استرداد كامل الخرطوم بات وشيكًا وقريبًا، وهي المعركة الحاسمة لوجود قوات الدعم السريع في قلب العاصمة، كآخر معقل لها بوسط وشمال السودان.

● وإذا ما اكتملت هذه الخطوة وبعكس تصورات البعض، من الذين يروجون لصفقة أفضت لانسحاب الدعم السريع من مدني وانسحاب قادم من الخرطوم، مقابل استلام الفاشر ودارفور، فإنّ أطوار الحرب الأكبر والأعنف ستبدأ بعدها، وستدخل البلاد في معارك كسر العظم، حيث ستنتقل المعارك لولايات دارفور ومناطق تمدد الدعم السريع في محاور كردفان.

● لقد جاء خطاب قائد الدعم السريع حميدتي الانفعالي بعد المعركة، ليحسم ميزان القوى السياسي ويشكل خسارة كبرى لقواته، حيث لم يقدم أي تصورات للتعامل مع التفوق العسكري الذي أشار إليه ممثلًا في هجمات الطيران والمسيرات، وهي ذات الأسباب التي أرجع إليها خسارة قواته من قبل في «جبل مويه» في خطابه السابق، وهو وضع كفيل بإنزال هزيمة معنوية بالقوات المقاتلة حينما لا يقدم لها قادتها الحلول.

● وبعيدًا عن الاضطراب والانفعال الذي شاب خطاب «حميدتي»، فإنّ ما وراء السطور يحمل اعترافًا بقدرة الجيش على تعديل ميزان القوى عبر قدرات الطيران واستخدامه في حسم المعارك، وهي قدرات كانت قد تناقصت خلال العام الأول للحرب، الذي شهد إسقاط أعداد كبيرة من الطائرات، وتقدمًا مكشوفًا لقوات الدعم السريع على الأرض في مختلف ولايات السودان دون أي تصدي للقوات الجوية، مما يؤكد أن الجيش قد أعاد تسليح قواته بمجموعات من الطائرات المقاتلة الحديثة والمسيرات عالية الدقة، وذلك الأمر ما كان ليتم لولا إسناد إقليمي من بعض دول الإقليم، الأمر الذي لا يمكن تفسيره بغير إحجام دولي عن ملاحقة تسليح الجيش، وهو الأمر الذي شكا منه قادته خلال العام الأول للحرب علنًا، حينما قال القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان لأكثر من مرة، إن هناك حصارًا دوليًا يقف عائقًا أمام إمداد الجيش بالأسلحة، وذلك بالتأكيد يعني أن هناك تحولات سياسية ودبلوماسية كبيرة شهدها مسار الحرب لمصلحة الجيش، ولا يمكن قراءتها بمعزل عن العقوبات الأمريكية الأخيرة التي استهدفت قائد الدعم السريع نفسه مباشرة للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب.

● وبناء على المعطيات أعلاه فمن المنتظر أن تشهد الفترة القادمة تصعيدًا عسكريًا يستهدف ضرب قوات الدعم السريع الموزعة في محاور ما حول الجزيرة، مع تمدد العمليات العسكرية داخل ولاية الخرطوم، تحضيرًا لمعاركه الكبيرة والحاسمة، والمرجح أن يستأنف الدعم هجومه العسكري على الفاشر بهدف إسقاط ولاية شمال دارفور، مع بدء عملية استنفار واسعة لسد النقص الواضح في قواته في مختلف المحاور.

أرقام في حرب السودان

تختلف تقديرات عدد القتلى في الحرب بشكل كبير.
في العام الماضي - قبل موجات القتال الأخيرة - قال المبعوث الأمريكي إلى السودان ، توم بيريلو ، إن العدد قد يصل إلى **150.000**

- في يناير 2024 قدمت لجنة مستقلة تقريرا إلى الأمم المتحدة قال إنه في ديسمبر 2023 وحده، قتل حوالي **10 - 15 الف** في مذابح قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها في الجنينة، حاضرة غرب دارفور.

- الكارثة ازدادت سوءا في أكتوبر الماضي، عندما نزح أكثر من **135 الف** شخص في ولاية الجزيرة على مدى 10 أيام بسبب تصاعد عنف وحشي في المنطقة

- اعتبارا من يوليو/ تموز الماضي، أصيب ما لا يقل عن **33 الف** شخص في القتال، وفقا لمنظمة الصحة العالمية. من المحتمل جدا أن يكون هذا الرقم قد ارتفع

- **25.6 مليون** شخص، أي أكثر من نصف سكان السودان، واجهوا ظروف جوع على مستوى الأزمات في عام 2024، وفقا لتصنيف مراحل الأمن الغذائي المتكامل، وهي مبادرة تقودها الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الكبرى التي تعتبر السلطة العالمية بشأن الجوع.
في أغسطس/آب الماضي، تم الإعلان رسميا عن المجاعة في مخيم النازحين في إقليم دارفور المعروف باسم زمزم

- قدرت منظمة أطباء بلا حدود في فبراير 2024 أن **13** طفلا يموتون يوميا في ذلك المخيم وحده. و تشير التقديرات إلى أن زمزم يضم مئات الآلاف من الأشخاص

- نزح أكثر من **11.5 مليون** أي ما يقرب من ربع سكان البلاد، من منازلهم، وكثير منهم مرارا وتكرارا، بما في ذلك

8.7 مليون فروا خلال الحرب الحالية ، وفقا لتقرير للأمم المتحدة صدر هذا الأسبوع ومنذ بدء القتال، عبر أكثر من.

3.3 مليون شخص حدود السودان إلى دول مجاورة، من بينها مصر وتشاد وجنوب السودان.

- وثقت منظمة الصحة العالمية ما لا يقل عن **119** هجوما على العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الصحية منذ بدء الحرب، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن وإصابة **189 شخصا** **140 آخرين**

@newhorizonsudan

#الحقيقة كما هي

العقوبات الأمريكية هل تُسهم في الحد من الأزمة

طاهر المعتصم
taherelmuatsim@gmail.com

صورة مقربة

المقال يناقش العقوبات الأمريكية على الشخصيات والشركات السودانية منذ اندلاع حرب الخرطوم في أبريل 2023، بهدف الحد من استقرار السودان وتقويض الانتقال الديمقراطي. العقوبات تضمنت شركات تابعة لقوات الدعم السريع ومنظومة الصناعات الدفاعية، كما شملت شخصيات قيادية مثل القائد عبد الرحمن جمعة لقوات الدعم السريع، والقائد عبد الرحيم حمدان دقلو، وعلي كرتي الأمين العام للحركة الإسلامية السودانية، وشخصيات أخرى من النظام السابق.

في سطور

• انتهاكات حقوق الإنسان: طالت العقوبات شخصيات متورطة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل الجرائم العرقية والعنف الجنسي.

• التأثير المحتمل: يناقش المقال ما إذا كانت هذه العقوبات ستسهم في الحد من الحرب وتحقيق العدالة، أو أنها ستزيد من معاناة السودانيين وتعزز سيطرة الأطراف المتورطة.

• العقوبات تهدف إلى تقييد حركة الأطراف التي تسهم في إطالة أمد الحرب، وتحقيق العدالة لمنع الإفلات من العقاب.

بعد 19 يومًا على اندلاع حرب الخرطوم أصدرت الولايات المتحدة، الأمر التنفيذي 14098 بعنوان (فرض عقوبات على الأشخاص الذين يزعزون استقرار السودان ويقوضون هدف الانتقال الديمقراطي).

في يونيو 2023 وضعت 4 شركات الأولى (الجنيد للأنشطة المتعددة المحدودة المسؤولية) هي شركة قابضة سودانية يسيطر عليها قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو وشقيقه عبد الرحيم دقلو.

الثانية شركة (تراديف للتجارة العامة المحدودة المسؤولية) شركة واجهة يسيطر عليها الرائد في قوات الدعم السريع القوني حمدان دقلو.

الثالثة (منظومة الصناعات الدفاعية) هي أكبر شركة دفاعية في السودان وتدر ما يقدر بملياري دولار من الإيرادات من خلال مئات الشركات التابعة عبر مختلف قطاعات الاقتصاد السوداني.

رابعًا شركة (ماستر تكنولوجي السودان) هي شركة أسلحة ومساهم في عدة شركات تابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية، ومساهم رئيسي في ثلاث شركات متورطة في إنتاج الأسلحة والسيارات للقوات المسلحة السودانية.

في سبتمبر 2023 تم الإشارة إلى قائد قطاع غرب دارفور بالدعم السريع «عبد الرحمن جمعة»، وذلك لتورطه في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأشارت مصادر موثوقة إلى أن قوات الدعم السريع قد قامت بتاريخ 15 يونيو 2023 وبقيادة اللواء جمعة بخطف حاكم غرب دارفور خميس أبكر وشقيقه وقتلهما.

وقامت وزارة الخزانة بشكل متزامن بفرض عقوبات على القائد الكبير في قوات الدعم السريع «عبد الرحيم حمدان دقلو»، وذلك لصلته بقوات الدعم السريع التي ارتكب أفرادها انتهاكات لحقوق الإنسان ضد مدنيين في السودان، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وأعمال القتل العرقية.

وضع في قائمة العقوبات «علي كرتي» الأمين العام للحركة الإسلامية السودانية، وهي جماعة إسلامية متشددة تعارض بشدة عملية الانتقال الديمقراطي في السودان. وقد شغل كرتي منصب وزير الخارجية في نظام عمر البشير، وتولى بعد سقوط نظام البشير قيادة الجهود الرامية إلى تقويض الحكومة الانتقالية السابقة بقيادة مدنية.

في ديسمبر من العام 2023 أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة من المسؤولين السابقين من نظام البشير وجماعة الإخوان المسلمين، هم «محمد عطا المولى عباس» مدير جهاز الأمن والمخابرات السوداني السابق، و«طه عثمان أحمد الحسين» المدير السابق لمكتب البشير، و«صلاح عبدالله محمد صلاح» (صلاح قوش).

في مايو 2024 أعلن عن فرض عقوبات على «عثمان حامد» مسؤول العمليات بقوات الدعم، و«علي يعقوب» الذي لقى مصرعه لاحقًا في هجوم على مدينة الفاشر.

كما ضمت قائمة العقوبات الأمريكية شقيق قائد الدعم السريع المسؤول المالي «القوني حمدان دقلو»، ووصفت تورطه في جهود قوات الدعم السريع لشراء أسلحة وعتاد عسكري. وقد غذت تصرفات القوني الحرب والفظائع الوحشية التي ارتكبتها قوات الدعم السريع ضد المدنيين، التي شملت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي.

كما أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية القيادي الإسلامي ورجل الأعمال السوداني، عبد الباسط حمزة، في قائمة العقوبات، وأيضًا الاتحاد الأوربي.

فرضت وزارة الخارجية الأمريكية عقوبات على مدير عام منظومة الصناعات الدفاعية في القوات المسلحة السودانية، الفريق أول ميرغني إدريس سليمان، الذي وصفته بـ«مسؤول شراء الأسلحة»، واتهمته بالمساهمة في جهود القوات المسلحة للحصول على أسلحة، وتوسيع نطاق الحرب.

آخر المنضمين لقائمة العقوبات محمد حمدان دقلو قائد الدعم السريع نفسه، وذلك «لدوره في زعزعة الاستقرار وتقويض الانتقال الديمقراطي في السودان».

سبعة من قيادات الدعم السريع أو المرتبطين بهم بمن فيهم حميدتي، وأربعة من قيادات الإخوان المسلمين يتقدمهم علي كرتي، وقائد عسكري واحد مدير منظومة الصناعات، هل تسهم العقوبات في تقييد حركة من يعملون لإزكاء نار الحرب، هل نحن أمام تجربة عمر البشير تحت العقوبات بالاحتماء بالسلطة، واستمرار معاناة السودانيين، أم تساعد في إيقاف الحرب، في تقديري أن الأجهزة العدلية رغم تحفظات البعض أمام تحدٍ كبير، والأهم مبدأ عدم الإفلات من العقاب، فما دفعه السودانيون كثير، ويجب أن يدفع أحد الثمن، وحتى لا تتكرر تلك الافعال الإجرامية في سبيل الوصول للسلطة.

كفاءة على المحك

الصورة الكبيرة

أظهرت الحرب في السودان (أبريل 2023) ضعفًا كبيرًا في تأهيل الجيشين المتحاربين، مما دفعهما لاستخدام المدنيين، مما أدى لانتشار السلاح وانتهاكات حقوق الإنسان. انهارت مؤسسات الدولة بسرعة، ويكشف التحقيق أن ضعف التأهيل كان وراء العديد من الانتهاكات، خاصة استخدام المدنيين في القتال دون تدريب كافٍ.

اتجاهات

• أشار ضباط عسكريون إلى أن تسييس الجيش وتدخل الإسلاميين في 9891 أثر سلبًا على التدريب والمهنية، كما ساهم الفساد في إضعاف الجيشين.

• استثمارات ضخمة في قطاعات مختلفة لم تنعكس على تأهيل الجنود، الذين يعانون من رواتب ضعيفة وسوء التدريب.

• قوات الدعم السريع، رغم تجهيزها الأفضل، تعاني من نقص في المؤسسات الرسمية، وتعتمد على قائدها في إدارة الموارد.

• نتج عن ذلك انتشار السلاح في أيدي المدنيين، وتشكيل أسواق سوداء للأسلحة في الخرطوم ومناطق أخرى، مع وجود أطفال يعملون في هذه الأسواق.

• ساهم ذلك في ظهور عصابات مسلحة تقوم بالنهب، إلى جانب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من قبل كلا الطرفين.

ديباجة:

حرب 15 أبريل 2023م أظهرت نقصاً في تأهيل الجيشين المتحاربين- القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع- ما دفعهما إلى الاستعانة بالمدنيين في حربهما. نجم عن ذلك انتشار السلاح وتجارته وانتهاك حقوق المدنيين من قبل أفراد غير مؤهلين لحمل السلاح،

يقول المواطن (م .أ) عمره 29 سنة «الحرب خلَّفت أوضاعاً مربكةً في بلدتنا «أم دم». كانت أبرز معالم الدولة في البلدة هي المحلية الإدارية والمحكمة الجنائية وقسم الشرطة. تبخرت هذه المؤسسات الثلاث في منتصف يونيو 2023. حيث رفعت المحكمة جلساتها لغياب القاضي الذي آثر السلامة واختفى. أما المعتمد الذي يرأس المحلية فودَّع المواطنين متمنياً لهم الأمن وغادر. بدورهم فإن أفراد الشرطة، والذين هم من أبناء البلدة، قاموا بكل هدوء بإفراغ مركز الشرطة من الملفات المهمة والأدوات المكتبية والسلاح الخفيف الذي بحوزتهم، وهو عدة بنادق كلاشنيكوف وصناديق ذخيرة لا تتجاوز 150 طلقة، حسبما أفادني (ع. أ)، وهو شرطي من أهل البلدة. وومن بين الأوضاع المربكة كان علينا التكفل بحماية أنفسنا وأهلنا وممتلكاتنا، بمعنى آخر كان علينا شراء السلاح وتحمل مسئولية استخدامه».

انهيار مؤسسات

يكشف تحقيق موسع أجرته « أفق جديد» بالتعاون مع منصة «استقصائي» أن حرب 15 أبريل بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع خلَّفت انهياراً كبيراً وسريعاً في مؤسسات الدولة، وقبل ذلك كشفت عن عدم قدرة كلا الجيشين المتحاربين على حماية المدنيين من نيران المعارك وحمايتهم من انتهاكات الجنود والمليشيات وعصابات النهب التي نشطت في بيئة الحرب. الأمر الذي فتح الباب أمام انتشار السلاح وتجارته وانتهاك حقوق المواطنين المدنيين، وسط ضعف ظاهر في تأهيل وكفاءة الجنود.

السياسة هي السبب

من تحدثنا معهم من ضباط معاشيين وفي الخدمة العسكرية في الجيش السوداني حول تأهيل الجيشين المتحاربين؛ القوات المسلحة والدعم السريع، أبدوا حماسا شديدا للحديث في هذا الشأن، وأجمعوا على أن ضعف تأهيل الجيشين العسكري كان وراء كثير من انتهاكات الحرب، وبالذات عندما استخدموا المدنيين فيها من غير إعداد مناسب فحملوا السلاح في مناطق سكنية، وأسهم ذلك في انتشار السلاح.

قال اللواء «معاش» كمال إسماعيل «استعانة الجيش السوداني بالمدنيين في القتال، في حد ذاتها، علامة ضعف كبيرة». ومضى مبيِّناً ذلك بأن «تأسيس قوات الدعم السريع بمثابة جيش موازٍ نتيجة منطقية للإضعاف الذي تسبب فيه الإسلاميون للجيش».

وأشار ضباط عاصروا الانقلاب العسكري الذي قام به الإسلاميون في 1989 بقيادة عمر البشير، إلى أن تسييس قطاع الأمن في الدولة كان مدخلا أساسيا للضعف والفساد داخل الأجهزة الأمنية وفي مقدمتها الجيش. يرى الضابط المُبعَد من الجيش لأسباب سياسية، المقدم وليد عزالدين في حديثه أنه بعد انقلاب 1989 «عملوا على أسلمة الجيش، وأرادوا أن يحولوه إلى جيش رسالي جهادي إسلامي، وأجروا تغييراً في العقيدة القتالية، وبدلاً من أن يحمي الجيش الدستور والوطن أصبح يحمي نظام الإسلاميين»، وكنتيجة منطقية أُهمِل الجيش «من جهة التدريب والمنهج والعقيدة القتالية».

أول دفعة تم استيعابها في الكلية الحربية بعد انقلاب الإسلاميين في 1989 تم قبولها عن طريق التنظيم الإسلامي وهي الدفعة «40» وتعرف بـ»حماة الدين». وقال اللواء «معاش» كمال اسماعيل: «الدفعة 40 تعرف بـ(حماة الدين)، ومن وقتها تولى التنظيم الإسلامي زمام الجيش عبر هيئة الاستخبارات».

ويتفق عدد من الخبراء العسكريين في افادتهم في هذا التحقيق أن تسييس الجيش من قِبل الإسلاميين كانت له تأثيرات سالبة على مهنية الجيش واستعداده العسكري. تجلت الآثار السالبة في حرب 15 أبريل التي يقودها عدد من الضباط الإسلاميين، من بينهم قائد متحرك سنار الذي اغتيل أثناء الحرب اللواء أيوب عبد القادر، ومدير الاستخبارات المضادة اللواء نادر بابكر، الذي شغل من قبل منصب قائد الحرس الرئاسي لقائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان، واللواء نصر الدين عبد الفتاح، الذي أعيد للخدمة بعد الحرب ويقود حاليا سلاح المدرعات. بات الجيش هو «جيش التنظيم الإسلامي» على مستوى القيادة ودوائر المعلومات والتخطيط.

بالمقابل تنازل عن المهنية، وعن كثير من الضباط الأكفاء لصالح ضباط منتمين للحركة الإسلامية.

الفساد.. الجيش والدعم السريع

على الرغم من أن 80% من ميزانية الدولة كانت مخصَّصة للأمن والدفاع خلال فترة حكم عمر البشير، فقد دخل الجيش في استثمارات عديدة، من بينها صادرات اللحوم والمنتجات الزراعية، فضلاً عن شركات تجارية تنافس في القطاع الزراعي والصناعي، وأسس «هيئة التصنيع الحربي» في 1993م، ثم عرفت لاحقاً بـ«منظومة الصناعات الدفاعية». كان الغرض من هذه الاستثمارات تحسين حال الجيش وزيادة موارده وتأهيله وإمداده بالسلاح المتطور، إلا أن ذلك لم يحدث، ولم تنعكس هذه الاستثمارات على الجيش، وتحكم في المنظومة ومواردها كبار القادة. ثم انتقلت استثمارات الجيش إلى قطاع التعدين.

أفاد ضابط في الجيش السوداني، له علاقة بملفات اقتصادية، بأن «الجيش يستثمر في كل شيء.. في بعض الأحيان استثمارات مع دول بغرض العلاقات، ومرات عديدة لأغراض ربحية». وأشار إلى أن أكبر استثمارات في قطاع التعدين عن الذهب مع شركات روسية وإماراتية ومغربية. وحول توظيف هذه الموارد في تأهيل الجيش قال إن «الاستفادة منها محدودة والسبب الرئيسي الفساد». وكثيراً ما يتم تداول قضايا الفساد في الجيش ولكن يصعب التحقق منها بسبب القبضة الأمنية، كما أن استثمارات الجيش لا تخضع للمراجعة من قبل المراجع القومي.

تسببت استثمارات الجيش وشركاته في خلاف كبير خلال الفترة الانتقالية، عندما طالب رئيس وزراء الحكومة المدنية الانتقالية المستقيل عبد الله حمدوك

بخضوعها للمراقبة، وقال «إن ما يدخل الخزينة 18% فقط من الإيرادات»، وتمسك الجيش باستثماراته وشركاته رافضاً تدخل المدنيين.

وقال ضابط برتبة مقدم في الجيش السوداني «أحوال الجنود السودانيين ليست بخير؛ رواتبهم ضعيفة ولا تصل إليهم بانتظام». وأشار إلى أن «مهمات» الجنود من ملابس عسكرية ومعينات تم إهمالها بعد اتفاق «سلام جوبا» في أكتوبر 2020م. فمنذ العهد السابق للثورة دخلت إمدادات الجيش من الملابس في فساد كبير بعد أن عهد بها إلى مصنع «سور»، وهو مصنع يملكه رجل الأعمال التركي «أوكتاي شعبان حسني»، والذي يتمتع بشراكات مع قادة نظام عمر البشير ومن بينهم شقيقه عباس البشير.

يروج أن مصنع «سور» للملبوسات العسكرية شراكة بين السودان وتركيا وقطر، وأكدت مصادر أن وزارة الدفاع السودانية تملك 10% فقط، بينما يملك رجل الأعمال التركي وليس تركيا 34%، إلى جانب 23% تملكها منظومة الصناعات الدفاعية، وتعود 33% للجيش القطري.

وبحسب مصدر في الجيش إن الفساد طال حتى شراء الأسلحة، وأضاف: «هنالك صفقة مشهورة قام بها وزير الدفاع عبد الرحيم محمد حسين عندما اشترى دبابات مستعملة على أنها جديدة من بلاروسيا ولم يستطع الجيش استخدامها». كما انتشرت في أوساط الجيش ظاهرة «القوائم الوهمية»، وهي كشوفات مرتبات بأسماء جنود غير موجودين في الخدمة، وبعضهم من الموتى.

وقال المصدر إن «ضعف المرتبات وسوء التدريب تسبَّبا في تسرُّب أعداد كبيرة من الجنود، كما أدَّيا إلى نفور الشباب السودانيين من التجنيد والانخراط في الجيش»، وواصل: «متوسط أعمار الجنود في الجيش يزيد عن 35 سنة، وهي أعمار غير قتالية».

كما أن الحكومة استغنت عن أعداد كبيرة من الجنود تجاوز 16 ألف جندي بعد انفصال جنوب السودان في 2011 حتى تخفض الصرف على الجيش، مما جعلها تعتمد مؤخرا على قوات الدعم السريع في مهامها القتالية لقمع الحركات الاحتجاجية والمطلبية في دارفور وجبال النوبة بغرب السودان.

وبحسب شهادة جندي أوكراني شارك في المعارك الى جانب الجيش نقلتها عنه صحيفة « وول استريت جورنال» «لم يحصل الكثير من أفراد الجيش السوداني على رواتبهم منذ بدء القتال قبل أشهر، مما أدى إلى تراجع معنوياتهم، فيما لم يكن المقاتلون يرتدون علامات لإظهار الجانب الذي ينتمون إليه، وكانت النيران الصديقة تشكل تهديدا منتظما».

ووفقا لجولة صحفية قام بها أحد المشاركين في هذا التحقيق بمناطق تجمعات الجيش قال عدد من الجنود إنهم لم يحصلوا على رواتبهم بانتظام منذ اندلاع الحرب، كما أن هناك إجراءات مقيدة لا تمكِّن أسرهم من الحصول عليها بسهولة. وقال أحد الجنود «كانت المرتبات متوقفة في الشهور الأولى للحرب، وفي أغسطس بدأنا نستلم رواتبنا، ثم توقفت مرة أخرى وقبل أشهر صرفنا». ويرتدي معظم الجنود ملابس عسكرية جديدة قالوا إنها وزِّعت عليهم بعد الحرب.

الدعم السريع:

لا تستند قوات الدعم السريع على مؤسسات بالمعنى المتعارف عليه، فهي تدار من قبل قائدها الفريق أول محمد حمدان دقلو الشهير بـ«حميدتي» وأخيه غير الشقيق عبد الرحيم دقلو وعدد من أفراد عائلتهم. وعلى الرغم من أنها تتحصل على رواتب الجنود من خزينة حكومة السودان منذ تأسيسها إلى ما قبل الحرب، إلا أن أمر التصرف فيها متروك لقيادة الدعم السريع.

وقال ضابط برتبة عميد انتسب إلى الدعم السريع في وقت سابق «هناك إدارات في الدعم السريع، من بينها إدارة مالية خاضعة بالكامل للقيادة وهي تحدد الصرف والأولويات». وأشار العميد إلى أن الإدارة المالية تستعين بعسكريين من الجيش معاشيين وفي الخدمة، غير أن تمدد الدعم السريع اقتصاديا جاء عقب مشاركته في حرب اليمن المعروفة بـ«عاصفة الحزم» والتي كان يتلقى فيها ملايين الدولارات مقابل إشراك جنوده في القتال، وكان يتصرف في الأموال بعيدا عن رقابة الدولة ومحاسبتها، إضافة إلى انفراده بتعدين الذهب في إقليم دارفور خاصة منطقة جبل عامر، حتى أصبح حميدتي يتحكم بأكبر «ميزانية سياسية» للسودان، وهي أموال يمكن إنفاقها على الأمن الخاص، أو أي نشاط، دون أي مساءلة، وأصبحت شركة الجنيد، التي يديرها أقاربه، مجموعة ضخمة تغطي الاستثمار والتعدين والإنشاءات والنقل وتأجير السيارات والحديد

والصلب، وكل هذه الإمبراطورية المالية خارج دائرة تدقيق ومراقبة الدولة.

وأشار عدد من الخبراء إلى أن قوات الدعم السريع كانت عند بداية الحرب أفضل تجهيزا من الجيش من حيث العتاد ومعينات الجنود والمركبات والسلاح الخفيف والمتوسط والثقيل. وقال اللواء «معاش» كمال إسماعيل «قوات الدعم السريع قوات حديثة عمرها لا يتعدى عشر سنوات، لذلك كان وضع الجندي فيها أفضل». وتم دعم قوات الدعم السريع من الإمارات والسعودية قبل الحرب بموافقة من الدولة.

جنود فقراء

بحسب ضابط في الجيش تأثر التدريب في الكلية الحربية السودانية في سنوات الإنقاذ، وخاصة بعد اتفاق السلام في 2005م. وقال اللواء «معاش» عوض الكريم غرباوي «تغيير العقيدة القتالية أثّر على تدريب الضباط وتأهيلهم. في السابق كان الضابط يتلقى دورة في بريطانيا أو روسيا، اليوم لا يذهب إلى أكثر من مصر أو الأردن». وأشار إلى أن انخفاض الجرعة التدريبية في الكلية الحربية، إلى جانب طبيعة الطلاب الحربيين المقبولين بالولاء السياسي انعكس على كفاءة الضباط وانضباطهم العسكري، وقال «ضابط برتبة ملازم من تنظيم الإسلاميين يمكن أن يأمر ضابطاً برتبة رائد ليس من التنظيم»، وقد انعكس كل ذلك على تدريب الجنود.

كشف استطلاعنا عدداً من الجنود في مدينة القضارف أن أكثر من 85% منهم لم يتعدَّ تحصيلهم الدراسي التعليم الابتدائي، وقال معظمهم إنهم تجندوا في الجيش لأن خيارات العمل أمامهم كانت معدومة، وأغلبهم من طبقات فقيرة أو شديدة الفقر.

وأفاد جندي في الواحدة والثلاثين من العمر أنه تدرب في معسكر جبيت بشرق السودان، وأن فترة التدريب كانت 3 أشهر متواصلة، بعدها تم إرساله إلى القضارف. انحصر التدريب في البيادة واستخدام البندقية كلاشنيكوف (Kaláshnikova) وجيم 3 (G3) وقورينوف (Goryunov). وفي ما يتعلق بتلقيهم مواد تدريسية متعلقة بمفاهيم حقوق الإنسان، نفى ذلك.

وتقاتل إلى جانب الجيش قوات الحركات المسلحة، وهي قوات تمردت على نظام البشير، وأغلبها من حركات دارفور، وأبرزها حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، جناح مالك عقار في النيل الأزرق. تعود تكوينات هذه القوات إلى أكثر من عشرين عاماً، وهي في الأساس نشأت على أساس قبلي وإثني، ولا يتم تدريبهم إلا على استخدام السلاح، ولا يوجد منهج محدد للرتب والترقيات والتأهيل على أخلاقيات ومبادئ القتال.

جنود مدربون وغير مدربين

قال جندي سابق في قوات الدعم السريع « القوات التي تقاتل في المعركة الدائرة الآن بعضها تلقت تدريباً عسكرياً، وأخرى لم تتلقَّ تدريباً». وأشار إلى أن قوات الدعم السريع حصلت على تدريب مكثف كقوات مشاة وتدخُّل سريع في معسكرات في الخرطوم منذ 2007 في حطّاب بشرق النيل (30 كيلومتر شمال شرق مدينة الخرطوم بحري)، وفي الصالحة (17 كيلومتر جنوبي أم درمان)، وفي مدينة بحري.

أوضح الجندي الذي نحتفظ باسمه لوجوده في مناطق الخطر أنهم تدربوا على يد ضباط من الجيش السوداني، وعند مشاركتهم في حرب اليمن تلقوا تدريباً في معسكرات في دارفور، من بينها معسكر في منطقة الزُرُق (87 كيلومتر شمال الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور)، وقال «كان التدريب صعباً، وحتى بعد التدريب يبقى الجندي بالمعسكر ولا يغادره إلا إلى اليمن، أو يوزع على الحراسات». إلا أنه عاد وقال «اليوم بعد اندلاع الحرب هناك جنود غير مدربين في صفوف قوات الدعم السريع يقاتلون بالحماس القبلي».

وفي ذات الاتجاه كشف ضابط من الدعم السريع عن أن جنود الدعم السريع حصلوا على جرعات تدريبية مكثفة في معسكرات باليمن وفي الإمارات وفي الأراضي الإريترية خلال مشاركتهم في عاصفة الحزم. وحسب مصدرين، إن أبوظبي أنشأت معسكرات حشد وتجنيد السودانيين ضمن قوات «الدعم السريع» في الأراضي الإماراتية وفي جزيرة عصب الإرتيرية، ورجّح أن يكون هذا التدريب بدعم من الإمارات، وإشار إلى أن الجنود الذين تدربوا وشاركوا في حرب اليمن بعضهم ترك الدعم السريع، لكن معظمهم عاد مع هذه الحرب للقتال.

من بين المقاتلين في صفوف قوات الدعم السريع جنود لم يحصلوا على تدريب عسكري بالمعنى المعروف، وإنما يجيدون استخدام الأسلحة الخفيفة

فقط. وقال جندي «من بين جنود الدعم السريع من لم يدخل معسكر تدريب أصلاً، فقط لهم معرفة باستخدام السلاح». وأشار إلى أن معظم المجموعات التي يطلقون عليها «أم باغة» لم يحصلوا على تدريب، وبعض الجنود الذين يحضرون ضمن «الفزع» - الفزع استنفار قبلي- إلى جانب مليشيات قبلية تأسست لحماية القبائل والمناطق.

تدريب «18» يوماً

من بين المجموعات المشاركة في الحرب الدائرة الكتائب الجهادية الإسلامية، مثل كتيبة «البراء بن مالك»، وكتيبة «البنيان المرصوص»، وكتيبة «الفرقان»، وهؤلاء يتم تدريبهم على يد الجماعات الإسلامية منذ وقت طويل في السودان، ودائما ما يكون التدريب على درجة من السرية، إلى جانب قوات هيئة العمليات التي كانت تتبع لجهاز الأمن والمخابرات وتم حلها إثر تمرد القوة خلال الفترة الانتقالية، إلا أن أفرادها عادوا للعمل تحت إمرة الجيش، في ما يعرف بـ«قوات العمل الخاص» وهؤلاء حصلوا على تدريب قتالي عالٍ، ومعظمهم ينتمي إلى الإسلاميين ومؤيدون لحكم عمر البشير.

ويقاتل إلى جانب الجيش مجموعة من المدنيين يعرفون بـ«المستنفرين» أو «المقاومة الشعبية المسلحة». وهؤلاء انخرطوا في القتال بعد نداء القائد العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان في الشهر الثالث للحرب. وقال أحد المستنفرين إنه تلقى تدريباً محدوداً قبل أن يُدفع به للمعركة في منطقة الفاو (95 كيلومتر شرقي ود مدني)، وقال «تدربت 18 يوما بعدها انتقلت إلى منطقة الفاو». وأشار إلى أنه تدرب في معسكر مع مجموعة سبقته بعشرة أيام، مبيناً أن هناك مواطنين من نهر النيل انخرط أبناؤهم في المقاومة الشعبية تلقوا تدريبات سريعة لا تتعدى الشهر شاركوا في القتال وفي حماية الارتكازات الأمر الذي تسبب لهم في مخاطر كبيرة عند استخدام السلاح، وكثيراً ما تقع بينهم إصابات.

تسليح المدنيين.. الجيش

درج الجيش على تسليح المدنيين والاستعانة بهم ضد الحركات المسلحة المتمردة على السلطة المركزية في الخرطوم، لكنه توسع بشكل كبير في تسليح المدنيين بعد الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023م بينه وقوات الدعم السريع.

منذ اندلاع الحرب التي يُتَّهم الإسلاميون بإشعالها لتعطيل التحول المدني الديمقراطي والانتقام من خصومهم السياسيين، كشفت مصادر لـ(فريق أفق جديد واستقصائي) أن كتائب الإسلاميين شاركت في الحرب منذ شهورها الأولى، وكان أول ظهور لهم في معسكر الاحتياطي المركزي في الخرطوم، ثم في معارك منطقة الشجرة العسكرية في الخرطوم. وقد نعت الحركة الإسلامية رسمياً بعض شبابها الذين شاركوا في المعركة من بينهم محمد الفضل الذي اغتيل في المدرعات، وقال المصدر إن تنظيم الإسلاميين داخل جهاز الأمن والاستخبارات العسكرية والأمن الشعبي تولى التعبئة للاستفار والمقاومة الشعبية.

وانخرط عدد من المدنيين غالبهم من الشباب في صفوف الجيش، حيث تم تسليحهم لحماية مناطقهم إلا أنهم شاركوا في القتال، ويتولى المتابعة والتسليح قادة سابقون في تنظيم الحركة الإسلامية والدولة قبل سقوط النظام في 11 أبريل 2019م، من بينهم مسؤولون في قوات الدفاع الشعبي، وهي قوات شعبية أسسها النظام السابق لمساندة الجيش في الحرب الأهلية في جنوب السودان، ولاحقاً في حروب الريف الطويلة ضد الحركات المتمردة.

وبحسب مصادر من الجيش أن فكرة الاستنفار وبعدها المقاومة الشعبية هي من أفكار الإسلاميين. وفي خطابات جماهيرية، دعا رئيس مجلس السيادة القائد العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان،

المواطنين لحمل السلاح والدفاع عن أنفسهم أو مساندة الجيش في حربهم ضد الدعم السريع.

كوَّن أنصار نظام البشير ما يعرف بهيئة الإسناد الشعبي للقوات المسلحة تهتم بجمع التبرعات للمستنفرين والمقاومة الشعبية ودعم الجنود في الميدان. وصرح الداعية المقرب من تنظيم الحركة الإسلامية عبد الحي يوسف في مقطع تم تداوله على نطاق واسع إلا أنه قام بحذفه قال» أن المقاومة الشعبية اسم بديل لـ»الجهاد»، أو اسم «دلع» على حد تعبيره حتى لا يرفضها الشعب ولا ينتبه لها العالم. وقال إن المجاهدين الإسلاميين القدامى الذين شاركوا في حرب جنوب السودان هم من يتولَّون تدريب المدنيين المستنفرين وفي المقاومة الشعبية. وقال مصدر قريب من الإسلاميين إن المقاومة الشعبية لديها بعد سياسي قصد منها إبعاد الخصوم السياسيين وتجييش الشعب وإظهاره بمظهر المؤيد للجيش.

مدنيين في معسكرات الجيش

في العاصمة الخرطوم حصل المستنفرون في الأسابيع الأولى للحرب على الأسلحة من مخازن الجيش. وقال ضابط في القوات المسلحة انتقل إلى عاصمة بلد مجاور بعد الحرب «قام الجيش بتسليح المواطنين في منطقة أم درمان ومناطق طرفية في مدينة بحري بالأسلحة الخفيفة»، وأشار إلى أن جهاز المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية قاما بمهمة تسليح المواطنين في العاصمة لحماية مناطقهم، وتولت قيادات إسلامية استنفار المواطنين في الأحياء السكنية.

انضم عدد من الشباب الإسلاميين المدنيين إلى معسكرات الجيش في وادي سيدنا في أم درمان وسلاح المهندسين وفي سلاح المدرعات، وتولى عدد منهم تشغيل المسيَّرات القتالية بعد أن حصلوا على تدريب من خبراء أوكرانيين، وأعادوا تشكيل كتائب جهادية من بينها كتيبتا «البراء بن مالك» و»البنيان المرصوص»، وبقوا في معسكرات الجيش ويتم تسليحهم ضمن الوحدات العسكرية.

بيع السلاح في الأسواق

وقال مواطنون من الولاية الشمالية إن قادة المقاومة الشعبية قاموا بتسليح المواطنين عن طريق بيعهم السلاح. روى شاهد عيان أن قائد المقاومة الشعبية أزهري المبارك أحضر (3) شاحنات محملة بالأسلحة يحرسها جنود من الجيش ومستنفرون توقفت في وسط سوق مدينة الدبة بولاية الشمالية وتم بيع بندقية الكلاشنيكوف صينية الصنع للمواطنين بمبلغ (700) ألف جنيه سوداني (حوالي 350 دولاراً أمريكياً)، ويُمنح المشتري مستندا يوضح الشراء ورقم السلاح، ويلتزم بتقنينه بعد انتهاء الحرب.

تبرع أزهري المبارك، أحد أشهر تجار الذهب وأبرز العاملين في التعدين الأهلي في الولاية الشمالية،

بـ(5) ملايين دولار لدعم المجهود الحربي. وقال أحد المواطنين إن «عدد المواطنين الذين اشتروا السلاح في الدبة يزيد عن 1600 مواطن». سمح القائد العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان للمواطنين بالحصول على السلاح بكافة الطرق للدفاع عن أنفسهم، وحصل المستنفرون في الولاية الشمالية على السلاح من المقاومة الشعبية، ولا يعلم أحد إن كانت الدولة ستدفع ثمنه، أم هو تبرع من رجل الأعمال أزهري المبارك.

نشطت في الولاية الشمالية في مدينة الدبة حملات جمع تبرعات للمقاومة الشعبية وتأسيس ما تعرف بـ(الغرفة التجارية لدعم المقاومة الشعبية) يديرها أعضاء نظام الرئيس السابق عمر البشير، بحسب مواطنين في الدبة ويتهمونها بالفساد. وقال مواطن بالدبة إن الغرفة التجارية التابعة للمقاومة الشعبية قامت بشراء أسلحة خفيفة وثقيلة وعربات قتالية وسلحت بها مستنفرين وقوات عمل خاص، ويشرف على شراء السلاح وتسليمه للمدنيين ضباط في جهاز الأمن والشرطة والجيش من المعاشيين ممن لهم علاقة بتنظيم الإسلاميين، وتتحصل الغرفة التجارية على الأموال عبر متحصلين مسلحين يفرضون رسوماً وجبايات على العربات والشاحنات وأصحاب المحلات التجارية وتستخدم إيصالات مالية ورقية، ويقدر دخلها اليومي بأكثر من (300) مليون جنيه سوداني.

شرق السودان.. سلاح إريتري

يسيطر الجيش سيطرة كاملة على ولايات شرق السودان الثلاث؛ البحر الأحمر، كسلا وولاية القضارف، ونشط من الايام الأولى في الحرب في تسليح المدنيين للدفاع عن المدن. القيادي الإسلامي ورئيس حزب المؤتمر الوطني أحمد هارون، المطلوب للمحكمة الجنائية والذي فرضت عليه وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات مؤخرا، مخصِّصة مكافأة 5 ملايين دولار للقبض عليه، تبنى الاستنفار في شرق السودان. وأكد أكثر من مصدر أنه أجرى لقاءات مع قيادات في ولايات شرق السودان من أجل تسليح المدنيين للانخراط في القتال.

وقال أحد الخبراء العسكريين إن تسليح المدنيين في شرق السودان تم على أساس قبلي لطبيعة المنطقة التي لا تزال تسودها روح الولاء القبلي. وأفاد عدد من أبناء المنطقة بأن قبائلهم تملك سلاحاً بشكل محدود قبل الحرب لكنه توسع بشكل كبير بعد الحرب، مؤكدين أن أعضاء النظام السابق في الأجهزة الأمنية يشرفون على عملية التسليح بالتعاون مع الإدارات الأهلية وزعماء القبائل.

بالتعاون مع دولة إريتريا على الحدود الشرقية تم تدريب وتسليح أبناء قبائل شرق السودان. اللواء «أمن معاش» القيادي بالمؤتمر الوطني والمعتمد السابق للعاصمة الخرطوم عمر نمر قال في مخاطبة جماهيرية في كسلا إن إريتريا فتحت أرضها لمعسكرات تدريب أبناء شرق السودان.

وقال خبير في شؤون شرق السودان طلب حجب اسمه تم تسليح أربع مجموعات قبلية بعد الحرب، وتدرب عدد كبير من منسوبيهم في معسكرات داخل الأراضي الإريترية. المجموعة الأولى هي مجموعة «حركة تحرير شرق السودان» يقودها إبراهيم عبد الله إبراهيم محمد «إبراهيم دنيا»، وهي تتكون من أبناء البني عامر فرع «الالمدا»، ولا تزال القوات في إريتريا عقب خلافات مع قادة في الاستخبارات العسكرية متهمين لهم بأن لديهم اتصالات مع قوات الدعم السريع.

المجموعة الثانية بقيادة محمد طاهر سليمان بيتاي وتعرف بـ«الحركة الوطنية» وقوامها من قبيلة الهدندوة فرع «الجمالاب»، وكان قائدها رئيس مجلس تشريعي ولائي في عهد الرئيس المخلوع عمر البشير.

أما المجموعة الثالثة فيقودها مساعد الرئيس المخلوع عمر البشير موسى محمد أحمد وتسمى «مجموعة مؤتمر البجا»، وهو مقرب من الرئيس الإريتري أسياسي أفورقي.

المجموعة المسلحة الرابعة هي مجموعة «الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة» بقيادة الأمين داوود، وهي آخر المجموعات المدنية التي تم تدريبها وتسليحها في شرق السودان وتعرف بـ«الأورطة الشرقية» وتلقى مقاتلوها التدريب داخل الأراضي الإريترية، كما أن الحكومة الإريترية قامت بتسليحهم بالكامل وتزويدهم بالمؤن والمعدات.

معظم هذه التشكيلات القبلية في شرق السودان دخلت السودان بعد جرعات تدريبية في الأراضي الإريترية في منطقة ساوة على الحدود السودانية الإريترية ودخلت تحمل سلاحاً إريترياً، ولكن تم تسليحها بعد ذلك بأسلحة من الجيش والمقاومة

الشعبية. وينظر إلى التسليح في مناطق شرق السودان على أنه قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أي وقت بسبب الصراعات القبلية التاريخية التي يعيشها الإقليم.

تسليح المدنيين.. قوات الدعم السريع

منهج التجنيد في قوات الدعم السريع قام في الأصل على الحشد القبلي المناطقي. وقال أحد ضباط الجيش، خدم ضمن قوات الدعم السريع «إنهم لم يحصلوا على تدريب في بداية تأسيس القوة وكانوا مجموعات قبلية ومدنيين شاركوا في معارك». استمرت قيادة الدعم السريع في استقطاب المجندين من قبائل دارفورية وكانت تنحصر في ما يعرف بالقبائل العربية في الإقليم ثم انفتحت لاحقاً على التجنيد من القبائل الأخرى.

بحسب زعماء قبائل، كانت قوات الدعم السريع تستهدف تجنيد مدنيين من قبائل محددة، ولكن مشاركتها في المعارك باسم قوات الدعم السريع وتقنينها بقانون في 2017 جعلها جاذبة، كما أن حصول المجندين على غنائم الحرب جذب إليها كثيرين. وقال الضابط «قبل سقوط نظام البشير كان الاتفاق مع الجيش أن تشارك في القتال ضد المتمردين على السلطة في الخرطوم مقابل الحصول على الغنائم في المعارك».

غير أن تدفق أعداد كبيرة من أبناء دارفور للتجنيد في قوات الدعم السريع كان بعد المشاركة في حرب اليمن وحراسة الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية. إذ يتلقى المجند أموالاً طائلة، بحساب الشباب السودانيين ومقارنة بأجور المقاتلين في الجيش الحكومي، في ظل محدودية الفرص لشباب غير متعلمين وبلا مهارات. اشتد التدافع حتى أصبح الانخراط في قوات الدعم السريع يحتاج إلى واسطة.

ذكر أحد أبناء دارفور في حديثه لفريق التحقيق أن قائد الدعم السريع استطاع شراء ولاء الزعامات القبلية والإدارات الأهلية في دارفور ورجال الدين في عدة مناطق بالسودان في النيل الأبيض وكردفان والبطانة وشرق السودان، وقال «تدفع أموال للقيادات بصورة مباشرة وشخصية»، الأمر الذي ضمن له تدفق الجنود خلال الحرب الأخيرة، إضافة إلى تأثير رسائل إعلامية استهدفت حشد المقاتلين على أساس قبلي.

أول الآثار: انتشار السلاح

أولى نتائج استعانة طرفي الحرب- الجيش وقوات الدعم السريع- بالمدنيين في الحرب انتشار السلاح في أيدي المواطنين في المناطق التي يسيطر عليها كل طرف. يحصل المواطنون السلاح عن طريق أحد الأطراف للمشاركة في القتال وحماية المناطق التي يسيطر عليها، كما هو الحال في تجنيد أبناء القبائل في إقليمي دارفور وكردفان والمناطق التي يسيطر عليها الدعم السريع، وكذلك تسليح المستنفرين- شباب من المدنيين يشاركون في القتال إلى جانب الجيش- والمقاومة الشعبية وكتائب الإسلاميين وتسلحت هذه المجموعات من مخازن الجيش. وتتفق جميع المصادر على إن «الكتائب الإسلامية يشرف على تسليحها قيادي سابق في الدفاع الشعبي-مجموعة شعبية من الإسلاميين تقاتل في صفوف الجيش تكونت في بداية حكم الإسلاميين- وتولى منصب معتمد في إحدى محليات الخرطوم».

الطريقة الأخرى التي يحصل بها المدنيون على السلاح هي عن طريق الشراء، إما أفراداً أو مجموعات قبلية أو مكونات اجتماعية ومناطقية. أسهم ذلك في انتشار تجارة الأسلحة المستوردة عبر حدود السودان الغربية المفتوحة أو من ميادين القتال.

الخرطوم.. أكبرسوق للسلاح

نشط المواطنون في العاصمة الخرطوم في الحصول على أسلحة للدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم، وساهم في ذلك غياب دولة القانون وانهيار السلطة الحاكمة منذ الأيام الأولى للحرب. ومن أوائل الأجهزة التي تفككت بعد الحرب جهاز الشرطة والنظام العدلي والقضائي مما زاد من توسع وانتشار أسواق السلاح في العاصمة الخرطوم.

المواطن (س. ب)، يعمل في السوق المركزي للخضر تحدث لفريقنا، قائلا : أن مدخل السوق المركزي- أكبر سوق للخضر واللحوم جنوب الخرطوم- تحول إلى مركز رئيسي لتجارة السلاح، واضاف «كثيرا ما يعرض عليك شاب قطعة سلاح وإن كنت عابراً في الطريق». وقال مواطن آخر من سكان مدينة مايو يتردد على السوق المركزي «عرض السلاح والذخيرة

في طاولات عرض البضائع أمر عادي في السوق المركزي وسوق مايو».

ويعرض في السوق المركزي، بحسب مشاهدات فريقنا الصحافي البذي تجول في المنطقة، مسدسات بأحجام مختلفة وبنادق كلاشنيكوف ورصاص، وتم تداول مقاطع على مواقع التواصل الاجتماعي لمنطقة السوق المركزي وتحديدا في المحطة المعروفة بـ«الصينية» مقاطع فيديو لعدد من الرجال بعضهم في أزياء مدنية وآخرون في أزياء الدعم السريع يعرضون سلاحاً للمارة بعضه على الأرض والآخر في طاولات عرض، وبعد التحقق من الفيديو اتضح أنه في المنطقة المذكورة، ويظهر الفيديو عملية مساومة على سلاح وذخيرة وسعر المسدس (-100 150) ألف جنيه (بين 50 إلى 75 دولاراً أمريكياً).

ورجح من تحدثنا إليهم أن بعضها تم الاستيلاء عليه من منازل مواطنين أو محلات بيع السلاح لأن أنواعها مختلفة، وهناك مسدسات ماركة «كول» وهي تتبع للشرطة السودانية، أما البندقية الكلاشنيكوف فتباع في السوق المركزي بأسعار تتفاوت بين (-400 600) ألف جنيه (200 إلى 300 دولار أمريكي) حسب دولة الصنع وحالة السلاح، ويعد الكلاشنيكوف الصيني الأرخص سعراً.

وتوجد أسواق أخرى في العاصمة الخرطوم في غرب مدينة أم درمان تباع فيها أسلحة متنوعة. وقال أحد المترددين على السوق في حديثه في هذا التحقيق إن «السلاح في منطقة غرب أم درمان معروض في الطريق» وهو عبارة عن ذخيرة ومسدسات صغيرة وكلاشنيكوف وقرنوف وملابس عسكرية وسترات واقية من الرصاص.

وأشار المصدر إلى أن المعروض من السلاح زاد بصورة ملفتة بعد دخول قوات الدعم السريع مدينة أم درمان والسيطرة على أجزاء منها، وبأن الزيادة أيضا مرتبطة بزيادة رقعة الحرب. وقال «كلما سمعنا عن معارك تزيد كميات الاسلحة المعروضة».

ورجح عدد من الذين تحدثوا إلينا أن يكون مصدر السلاح في أسواق العاصمة الخرطوم هو المعارك الدائرة بين الطرفين ويحصل عليه جنود الدعم السريع من إخوانهم الذين يقتلون في المعركة أو من جنود الجيش إلى جانب السلاح المنهوب والمهرب من مخازن الجيش والشرطة التي استولت عليها قوات الدعم السريع.

شراء جماعي للسلاح

ويقول خبراء عسكريون استنطقناهم إن وجود السلاح في إقليم دارفور قديم، اسبق انتشاره الحرب التي اندلعت في 2003 بين جيش الحكومة المركزية في الخرطوم بقيادة الرئيس المخلوع عمر البشير والمجموعات التي تحمل السلاح بدعوى التهميش، وأبرز هذه الحركات حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور وعدد من الحركات الأخرى الأمر الذي جعل القبائل والمكونات الاجتماعية تحصل على السلاح للدفاع عن أراضيها ومن بينه سلاح ثقيل مثل الدوشكا والمدفع الرباعي، وفشلت حملات عديدة لجمع السلاح في دارفور قبل اندلاع الحرب الحالية.

بينما ينتشر السلاح بدرجة أقل في إقليم كردفان. وقال اللواء معاش كمال إسماعيل لـ(فريق التحقيق) «على الرغم أن النزاع في كردفان وخاصة جنوب كردفان أقدم من الصراع في إقليم دارفور إلا أن انتشار السلاح أقل درجة قبل حرب 15 أبريل عدا إقليم غرب كردفان الذي يتاخم إقليم درافور».

ويرى مواطنون من ولاية شمال كردفان « أن انتشار السلاح في الإقليم بكثافة أحد نتائج حرب 15 أبريل. وقال (م.أ) مواطن من مدينة أم دم (286 كيلو متر غرب العاصمة الخرطوم) إن «انكفاء الجيش في حماية الأبيض وعجزه عن الانتشار في المناطق التي يوجد فيها الدعم السريع دفع مواطني «أم دم» إلى تبديل خطتهم من اللامبالاة بما يقع خارج حدود منطقتهم إلى وضع جديد بعد أن وجدوا أنفسهم في حافة مواجهة مع الدعم السريع».

يقول (م. أ) إن الأمر «لم يقتصر على شراء الأفراد للسلاح بل يتم شراؤه بشكل جماعي في كثير من القرى التي تضم مجتمعات أغلبهم أقارب»، وقال «انطلقت حملة كبيرة في البلدة لجمع المال لشراء السلاح وتمددت في كل محلية أم دم»، وأضاف أن عمدة المنطقة «ألزم الأعيان والمشايخ والتجار بعقد اجتماع طارئ في مسجد القرية وطلب التبرع بالمال لشراء الأسلحة ودفع حوافز مالية للشباب المتطوعين لحماية المدينة»، وأكد عدد من شهود العيان بأن حملة التبرعات جمعت أكثر من 74 مليون جنيه سوداني (37 ألف دولار أمريكي)، وأشار إلى أن غياب

السلطة وتحرك عصابات متفلتة تنهب المواطنين دفع المكونات المحلية إلى شراء السلاح. وقال مراسل صحفي خلال جولة في شمال كردفان «تعرض قطع السلاح والذخيرة جنباً إلى جنب الماشية والذرة والبسكويت في أم دم وأم روابة والرهد».

وخلال الجولة في أسواق السلاح في مدينة أم دم تبين أن أسعار السلاح تتفاوت على حسب نوع السلاح وجودته، ومن أكثر الأسلحة التي يرغب فيها المترددون على السوق بندقية ج 3 (G3) ويصل سعرها إلى 1،800،000 جنيه (900 دولار)، وبندقية الكلاشنكوف ذات الشعبية العالية تتفاوت بين 1000،000 جنيه (500 دولار أمريكي) للكلاشنيكوف الإيراني ذي القاعدة الخشبية و800،000 جنيه (400 دولار أمريكي) للكلاشنيكوف الصيني ذي القاعدة الحديدية. أما بنادق القنص الاحترافية فيبلغ سعر البندقية M16 أم 16 3000،000 جنيه (1500 دولار أمريكي).

الدعم السريع: سلاح ملطخ بالدماء

قال مواطنون من مدينة أم روابة إن مجموعة من أبناء القرية المنتمين للدعم السريع هم من نشطوا في بيع السلاح للسكان المحليين، وقاموا في الوقت ذاته باستقطاب شباب المدينة والقرى المجاورة للانخراط في صفوف قوات الدعم السريع. وقال المواطن (ع. ش) 58 سنة، «منذ بسط الدعم السريع سيطرته على المدينة أصبحت تجارة السلاح علنية، وأشهر الأسواق لفة الحلب شرق المدينة وأسواق فور محطة العباسية».

وبحسب المصدر فإن امتلاك سلاح شخصي يسهِّل الانضمام إلى قوات الدعم السريع مما دفع الشباب لشراء السلاح للحصول على الأزياء الخاصة بالدعم السريع وبطاقة جندي للمشاركة في المعارك التي باتت توفر مكاسب مالية كبيرة للمقاتلين. وقال (ع. ش) إن السلاح الذي يباع في الأسواق يتم جمعه من المعارك، وهناك اتفاق بين الدعم السريع والمقاتلين

على أن ما يحصلون عليه من غنائم حرب فهو ملك لهم، وفي حال استولت مجموعة على عربة في المعركة تصبح ملك المجموعة، وإذا حصل المقاتل على سلاح يكون ملكاً له. وقال «المقاتل يجمع في المعركة بين 3 أو 4 من بندقية الكلاشنيكوف وهي تباع بحوالي 4 ملايين جنيه سوداني».

وأشار (م. ب) وهو مواطن يتردد على سوق السلاح من قرية «أم صميمة» إلى أن المشترين كثيرا ما يجدون بقع الدم على السلاح وبالذات الملابس العسكرية و«الكفوف» - بدلة عسكرية يضع فيها خزنات الكلاشنيكوف- ويقوم بغسلها لإزالة بقع الدماء لجهة أنها حصلوا عليها من المعارك. وبحسب المصادر يمكن أن تكون من قتلى الجيش أو الدعم السريع.

وقال (ع. ش) إن من بين الأسلحة والذخيرة المعروضة ما هو جديد وغير مستعمل، وقال «تعرض صناديق ذخيرة جديدة وأزياء قوات الدعم السريع غير مستعملة».

يحكي (م. أ) مواطن من قرية أم قرقير (7 كيلومتر جنوبي أم دم) تفاصيل مثيرة. ينتمي عدد كبير من أبناء قريته إلى الدعم السريع، وفيهم ضباط وعدد من الجنود. عملوا بعد عودتهم من العاصمة إثر نشوب الحرب في تجارة الوقود المهرب من منطقة المثلث الحدودي مع ليبيا، وحققوا ثروات طائلة تقدر بمئات الآلاف من الدولارات للتاجر الواحد. ويبدو أنهم كانوا يتحسبون لوقت تكسد فيه تجارة الوقود فبعد انتهاء موسم الزراعة والحصاد وفتح الطريق بين بورتسودان وكوستي عقب معارك جبل مويه قل الطلب على الوقود انتقلوا إلى تجارة السلاح إذ كانوا قد خزنوا كميات من السلاح مجهول المصدر الذي جلبوه معهم ويتردد أنه من مخازن القوات المسلحة التي سيطر عليها الدعم السريع في الخرطوم.

أطفال في سوق السلاح

من الظواهر اللافتة التي رصدها الصحفيون خلال جمع المعلومات على الأرض ظاهرة وجود أطفال عاملين في بيع السلاح، ووفقا المشاهدات صحفيين في سوق السلاح في أم دم ومدن أخرى من بينها مدينة أم درمان أن عدداً من الأطفال يبيعون السلاح نيابة عن ذويهم. وقال أحد الصحفيين «كثيرا ما ترى أطفالاً أمامهم بنادق كلاشنيكوف وأسلحة متنوعة وذخيرة، وبعضهم يكون منخرطاً في عملية بيع مع زبون».

تم رصد أكثر من 11 محلاً لبيع الأسلحة يعمل فيها أطفال، وبعضهم يحمل ذخيرة بنادق جيم 3 في يده ويعرضه على الزبائن. وفي الحديث مع عدد منهم أشاروا إلى أنه باتت لديهم معرفة بجميع أنواع الأسلحة، وكثيرا ما يطلقون منها طلقات حتى يتأكد الزبون من جودة السلاح، وأجمعوا على أنهم يعملون مع ذويهم في سوق السلاح منذ توقف المدارس بسبب الحرب، وأبدى بعضهم رغبته في العودة للمدرسة حال توقفت الحرب. هذا غير الأطفال في أسواق السلاح الذين يعملون في بيع الأطعمة أو مساعدين لبائعات القهوة والشاي.

ومن بين المهن التي نشأت مع تجارة السلاح نظافة البنادق وغسلها وتزييتها وصيانة بعض الأعطال فيها. وقال صحفي خلال جولته في الأسواق «ظهرت مهنة جديدة في سوق لفة الحلب بأم رواية وهي نظافة السلاح وصيانته».

قبائل تحمي وتنهب

مع انتشار السلاح ظهرت كثير من عصابات النهب المسلح، بعضها يعمل داخل المدن والبعض الآخر ينشط في الطرق التي تربط بين الولايات المختلفة التي تقع تحت سيطرة الجيش السوداني أو قوات الدعم السريع. وقال عدد من مواطني مدينة الأبيض إنهم باتوا يخشون التحرك خارج المدينة خوفا من النهب، وإن كثيراً من المسافرين أو العربات التجارية تم نهبها من مجموعة مسلحة ترتدي أزياء قوات الدعم السريع، وفي مرات ترتدي العصابات أزياء مدنية وتستخدم دراجات نارية في حركتها».

وبحسب سائقي شاحنات بضائع بين الولاية الشمالية وولايات كردفان ودرافور تحدثوا أنهم كثيرا ما يتعرضون لنهب المتعلقات الخاصة والبضائع، وفي أحيان يتم نهب الشاحنات والبضائع معاً. وقال سائق شاحنة طلب حجب اسمه إن «السفر وترحيل البضائع منذ تمدد الحرب في كردفان وأجزاء من ولاية النيل الأبيض أصبح شديد الخطورة، وفي أغسطس 2024 نهبت سيارتي وهي محملة بالضائع ولم أجدها حتى اليوم». وعن إبلاغه السلطات الأمنية قال «بعد أيام من الحادثة ذهبت إلى مدينة الدبة ودونت بلاغاً في قسم الشرطة ولا أعتقد أن بإمكانهم

فعل شيء».

وأشار عدد من السائقين وأصحاب البضائع إلى حوادث مماثلة في الطريق الذي يربط غرب مدينة أم درمان مع ولايات دارفور وكردفان، وقالوا إنه كثيرا ما تنهب بضائعهم وشاحناتهم في الطريق أو يجبرون على دفع أموال طائلة للسماح لهم بالمرور أو العودة ببضائعهم سالمة. وقال أحد أصحاب البضائع «في مرات كثيرة نتعرض للابتزاز إما أن ندفع ما تطلبه العصابات المسلحة وإما أن يصادروا بضاعتنا وشاحناتنا، وكثيرا ما نجبر على الدفع»، وأضاف «حياتنا دائما ما تكون جزءاً من المساومة، ووقعت فعليا حوادث قتل للسائقين أو مرافقيهم».

في المقابل ظهرت مجموعات مسلحة تقدم الحماية للقوافل التجارية مقابل المال. نشطت في هذا المجال قبائل ومجموعات سكانية متاخمة للطرق الرابطة بين الولايات تمر بها حركة التجارة. وقال تجار إن «مجموعات قبلية تقدم لنا حماية للبضائع والشاحنات على طول الطريق حتى تسليم البضائع للتجار في المدن التي يسطر عليها الدعم السريع أو الجيش». وقال (م. أ) إن المجموعات المسلحة تطلب مليون جنيه مقابل الشاحنة الواحدة».

وتنشط مجموعات متعددة في المنطقة المعروفة بديار الكبابيش في كردفان في حماية البضائع القادمة من مدينة الدبة في الولاية الشمالية ومدن شمال وغرب كردفان، ولدى هذه القبائل اتفقات مع قيادات قوات الدعم السريع في الطرق وفي الارتكازات في مداخل المدن. تتمحور هذه الانتفاقات حول نصيب من المال يدفع لصالح الدعم السريع أو الضابط المسئولين في الولايات، ودائما ما تحدث مواجهات بين المجموعات التي تعمل في حماية القوافل التجارية وعصابات النهب. وفي مرات محدودة حدثت مواجهات بينها وبين قوات من الدعم السريع، ولكن تدخلت قيادات وجددت اتفاقية المصالح في حماية حركة البضائع. وقال (م. أ) إن «قيادات الدعم السريع تمنع قواتها من الاشتباك مع القبائل التي تحمي القوافل التجارية حفظا على الاتفاق الذي تحصل مقابله هذه القيادات على المال والأهم من ذلك يحتاج الدعم السريع أن تصل البضائع إلى المناطق التي يسيطر عليها».

واشتكى التجار من حوادث وصفوها بالمحدودة تقوم فيها القوات التي تتكفل بالحماية بنهب البضائع بعد حصولها على الأموال. وقال التاجر

(سعيد أحمد) - اسم مستعار- إنهم اتفقوا مع مجموعة مسلحة من منطقة الكبابيش مقابل إيصال قافلة من 18 شاحنة إلى ولاية شمال كردفان، إلا أنهم فوجئوا بالاستيلاء على الشاحنات بما فيها من بضائع، وبعد مفاوضات مع قياداتهم وافقوا على إعادة الشاحنات لكن لم يعيدوا البضائع.

و حاول فريق التحقيق التواصل مع قيادات قبلية بخصوص المجموعات المسلحة من إبنائهم التي تعمل في حماية القوافل التجارية لكنهم أنكروا علاقتهم بهذه المجموعات، وقالوا إن أبناء القبيلة يحملون السلاح دفاعا عن مناطقهم فقط.

ضعف الكفاءة والانتهاكات الواسعة

أكدت تقارير محلية ودولية عن ارتكاب اطراف النزاع في السودان انتهاكات واسعة في حق المدنيين وجاء في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في السودان « ارتكبت أطراف النزاع في السودان مجموعة مروعة من الانتهاكات لحقوق الإنسان والجرائم الدولية قد يرقى العديد منها الى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية» وتم تقديم التقرير في سبتمبر 2024

وقتل آلاف المدنيين السودانيين خلال المعارك ويقدر العدد ب 23 ألف قتيل من المدنيين والبعض ينظر إلى الرقم المذكور على أنه أقل بكثير من العدد الحقيقي.

وقتل عدد من المدنيين جراء الرصاص الطائش وقذائف المدفعية العشوائية وغارات الطيران الجوية التي تخطئ أهدافها في مرات عديدة

وقتل في يوم 6 يناير 2025 في أم درمان – إحدى مدن العاصمة الخرطوم – 9 مواطنين واصيب 121 مواطن مدني بقذائف عشوائية اطلقها الدعم السريع ولم تصيب هدفها

وقتلت الطالبة وفاء حسين برصاصة طائشة في 6 يناير 2024 أطلقها جندي في الجيش السوداني بمدينة سنار

ويقتل الطيران الحربي التابع للجيش السوداني المدنيين باستمرار في دارفور وجميع مناطق السودان وفي غارة جوية على مدينة كبكابية بشمال دارفور قتل 100 من المدنيين

ودائما ما يتعرض المدنيون إلى انتهاكات مباشرة من جنود أحد الطرفين باحتلال المنازل ونهب الأموال وكذلك حوادث اغتصاب متكررة ونشرت منظمة «امنستي انترناشونال» تقرير بعنوان (جاء الموت إلى بيتنا) ادانت فيه الانتهاكات.

وقال مواطن وصل إلى الولاية الشمالية نهاية ديسمبر 2024 من مناطق سيطرة الدعم السريع في كردفان قال « في ارتكاز للجيش في مدخل مدينة شندي يحرسه مستنفرين تعرضت وزوجتي وأطفالي إلى الضرب والإهانة والألفاظ العنصرية» واتهم بحسب إفادته بأنه متعاون مع الدعم السريع ولكنهم أطلقوا سراحه بعد يومين

وقتل عدد من المدنيين في معتقلات استخبارات الجيش وبالمقابل قتل مدنيين في معتقلات الدعم السريع .

بينما شهدت مدينة ام درمان الأسبوع الماضي حادثة إطلاق نار على مسؤول حي المظاهر بام درمان، من قبل احد المستنفرين، ويقول احد شهود العيان أن مسؤول الحي كان يرافق فريق لصيانة الكهرباء في الحي، واشتبك معهم احد المستنفرين بدعوى قطع الكهرباء عن منزله،وقام باطلاق النار عليهم من بندقية كلاشنكوف أصاب مسؤول الحي في ارجله.

وتم توثيق حالات اغتصاب عديدة في مناطق الدعم السريع وقالت طبيبة 32 سنة من ولاية الجزيرة منطقة رفاعة أن جنود الدعم السريع حاولوا اغتصابها بالعنف ودخلت في موجة بكاءهستيرية بعد أن اخبرتهم أن زوجها في السعودية وتركوها بعد أن تسببوا لها في خدوش في يدها وعنقها وقالت الطبيبة « المؤسف أن الحادثة كانت أمام أطفال أعمارهم أقل من 10 سنوات كانوا يختبئون معي في بيت واحد»

وتعرضت البنية التحتية إلى تخريب شديد ووقع تمدير على المرافق الصحية والمرافق الخاصة والعامة

وأجمع خبراء عسكريون تحدثوا لـ(فريق التحقيق) أن ضعف تدريب الجنود وعدم كفائتهم وراء كل هذه الانتهاكات وأشاروا إلى أن الانتهاكات التي ارتكبت في مدينة الجنينة وفي ولاية الجزيرة من قوات الدعم السريع لا يقوم بها جنود حصلوا على تدريب عسكري وقال خبير عسكري « الانتهاك الأكبر في هذه الحرب هو اقحام المدنيين غير المدربين في الحرب ونشر السلاح في المجتمع السوداني» وأشار إلى أنها ستكون لها تأثيرات سيئة على مستقبل السودان.

وتطالب القوى المدنية بإعادة هيكلة الجيش وإصلاح المنظومة العسكرية ومنع تعدد الجيوش إلا أن قادة الجيش يقاومون الإصلاح

البرهان والعطا.. د. جيكل ومستر هايد

حيدر المكاشفي

في الصميم

المقال يناقش فرضية التناقضات بين قائد الجيش البرهان ومساعده ياسر العطا، حيث يتحدث كل منهما بلسان مختلف، مما يعكس حالة من الفوضى والعبث في الحكومة، مستدلاً بعدد من الشواهد قائلا بأن هذا الموال تكرر كثيراً مستدعيا في الصدد خطاب البرهان بمناسبة ذكرى استقلال السودان، حيث تلاه خطاب آخر من ياسر العطا، وجاء مختلفًا ومخالفًا لخطاب البرهان، مما يعكس حسب الكاتب تناقضًا واضحًا في القيادة. ويستدل المقال بوساطات المصالحة التي تقودها تركيا ومصر، حيث اتسم خطاب البرهان بالمناورة والمراوغة، بينما شن ياسر العطا هجومًا عنيفًا على الإمارات وأوغندا.

معالم بارزة:

• خطاب العطا: خطاب ياسر العطا يعكس خطابًا إنقاذيًا معروفًا، يهدف إلى قطع الطريق على المبادرات الدولية وفرض رؤاه على الأتراك.

• حالة الفوضى: المقال يصف حالة الفوضى والعبث في الحكومة، ويشير إلى أن ياسر العطا يمثل محسوبي تيار الإسلام السياسي في الحكومة.

• يعتقد الكاتب أن هناك جهة أخرى ربما كانت تدير البلاد من وراء ستار، وان مخلب قط هذه الجهة هو الفريق ياسر العطا، حتى إذا ما انحرف البرهان نوعًا ما من مسار وأهداف هذه الجهة، سارع وكيلها العطا لتصحيح هذا المسار وإعادة البرهان إلى الجادة بتصريح أو خطاب مناقض وداحض لما ذهب إليه البرهان.
ويمكننا أن نحصي العشرات منه فالتوثيق جاهز والأراشيف حاضرة

أو إن شئت قل تناقضات حكومة الأمر الواقع في بورتسودان، أو بالأحرى تناقضات قائد الجيش البرهان ومساعده ياسر العطا، أو على الأرجح توزيع الأدوار بينهما، بأن يتحدث القائد البرهان بلسان ويعقبه المساعد ياسر بحديث مغاير، وربما يذهب آخرون إلى تفسير ثالث لهذه الظاهرة المرضية بأن قيادات الجيش مصابة بداء الشيزوفرينيا، وتتعامل بوجهين ولسانين، أو أن (الدرب رايح عليها) فلا تدري أي طريق تسلك وتظل تراوح مكانها، ولكن قبل أن نقف على التناقض الذي حدث بين البرهان والعطا، لابد من وقفة على المثال الذي اخترناه من بين عديد الأمثلة كشاهد ودليل على هذه الحالة العبثية، فالمعلوم بداهة وفي كل بلاد الدنيا إنه عندما يحين موعد مناسبة وطنية ما في أي بلد فإن أكبر رأس في هذه الدولة هو من يلقي خطاب الحكومة بهذه المناسبة وهو من يتلقى التهاني من رؤساء الدول الأخرى والبعثات الدبلوماسية.. إلخ، وإن كان ولابد لسبب ما أو ظرف ما لم يتسن للرئيس إلقاء الخطاب الطبيعي أن ينوب عنه نائبه وهو في حالتنا هذه الفريق شمس الدين كباشي وليس ياسر العطا، ولكن الذي حدث في بلادنا هذه الموبوءة بهذه الحرب الفاجرة كان أمرًا مفارقًا وشاذًا، حيث ألقى من يفترض أنه رأس الدولة وقائد الجيش الفريق البرهان كلمة بمناسبة ذكرى استقلال السودان، وإلى هنا الأمر عادي ومعتاد ومألوف ومتبع بروتوكوليًا في كل الدنيا غض النظر عما جاء في الخطاب، بيد أن الغريب وغير العادي وغير المعتاد والمألوف والخارق للبروتوكول الرسمي، أن مساعد قائد الجيش الفريق ياسر العطا الذي يحل ثالثًا حسب التراتبية العسكرية وعضو مجلس السيادة وهو بهذا التوصيف مرؤوس للبرهان رئيس المجلس، أعقب رئيسه في الجيش وفي مجلس السيادة البرهان بإلقاء خطاب آخر بمناسبة ذكرى الاستقلال، وليته كان خطابًا متسقًا ومتناغمًا مع خطاب رئيسه البرهان، ولكن للعجب جاء خطابه مختلفًا ومخالفًا وكأنما أراد بخطابه هذا أن يغالط ويناقض ويدحض بعض ما ذهب إليه رئيسه البرهان في خطابه بأن يقطع عليه الطريق، وهذه والله من الناحية الإجرائية الشكلية فضيحة تكشف إلى أي مدى تعيش البلاد حالة من الفوضى والعبث وحالة اللا دولة، أما من ناحية مضمون ومؤدى خطاب العطا فذلك ما يكشف بلا مواربة أن من يقود البلاد ويقرر في شؤونها ليسوا هم قيادات الجيش أو مجلس السيادة، وإنما هي جهة أخرى تدير البلاد من وراء ستار، وان مخلب قط هذه الجهة هو الفريق ياسر العطا، حتى إذا ما انحرف البرهان نوعًا ما من مسار وأهداف هذه الجهة، سارع وكيلها ياسر العطا لتصحيح هذا المسار وإعادة البرهان إلى الجادة بتصريح أو خطاب مناقض وداحض لما ذهب إليه البرهان، وقد تكرر هذا الموال كثيرًا ويمكننا أن نحصي العشرات منه فالتوثيق جاهز والأراشيف حاضرة.

فماذا يا ترى قال ياسر العطا وخالف فيه خطاب البرهان، الشاهد أن كلا الخطابين، خطاب البرهان وخطاب العطا، جاءا في توقيت تواترت فيه الأخبار عن وساطة مصالحة مع الإمارات تقودها تركيا طرحها على البرهان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في اتصال هاتفي معه، ومبادرة أخرى تقودها مصر ذكرها وزير المالية جبريل إبراهيم، ففي الوقت الذي اتسم فيه خطاب البرهان كعادته بالمناورة والمراوغة للمجتمع الدولي والإقليمي ولم يأت فيه على ذكر دولة الإمارات بخير أو شر وهو الموقف الذي التزمه منذ بداية الحرب وحتى الآن، مما يشي بقبوله ضمنًا للوساطة التركية، والمراوغة والمناورة والمداورة وشراء الزمن والتلاعب به خسيسة ولا نقول خصيصة موروثة من عهد الإنقاذ البائد، من جهته شن مساعد القائد العام للجيش ياسر العطا هجومًا عنيفًا على الإمارات وأوغندا. وهدد العطا في كلمته رئيس الإمارات محمد بن زايد الذي وصفه بشيطان العرب بالوصول إليه في عُقر داره وقطع يده، كما أعلن العطا شروطًا لإصلاح العلاقات مع الإمارات من بينها دفع التعويضات للسودان عن كل ما دمرته الحرب، ودفع الديات للقتلى والمغتصبات وغيرهم من الضحايا وإعادة أموال الدعم السريع في الخارج. وطالب الإمارات بإعادة من وصفهم بالمرتزقة إلى بلادهم، وكان ياسر العطا قد قال هذا الذي قاله مستبقًا حتى المبادرة التركية نفسها، حيث كانت حينها المبادرة التركية في طي الغيب مجرد فكرة لم يعرف كنهها ولا مضمونها، وهذا الذي درج عليه ياسر العطا هو خطاب كيزاني إنقاذي معروف يذكر بما كان عليه ديك الإنقاذ الرائد يونس محمود حين كان يكيل السباب والشتائم للمملكة العربية السعودية ويصف ملكها عامئذ الملك فهد بـ(الفهد المروض)، ويبدو جليًا مراد وهدف ياسر العطا من خطابه لقطع الطريق على المبادرة التركية ونسفها قبل بدئها ومعرفة محتواها، وكأنما أراد من ناحية ثانية أن يفرض رؤاه على الأتراك لتتضمن مبادرتهم ما ذكره، ولكن بالطبع لا يمكن لأيما رئيس دولة راشد وعاقل أن يتبنى الهراء الذي تلفظ به ياسر العطا. إن هذا الذي درج وداوم عليه ياسر العطا لإثبات كونه أكبر (صقور) شلة بورتسودان وتصديه لـ(شيل وش القباحة)، وحرصه على الظهور الإعلامي كلما لاحت في الأفق مبادرة أو محاولة لوقف الحرب فيهاجمها ويعلن رفضهم لها ويضع البرهان أمام الأمر الواقع، أو لعله يعجبه أن يكون صعلوك الجيش والحكومة على قول القيادي الإسلامي المرحوم يس عمر الإمام (لكل حزب صعلوك وأنا صعلوك الجبهة الإسلامية).. فهل تعاني حكومة الأمر الواقع في بورتسودان وقيادة الجيش، داء الشيزوفرينيا وتتعامل بشخصيتين اعتباريتين في داخلها، جزء منها يمثل شخصية دكتور جيكل والجزء الآخر مستر هايد كما في الرواية العالمية للأديب الإسكتلندي روبرت لويس (دكتور جيكل ومستر هايد)، أحدهما يمثل جانب الخير بينما يمثل الآخر جانب الشر، الله أعلم ولكن الثابت أن ياسر العطا وبشواهد عديدة يمثل الكيزان.

كيف وصلنا إلى هنا؟

بعد 21 شهرا من القتال المستمر بين الجيش وقوات الدعم السريع، بات السودان موطنا لأكبر أزمة نزوح في العالم. الأزمة الإنسانية المتفاقمة في السودان بدأت تخرج عن السيطرة وعلى إثرها هناك الآن:

150 ألف
لقوا حتفهم بسبب القتال المباشر أو العوامل المرتبطة به مثل انعدام الغذاء والعلاج

25 مليون
سوداني يواجهون خطر الجوع

389
حادثة تسببت في نزوح مفاجئ في السودان العام الماضي، وفقا لتنبيهات الإنذار المبكر من مصفوفة تتبع النزوح

5
مناطق رصدت بها مجاعة

17
منطقة أخرى مناطق محتملة للمجاعة حسب تقرير لجنة مراجعة المجاعة التابعة لتصنيف مرحلة الأمن الغذائي المتكامل

شملت هذه

226
حادثة ناجمة عن الهجمات والصراع

130
حادثة بسبب الفيضانات

أكثر من 30%
من سكان السودان أصبحوا لاجئين في دول الجوار ونازحين

15 مليون
بالتقريب هو عدد الفارين من النزاع في السودان بينهم

11.559.907
نازح بالداخل فيما عبر

3.352.418
فردا الحدود إلى دول الجوار حسب منظمة الهجرة الدولية

84%
من الأسر النازحة والبالغ عددهم

2.3 مليون
أسرة بحاجة إلى الغذاء بينما تحتاج

78%
من هذه الأسر إلى مواد غير غذائية خاصة المأوى والوقود

@newhorizonsudan

صلاح الدين الفاضل.. تحية واحترامًا

السر السيد

ماذا؟

المقال يغوص مع ميسون عبد الحميد في قراءاتها لعوالم الطيب صالح ودور النساء في روايات الراحل، وكيفية مقاومتهن للهيمنة الذكورية. الكتاب يستخدم مناهج متعددة لتقديم منظور جديد حول تمثيلات النساء في الأدب.

عشرة من عشرة:

• الكتاب والمحتوى: الكتاب «حريم الطيب صالح» للمؤلفة ميسون عبد الحميد يتناول دور النساء في روايات الطيب صالح من منظور نسوي وما بعد استعماري.

• المؤلفة ميسون عبد الحميد: ناقدة مسرحية متميزة نشرت العديد من المقالات والأبحاث وفازت بجوائز بحثية.

• الهدف من الكتاب: الكشف عن كيفية تصوير النساء ومقاومتهن للهيمنة الذكورية في روايات الطيب صالح.

• فرضية الكتاب: الكتاب يطرح فرضية حول تجاوز محدودية التمثيلات السالبة للنساء والكشف عن مستويات عميقة للخطاب الأدبي.

• المنهجيات المستخدمة: تستخدم ميسون مناهج متعددة مثل النقد الثقافي والنظرية النسوية لتقديم منظور جديد حول تمثيلات النساء في الأدب.

عندما شرفتني الصديقة ميسون بكتابة تكون على سبيل التقديم لكتابها (حريم الطيب صالح)، علقت لها أنني أرى الأنسب أن تقولي نساء بدلًا عن حريم لما لكلمة حريم من إيحاءات قد لا نجد ما يعبّر عنها بشكل كامل في شخصيات النساء في روايات الطيب صالح.

عن ميسون:

ميسون عبد الحميد محمد البشير أو ميسون عبد الحميد، كما يعرفها الوسط المسرحي والثقافي، تُعدُّ وبلا مجاملة أو حذر، من أميز ناقدات ونقاد المسرح في الجيل الجديد؛ فمنذ تخرجها في كلية الموسيقى والدراما - جامعة السودان 2009م، ظلت حاضرة في المشهد النقدي في السودان، وفي مختلف الوسائط. نشرت ميسون العديد من المقالات والدراسات في الصحف السودانية كما قدمت العديد من الأوراق والبحوث في الملتقيات المسرحية، يضاف لهذا فوزها بجائزة (يوسف عيدابي للبحث المسرحي) في دورتها الثانية 2017-2018، عن بحثها (تجارب ما بعد الحداثة في المسرح السوداني 1980-2018م.. الفرق المسرحية المستقلة نموذجًا)، الذي صدر في كتاب وبنفس العنوان عن الجائزة بالتعاون مع منبر تجارب بالمسرح القومي في العام 2018، وفوزها كذلك بجائزة الهيئة العربية للمسرح في البحث المسرحي للشباب دون سن الـ 35 عاماً، في العام 2019 عن بحثها (الخصوصية الثقافية للأشكال الإبداعية لما بعد الكولونيالية في الوطن العربي).

عن الكتاب:

في كتابها «حريم الطيب صالح.. دراسة من منظور نسوي ما بعد استعماري»، الذي صدر في أواخر العام 2024 عن مركز الفال الثقافي، تمضي ميسون قدمًا لتضيف خطوات جديدة في «مشوار تساؤلاتها»، عن ماهية القهر والسيطرة والكيفية التي يتعيّنان بها؟ وطرائق اكتشافهما في النتاجات الثقافية خاصة النصوص الأدبية، وبالمقابل ماهية المقاومة؟ والكيفية التي تتعين بها وطرائق اكتشافها؟ وسمّيته «مشوار تساؤلاتها» ووضعته بين قوسين، لأن القراءة العامة - دعك من الدقيقة لما أنتجت ميسون من دراسات وبحوث ومقالات - تكشف أنها مشغولة بسؤالي

السيطرة والمقاومة، خاصة في ما يتصل بأوضاع النساء؛ فمصطلحات مثل «حداثة» و«ما بعد حداثة» و«كولونيالية» و«مقاومة» و«جندر» و«نسوية» و«استشراق و«تمثيلات»، وغيرها من المصطلحات التي تؤسس فضاءً للقراءة النقدية المغايرة وأسماء مثل «إدوارد سعيد»، و«هومي بابا»، و«فرانز فانون»، والمفكر السوداني «محمد عبد الرحمن حسن (بوب)، و«ليلى أبو لغد»، و«غاياترى سبيفاك»، وغيرهم وغيرهن، من الكتاب والكاتبات الذين واللائي أنصب انشغالهم وانشغالهن بالأساس في العمل على الكشف عن الطريقة التي صاغ بها مفكرون وفلاسفة وأدباء «أوروبيون»، صورة تعبر عن الآخر غير الأوروبي، كالشرق على سبيل المثال، أو بلاد الجنوب، ثم العمل على تفكيك هذه الصورة، وبناء خطاب مضاد لها؛ هو ما يُشكّل الحقل العام لكتاباتها ولكتابها هذا بصفة خاصة.

تحاول ميسون في كتابها هذا أن تجيب على فرضية طرحتها، ونصها: (كيف يمكن لمقاربتَيْ «ما بعد الكولونيالية» و«النسوية» اللتين تركزان تسليط الضوء على التمثيلات السالبة للنساء وأدوارهن النمطية في مجال الأدب، تجاوز محدودية هذه المهمة والانتقال إلى الكشف عن مستويات عميقة للخطاب الأدبي تنسب للمرأة حضورًا إيجابيًا وفاعلًا في المجتمعات العربية وفي السودانية على وجه الخصوص؟). وفي سعيها للإجابة عن هذه الفرضية متّخذة من القصص والروايات بتركيز على روايات الطيب صالح «عرس الزين – ضو البيت – بندر شاه – موسم الهجرة إلى

الشمال»، مجالاً لها.. تستعرض الكاتبة ولو بشكل عام مساهمات ما بعد الكولونيالية في نقد الخطاب الاستعماري، متوقفةً بشكل كبير عند مساهمة إدوارد سعيد في كتابه الاستشراق، وكذلك تستعرض النظرية النسوية ومساهمتها في نقد الخطاب الاستعماري، مُبَيِّنةً التداخل بين الاستراتيجيات النسوية المعاصرة ونظرية ما بعد الاستعمار رغم ما بينهما من اختلافات.

نستطيع القول ونحن نبحر في صفحات الكتاب إن الكاتبة تشتغل علي أكثر من منهج، فهي تستفيد من منهج النقد الثقافي، ومن منجزات «المدرسة» النسوية الما بعد استعمارية، ومن منهج «الاختلاف بعد الكولونيالي»، وغيرها من المناهج والأفكار التي تهدف إلى نقد التمركز والدعوة إلى احترام التعدد والاختلاف، مع ملاحظة أنها لا تتعامل مع هذه المناهج والأفكار كمسلمات، إذ نجدها تقدم بعض الملاحظات حولها.

في إعادة قراءتها لروايات الطيب صالح وعلى خلفية (الجندر وتمظهراته في رواياته)، وفق المنهجية التي أشرنا إليها سابقاً، وبهدف كسر الصورة النمطية عن المرأة التي كرس لها كثيرٌ من المنتج الثقافي والأدبي الغربي، كأدب الرحلات مثلًا، الذى يصور المرأة كموضوع للغواية والسحر والخداع والخيانة؛ تصل الكاتبة وعبر ما سمّته «التواريخ المحلية» وضرورة النظر عبرها لتحليل أي ظاهرة من الظواهر - كاشتغالها هي في رواية «موسم الهجرة إلى الشمال»، التي تقول عنها كما جاء في الكتاب: (أنها تُصنف ضمن الكتابات المضادة للاستعمار)، لذلك فهي تمثل صوتًا بديلاً للمخيالات الكولونيالية عن المرأة الشرقية - لتصل إلى قراءة روايات الطيب صالح من منظور التواريخ المحلية، التي هي غير التواريخ الأوروبية المهيمنة؛ فهي ترى أن نصوص الطيب صالح تتميز بأنها لا تعبر عن عالم النساء من ناحية أنه عالم مطالِبٌ بالحقوق، وإنما تصوره كعَالم مواجهات تدور في سياقات وعلاقات تعاقدية يقبلها الرجال والنساء معًا، ويحرصون على الحفاظ عليها. وللتأكيد على هذا الرأي تستعرض الكاتبة كثيرًا من مواقف وأقوال نساء الطيب صالح في مجتمع الرواية، ونساء الطيب صالح المقصودات هنا هن السودانيات-الشرقيات- حسنة بت محمود / نعمة / فاطمة بت جبر الدار، لتقول في النهاية وعبر تمثلات المرأة في سرديات الطيب صالح، توصلت هذه الدراسة إلى أن (صور المرأة تتنوع بتنوع أدوارها ضمن الأوضاع المحلية للمجتمعات التي يتعرض لها الروائي)، ومن هنا يمكن التوصل إلى أن تجاهل تنوع الأوضاع المحلية في الدراسات النقدية لن ينتج إلا منظورًا أحاديًا يدعي العالمية.

في ختام هذه القراءة الموجزة، أُشير إلى أن الفكرة المثيرة في الكتاب، هي الإشارة إلى أن صورة المرأة في الشرق أو غيره، لم تكن في يوم من الأيام صورة واحدة، وأن الشعوب غير الأوروبية كشعوب بلاد الجنوب مثلًا، أو ما يسمى بالشرق، لها حداثتها، ولها تواريخها وإرثها في المقاومة، وفي نشدان الحرية والعدالة والتقدم مثلها مثل الشعوب الأوروبية. وأشير كذلك إلى أن الكاتبة كانت موفقة جدًا وهي تشير إلى «نسوية» حسنة بت محمود ونعمة وفاطمة بت جبر الدار، وهن يقاومن، وعلى طريقتهن، الهيمنة الذكورية والتنميط.

أشير أخيراً إلى أن الكتاب قام على مقدمة، وعلى عدد من العناوين هي:

مفهوم ما بعد الكولونيالية، النظرية النسوية ونقد ما بعد الاستعمار، سودان ما بعد الاستعمار، عين على التاريخ، سيرورة التذويب، نمطية التمثيل «قصة المرأة الخائنة»، الطيب صالح، الشرق عالم خيالي شفاف، موسم الهجرة إلى الشمال، صوت بديل، تمثلات المرأة في سرديات الطيب صالح «عرس الزين -ضو البيت - بندرشاه»، المناقشة، الخاتمة.

كما أرسل تقديري ومودتي للدكتور يوسف عيدابي الذي صمم وأخرج الكتاب ولمركز الفال الثقافي.

ثورة في المريخ

إقالة المدرب سوليناس والتعاقد مع النجم الزامبي شيسالا

الصورة الكبيرة

في خطوة جريئة طال انتظارها، أعلن نادي المريخ إنهاء عقد المدرب الإيطالي جيوفاني سوليناس بالتراضي، بعد فترة عصيبة شهدت تدهورًا في أداء الفريق ونتائجه. جاء القرار كاستجابة لمطالب جماهيرية واسعة عبرت عن استيائها من تراجع الفريق في الدوري الموريتاني الممتاز، خاصة بعد الخسارة الأخيرة أمام فريق الحرس الوطني، والتي كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

أسباب الإقالة

شهد المريخ خلال الأشهر الأخيرة سلسلة من النتائج المخيبة للآمال، صاحبتها خلافات بين المدرب وعدد من اللاعبين، ما أدى إلى تراجع الأداء الفني للفريق بشكل ملحوظ. ازدادت الأمور سوءًا بعد الهزيمة القاسية أمام الحرس الوطني، والتي أثارت غضب الجماهير بشكل كبير، حيث أطلقت حملات مكثفة على منصات التواصل الاجتماعي طالبت بإقالة المدرب الإيطالي.

ووصفت الجماهير سوليناس بأنه «غير قادر على إدارة الفريق» و»سبب رئيسي في التراجع الفني»، كما طالبت بتغييرات شاملة في الجهاز الفني وإعادة بناء الفريق. تحت هذا الضغط الجماهيري الهائل، اضطرت إدارة النادي إلى التحرك سريعًا لمعالجة الموقف وتجنب المزيد من التدهور.

إنهاء الأزمة

أشرف رئيس النادي عمر النمير على إدارة الأزمة، حيث كلف المدير الرياضي نادر خليل بإيجاد حل قانوني لإنهاء عقد سوليناس. وبعد جلسة مع المدرب، توصل الطرفان إلى اتفاق لإنهاء التعاقد بالتراضي.

ترحيب جماهيري

ووجد قرار إنهاء عقد المدرب سوليناس ترحيبًا واسعًا من جماهير المريخ، التي رأت فيه بداية لمسار جديد يعيد للفريق هيبته ومكانته كواحد من أكبر الأندية في السودان وإفريقيا. وأكدت الجماهير دعمها للإدارة بشرط أن تُحسن اختيار المدرب الجديد، بحيث يكون قادرًا على التعامل مع الضغوط وتحقيق النتائج المطلوبة.

كما رحبت الجماهير بصفقة التعاقد مع شيسالا، معتبرةً إياها خطوة في الاتجاه الصحيح لتعزيز صفوف الفريق بلاعبين محترفين يمكنهم إحداث الفارق في المباريات المحلية والقارية.

المدرب الجديد

بعد إقالة سوليناس، بدأت إدارة المريخ مشاورات مكثفة لاختيار المدرب الجديد. وتشير المصادر إلى أن الإدارة تسعى للتعاقد مع مدرب يمتلك خبرة واسعة في الكرة الإفريقية، خاصة أولئك الذين سبق لهم تحقيق إنجازات مع أندية كبرى في القارة.

ووفقًا للتسريبات، فإن الخيارات المطروحة تشمل أسماء ذات سمعة كبيرة وتاريخ تدريبي حافل، مع التركيز على مدربين يتمتعون بفلسفة هجومية وقادرين على إعادة الفريق إلى منصات التتويج.

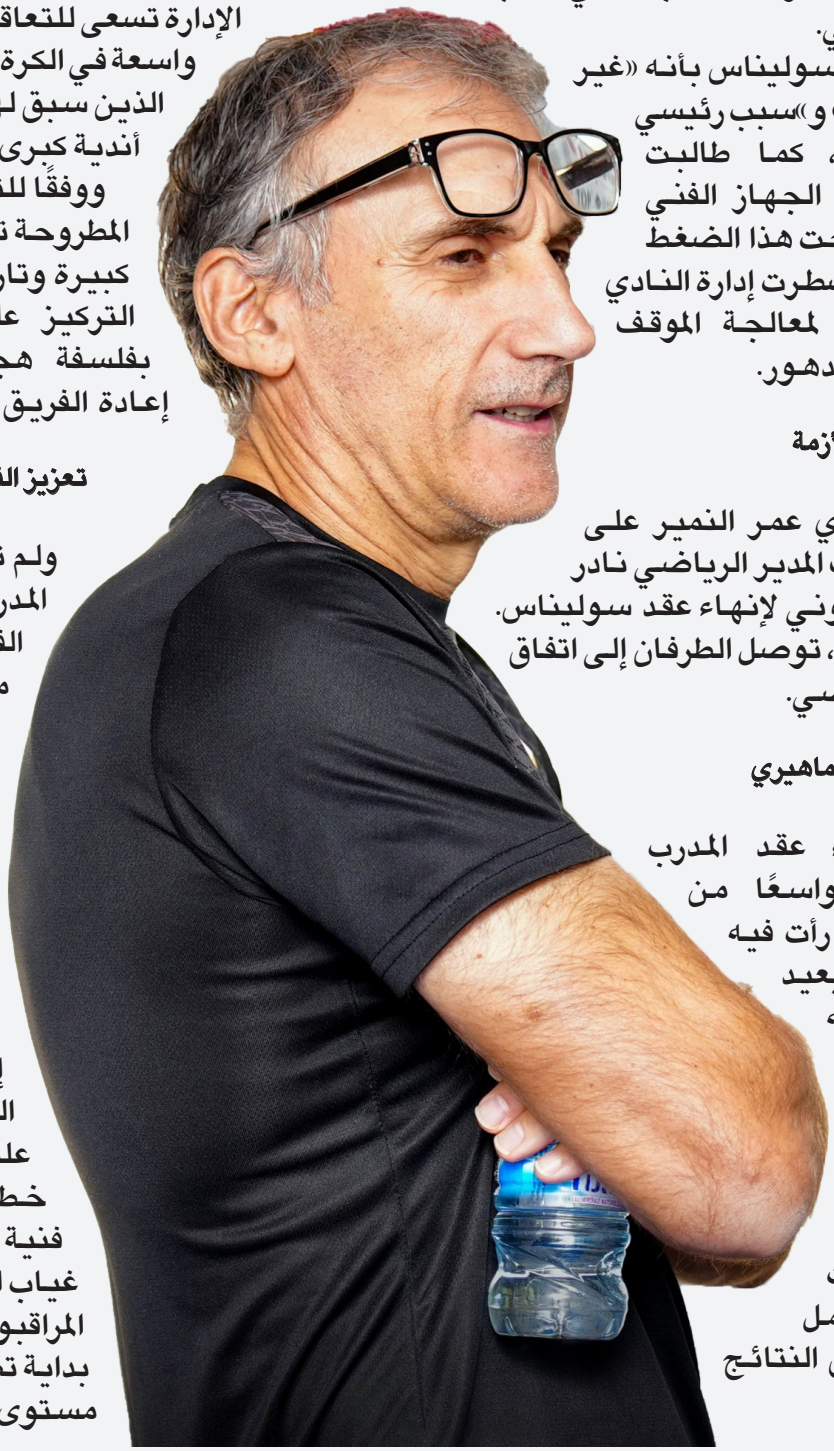

تعزيز الفريق بصفقة جديدة

ولم تكتفِ إدارة المريخ بإقالة المدرب، بل سعت لتعزيز الفريق من خلال التعاقد مع اللاعب الزامبي أوبينو شيسالا. اجتاز شيسالا الفحص الطبي بنجاح بالمستشفى السعودي المصري، وأكمل توقيع عقده بحضور وكيله ومدير الكرة بالنادي علي جعفر.

يُعد شيسالا إضافة مهمة للفرقة الحمراء، حيث يعول عليه النادي في تعزيز خط الوسط وتقديم حلول فنية للفريق الذي يعاني من غياب التوازن في أدائه. ويرى المراقبون أن هذه الصفقة تمثل بداية تصحيحية نحو تحسين مستوى الفريق.

خسارة أولى للهلال

يانج أفريكانز يشعل المجموعة ويلهب موقعة المولودية

تلقى فريق الهلال هزيمته الأولى في دور المجموعات بدوري أبطال أفريقيا، على يد يانج أفريكانز التنزاني، بهدف دون رد سجله ستيفان عزيز كي، في الدقيقة السابعة، في المباراة التي جمعتهما على ملعب "شيخا ولد بيديا" في موريتانيا، ضمن منافسات الجولة الخامسة.

ورغم الهزيمة، حافظ الهلال على صدارة المجموعة الأولى، برصيد 10 نقاط، فيما وصل الفريق التنزاني للنقطة السابعة، محتلا المركز الثالث في جدول الترتيب.

ويأتي مولودية الجزائر في وصافة المجموعة، برصيد 8 نقاط، بينما يتذيلها مازيمبي الكونغولي بنقطتين فقط.

وضمن الهلال أولى بطاقات التأهل لربع النهائي عن هذه المجموعة، بينما انحصرت الثانية بين المولودية ويانج أفريكانز، اللذين سيلتقيان على ملعب الأخير في مباراة حاسمة، لحساب الجولة السادسة من دور المجموعات.

أرقام مباراة	الهلال 0	الشباب 1
الاستحواذ على الكرة	% 51	% 49
فرص خطيرة	0	1
إجمالي التسديدات	9	11
تصديات الحارس	4	2
الركنيات	7	6
الأخطاء المرتكبة	13	18
التمريرات	396	380
عرقلات	19	16
الركلات الحرة	18	13
بطاقات صفراء	2	0